

Distr.: General
17 February 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 156 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار
في جمهورية أفريقيا الوسطى

**ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/
يونيه 2022**

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

6	أولا - الولاية والنتائج المقررة
6	ألف - لمحة عامة
6	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
18	جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة
19	دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
19	هاء - أطر الميزانية القائمة على النتائج
71	ثانيا - الموارد المالية
71	ألف - لمحة عامة
72	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية



72	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
73	دال - عوامل الشغور
74	هـاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
74	واو - التدريب
75	زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن
76	حاء - إدارة الأسلحة والذخيرة
77	طاء - الأنشطة البرنامجية الأخرى
80	ياء - المشاريع السريعة الأثر
81	ثالثا - تحليل الفروق
88	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبت في قرارها 284/74، بما في ذلك طلبات
88	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة
88	ألف - الجمعية العامة
93	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
	المرفقات
95	الأول - التعاريف
97	الثاني - المخططان التنظيميان
99	خريطة

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، التي تبلغ قيمتها 936 258 700 دولار.

وتعكس الميزانية المقترحة البالغة 936 258 700 دولار انخفاضاً قدره 1 453 000 دولار، أو بنسبة 0,2 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2021/2020 وقدره 937 711 700 دولار.

وخلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، ستعمل البعثة على تنفيذ الهدف الاستراتيجي العام الذي كلفها به مجلس الأمن في قراره 2552 (2020). وستواصل البعثة الاضطلاع بدورها السياسي في دعم تهيئة الظروف المؤاتية للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وستقدم الدعم لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في التحضير لانتخابات محلية سلمية وإجرائها، وستركز جهودها على الأنشطة الأساسية لحفظ السلام المتصلة بحماية المدنيين، وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق، وحماية الأمم المتحدة.

وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر 169 مراقباً عسكرياً، و 11 481 من أفراد الوحدات العسكرية، و 400 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 1 680 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و 751 من الموظفين الدوليين (منهم 56 موظفاً يشغلون وظائف مؤقتة)، و 612 موظفاً وطنياً (منهم 8 موظفين يشغلون وظائف مؤقتة)، و 271 من متطوعي الأمم المتحدة، و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات.

وجرى ربط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 بالهدف الذي تتوخى البعثة تحقيقه من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، والمصنفة وفقاً للعناصر (الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعملية السلام والمصالحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم). وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء الموارد البشرية الخاصة بعنصر التوجيه التنفيذي والإدارة التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل.

أما شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء أكانت بشرية أم مالية، فقد رُبطت، حسب الاقتضاء، بنواتج محدّدة ترمع البعثة تحقيقها.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات (2020/2019)	المخصصات (2021/2020)	تقديرات التكاليف (2022/2021)	المبلغ	النسبة المئوية الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	467 277,0	479 285,4	476 799,5	(2 485,9)	(0,5)
الموظفون المدنيون	199 009,8	214 387,0	221 160,9	6 773,9	3,2
التكاليف التشغيلية	229 403,5	244 039,3	238 298,3	(5 741,0)	(2,4)
إجمالي الاحتياجات	895 690,3	937 711,7	936 258,7	(1 453,0)	(0,2)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	14 613,1	14 868,3	14 990,9	122,6	0,8
صافي الاحتياجات	881 077,2	922 843,4	921 267,8	(1 575,6)	(0,2)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	895 690,3	937 711,7	936 258,7	(1 453,0)	(0,2)

الموارد البشرية⁽¹⁾

متطوعو الأفراد	شرطة وحدات	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون المؤقتة ^(ج)	الأمم المتحدة	الحكومات المجموع
المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	الأمم المتحدة	الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون المؤقتة ^(ج)
التوجيه التنفيذي والإدارة						
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	—	—	—	123	87	3
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	—	—	—	124	88	3
العناصر						
الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان						
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	169	11 437	400	1 680	49	30
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	169	11 437	400	1 680	49	30
دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة						
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	—	—	—	56	10	31
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	—	—	—	56	10	31
مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون						
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	—	—	—	49	110	—
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	—	—	—	49	110	—

الدعم										
المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	الأمم المتحدة	الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون (ب)	الموظفون المؤقتة (ج)	الوظائف الأمم المتحدة	المتطوعو الأفراد		
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	44	—	—	410	365	28	118	—	965	
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	44	—	—	417	366	23	122	—	972	
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	169	11 481	400	1 680	687	602	69	266	108	15 462
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	169	11 481	400	1 680	695	604	64	271	108	15 472
صافي التغير	—	—	—	8	2	(5)	5	—	10	

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل 107 من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و 497 موظفا من فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة: 56 موظفا دوليا، وموظف وطني واحد من الفئة الفنية، و 7 موظفون من فئة الخدمات العامة.

وترد في الفرع رابعا من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- 1 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب قراره 2149 (2014). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره 2552 (2020)، الذي مدد المجلس بموجبه الولاية حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
- 2 - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف استراتيجي عام هو دعم تهيئة الظروف السياسية والأمنية والمؤسسية المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص خطرهما بشكل مستدام باتباع نهج شامل واتخاذ موقف استباقي رادع.
- 3 - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بها والمبينة في الأطر الواردة أدناه. وقد صُنفت هذه الأطر حسب أربعة عناصر، هي: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعملية السلام والمصالحة؛ مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم، وهي عناصر مستمدة من ولاية البعثة.
- 4 - وسيفضي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الأهداف التي حددها مجلس الأمن في الفترة الزمنية المتوخاة لدوام البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المذكورة في الفترة المشمولة بالميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء الموارد البشرية الخاصة بعنصر التوجيه التنفيذي والإدارة التي يمكن أن تنسب إلى البعثة ككل. ويرد شرح الفروق في عدد الموظفين، بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020، في إطار كل عنصر على حدة.
- 5 - ويوجد مقر البعثة وقاعدة اللوجستيات التابعة لها في بانغي، وسيدعمان 114 موقعاً في بانغي وفي جميع أنحاء البلد. وتشمل مواقع البعثة 12 مكتبا ميدانيا، بما في ذلك في بانغي، وتضم وحدات مدنية وشرطية وعسكرية وغير ذلك من المواقع الميدانية والمواقع المتألّفة من وحدات عسكرية وشرطية.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

- 6 - قامت البعثة، بالتعاون مع الشركاء، باتخاذ وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أدت إلى النهوض بالاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ("اتفاق السلام") على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وتعزيز آليات الإنذار المبكر المحلية والحماية المجتمعية؛ وإحراز تقدم في الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وذات مصداقية؛ وتحسين أمن المدنيين وحمايتهم وتعزيز سيادة القانون؛ ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتخفيف من حدتها واتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وبسط وجود الدولة في جميع أنحاء البلد من خلال زيادة نشر الموظفين المدنيين التابعين للدولة وقوات الدفاع

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = فئة الخدمة الميدانية؛ خ و = موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م ف و = موظف وطني من الفئة الفنية؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة؛ و أ ع = وكيل الأمين العام.

الوطني والأمن الداخلي. وواصلت الحكومة تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021 التي تدعمها الجهات المانحة، والتي شهدت في عام 2020 زيادة كبيرة في معدل صرف الموارد المالية المخصصة لها.

7 - وأحرز تقدم ملحوظ من خلال الدعم الذي قدمته البعثة لزيادة تشغيل وتعزيز آليات متابعة اتفاق السلام على الصعيدين المحلي والوطني. وقد تحقق ذلك بزيادة قدرة الحكومة على جعل جميع الأطراف المعنية تنضم إلى طاولة المفاوضات من خلال عقد اجتماعات للجنة التنفيذية للرصد بغية معالجة المسائل الأساسية، وإيجاد حلول سلمية للنزاعات، والعمل على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام.

8 - وعلى الرغم من إحراز تقدم في تحقيق السلام والعملية الانتخابية، ظلت الجماعات المسلحة تنتهك أحكام اتفاق السلام، مما أدى إلى استمرار انعدام الأمن والعنف ضد المدنيين. فمن خلال أعمال التخويف والعرقلة، لا سيما في منطقة الغرب، ما فتئت الجماعات المسلحة تحاول بدرجة متزايدة التسبب في تأخير العملية الانتخابية وتنفيذ بعض عناصر اتفاق السلام لتحقيق مكاسب سياسية، كما تقوّض التقدم المحرز في بعض المناطق التي تشتتت فيها عدة جماعات مسلحة بدوافع عرقية. وعلى وجه الخصوص، أعاق العنف المرتكب أثناء الانتخابات أيضا الجهود التي تبذلها البعثة في دعم وتنفيذ السياسة الأمنية الوطنية، والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وخطة الدفاع الوطني والنشر التدريجي للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي، وكذلك مواصلة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولذلك، فإن ما حدث من زيادة في تعبئة الجماعات المسلحة ومشاركتها في أعمال العنف، طوال فترة الانتخابات التشريعية والرئاسية، سيستدعي زيادة البعثة لمساعدتها الحميدة، ونشر القوات على نحو رادع، وتنسيق التعاون من أجل تحقيق الاستقرار في المناطق التي طالتها الاضطرابات أثناء الانتخابات، إضافة إلى الحفاظ على استمرارية اتفاق السلام.

9 - وتمشيا مع توسيع مجلس الأمن ولاية البعثة في مجال تقديم الدعم الانتخابي بموجب قراره 2499 (2019)، ساعدت البعثة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وإجرائها في عامي 2020 و 2021 من خلال بذل المساعي الحميدة وتوفير الدعم الأمني والعملي واللوجستي والتقني. وقدمت البعثة الدعم لإعداد مدونة قواعد سلوك للأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية. ودعما لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، دعمت البعثة الهيئة الوطنية للانتخابات بإنشاء 17 مكتبا ميدانيا انتخابيا يقدم فيها موظفو الانتخابات التابعون للبعثة المساعدة التقنية اليومية إلى الهيئة الوطنية للانتخابات على المستوى المحلي. ونتيجة للدعم الشامل المقدم، نجحت السلطات الوطنية في إعداد وإنجاز عملية تسجيل الناخبين في جميع أنحاء الأراضي الوطنية وفي 13 بلدا آخر، وأصدرت قانون الانتخابات الوطني والتتقيح الذي أدخل عليه لاحقا لاستيعاب حالات التأخير غير المتوقعة، ودعمت أنشطة التواصل مع السكان من أجل تمكينهم من فهم العملية الانتخابية والمشاركة فيها على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة بتيسير العمليات الانتخابية في المناطق التي تتعرض لتهديدات أمنية كبيرة ويصعب الوصول إليها من خلال خدمات الدعم اللوجستي والأمني المتكاملة التي تقدمها. وستكون هذه الإنجازات حاسمة الأهمية بالنسبة للدعم الذي تقدمه البعثة للانتخابات المحلية.

10 - وقد تدهورت الحالة الأمنية في البلد منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020، عندما نفذت جماعات مسلحة المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير عدة هجمات استهدفت قوات الدفاع الوطني

والأمن الداخلي في مواقع مختلفة بهدف تعطيل العملية الانتخابية. وأدت هذه الهجمات إلى مقتل سبعة من حفظة السلام، وتسببت في وقوع إصابات عديدة في صفوف قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وكذلك في صفوف السكان المدنيين. ونتيجة لأعمال العنف هذه التي استهدفت مراكز الاقتراع والبنى التحتية الانتخابية الأخرى وموظفي الانتخابات، لم تتمكن أكثر من 40 في المائة من مراكز الاقتراع من فتح أبوابها في يوم الانتخابات. وعلى الرغم من أن المحكمة الدستورية أعلنت رسمياً أن الرئيس الحالي فوستان أركانج تواديرا قد أعيد انتخابه بأغلبية مطلقة في الجولة الأولى، فمن المرجح أن يؤدي استمرار التهديدات بالعنف من الجماعات المسلحة المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير إلى تعطيل تنظيم الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، وكذلك الانتخابات المحلية المتوقع إجراؤها في الفترة من منتصف عام 2021 إلى أوائل عام 2022.

11 - وفي 13 كانون الثاني/يناير 2021، شنت جماعات مسلحة منتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير تمرداً مسلحاً ضد بانغي بهدف واضح هو قطع الطريق الرئيسي الوحيد المؤدي إلى بانغي وتعطيل إيصال أي إمدادات إلى المدينة، وتعطيل العمليات الانتخابية، وتوسيع نطاق سيطرة الائتلاف على الأراضي، وحصوله على الموارد من خلال السيطرة على الطرق التجارية وفرض الضرائب غير القانونية. ونتيجة للعنف المتصل بالانتخابات، فر عدد كبير من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة، وهي تشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. كما أدى العنف إلى زيادات حادة في عدد النازحين. وإضافة إلى ذلك، كان للعنف أثر سلبي على تنفيذ ولاية البعثة فيما يتعلق باستعادة سلطة الدولة، حيث فر أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية من المناطق المتأثرة بالعنف. وتقلصت سيطرة الحكومة على الإقليم بدرجة كبيرة وانخفضت الإيرادات ذات الصلة. وتتطوي هذه الحالة الأمنية على خطر إثارة اضطرابات اجتماعية كبيرة. وفي ضوء هذه التحديات، ستواصل البعثة بذل مساعيها الحميدة لإعادة تهيئة بيئة سياسية مواتية، وستساعد الهيئة الوطنية للانتخابات في التخطيط العملياتي للجولات المقبلة من الانتخابات، وستواصل الحفاظ على ترتيبات عسكرية رادعة لثني الجماعات المسلحة عن مواصلة عرقلة الانتخابات، ولإيصال المعونة الإنسانية وحماية المدنيين.

12 - وقد أوجدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديات هائلة للبعثة والسلطات الوطنية، وأدت إلى تفاقم مواطن الضعف الشديدة أصلاً في صفوف سكان البلد. وعززت البعثة تنسيقها مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين لتعزيز نظام الرعاية الصحية، وبناء مراكز العزل وإعادة تأهيلها، وتوعية السكان بالمخاطر المتصلة بكوفيد-19، وإنشاء نظم للفحص الطبي، ودعم التنسيق من أجل استجابة فعالة على نطاق الأمم المتحدة بما يتماشى مع إرشادات منظمة الصحة العالمية.

13 - وتشمل الافتراضات التي تقوم عليها أنشطة البعثة المقررة للفترة 2021/2022 ما يلي:

(أ) استمرار اتفاق السلام بوصفه الإطار الرئيسي للحوار السياسي وتوطيد السلام في البلد، مع وجود تفاوتات في التقدم المحرز في تنفيذه. وقد يتوقف التقدم المحرز في المراحل الرئيسية المتوخاة في الاتفاق طوال الفترة الانتخابية الوطنية، مع خروج بعض الجماعات المسلحة عن التزاماتها وتقليل مشاركتها في السعي إلى الاستفادة من العملية الانتخابية من أجل تحقيق تقدم سياسي. واستمرار الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المنسقة لتحسين شمولية العملية السياسية الأوسع نطاقاً وتحقيق لامركزية الدولة، إضافة إلى تحسين أمن المدنيين وحمايتهم من خلال الحد من تهديدات الجماعات المسلحة ووجودها في البلد.

واستمرار حفاظ الجهات الضامنة والميسرة لاتفاق السلام في تقديم الدعم النشط والمنسق والبناء لتنفيذ الاتفاق؛

(ب) إحراز الحكومة والجماعات المسلحة تقدماً بتنفيذ آليات اتفاق السلام الحاسمة الأهمية في مجال بناء الثقة، بسبل منها نشر وحدات أمنية خاصة مختلطة، وتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وزيادة تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة؛

(ج) توقع استمرار الحاجة إلى أن تقدم البعثة خدمات الدعوة والتنسيق الفنيين لأغراض انخراط الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين في العملية السياسية وغيرها من المجالات الرئيسية المتصلة باستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى، مع توقع تراجع الموارد التي يقدمها المجتمع الدولي دعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

(د) زيادة نشر الترتيبات الأمنية الانتقالية لاتفاق السلام، ممثلة بالوحدات الأمنية الخاصة المختلطة، وتحسن قدراتها العملية في جميع مناطق الدفاع الثلاث في البلد. وتوقع استمرار البعثة في تزويد الوحدات بعنصر للرصد والدعم التقني، تمشياً مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وبالتنسيق مع الشركاء الآخرين؛ ولكن شريطة أن تكون الحكومة قد زادت من قدرتها على تولي زمام الأمور والحكمة فيما يتعلق بالوحدات؛

(هـ) تحسن الاستقرار في بعض المناطق من خلال زيادة استعادة سلطة الدولة والوجود العسكري والمدني القوي للبعثة، ولكن من المتوقع أن تظل الديناميات الأمنية عموماً هشة، مع استمرار سيطرة الجماعات المسلحة الموقعة على أجزاء كبيرة من البلد والتماسها الدعم من القادة السياسيين والكيانات السياسية لزعزعة الانتخابات المحلية. وعدم احترام جميع الجماعات المسلحة التزاماتها بموجب اتفاق السلام، مع توقع استمرار انتهاكات وقف الأعمال العدائية، وفرض الضرائب غير القانونية، ومحاولات عرقلة العملية الانتخابية أو زعزعة استقرار المؤسسات الدستورية، والتهديدات الموجهة ضد المدنيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والإدارات المحلية؛

(و) تطور التكتيكات التي تستخدمها الجماعات المسلحة، بما في ذلك من خلال استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية، مما قد يشكل تهديدات جديدة بالنسبة للسكان، ولا سيما النساء والأطفال والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة، وكذلك بالنسبة للعملية السياسية؛

(ز) إكمال الانتخابات الرئاسية والجولة الأولى من الانتخابات التشريعية. ونجاح عملية تنصيب الرئيس المنتخب الجديد وأعضاء الجمعية الوطنية، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين؛

(ح) بقاء الأنشطة المتصلة بالانتخابات المحلية مشمولة بالحماية وفقاً للحق في حرية التعبير وفي التجمع السلمي، بينما قد يشكل الخطاب المتصل بالانتخابات في بعض الحالات خطاب كراهية أو تحريضاً علنياً على العنف، مما يتطلب تعزيز الرصد والتدابير الرامية إلى التخفيف من آثاره؛

(ط) ترجيح أن تصرف الانتخابات الرئاسية والتشريعية الانتباه عن التخطيط لتحقيق اللامركزية والانتخابات المحلية. والحاجة إلى تثقيف المدنيين وتوعيتهم على نطاق واسع لدعم فهم السكان المحليين للعملية الانتخابية المحلية واللامركزية؛

(ي) استمرار حاجة الهيئة الوطنية للانتخابات إلى مساعدة تقنية كبيرة ودعم عملياتي ولوجستي كبيرين من البعثة. وفرض الانتخابات المحلية تحديات وتعقيدات متزايدة نظرا لارتفاع عدد المرشحين والدوائر الانتخابية؛

(ك) تأمين الموارد اللازمة للحكومة لتيسير إجراء الانتخابات المحلية من الميزانية الوطنية ومساهمات الشركاء والمانحين الدوليين. وقيام البعثة بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم الأمني والعملياتي واللوجستي، وحسب الاقتضاء، الدعم التقني، فضلا عن تنسيق الدعم الانتخابي الدولي لإجراء انتخابات محلية تتسم بالمصداقية والشمول والشفافية، عملا بقرار مجلس الأمن 2552 (2020). غير أن فعالية إجراء الانتخابات المحلية قد تتأثر بنقص الموارد، وببطء صرف الحكومة والشركاء الدوليين للأموال، وبمحدودية القدرة التقنية للحكومة؛

(ل) تراجع نقشي جائحة كوفيد-19 والمخاطر التي تشكلها، ولكن وجود الفيروس سيتطلب استمرار تكيف جميع الجهات المعنية وتوخيها المثابرة. وتوقع ألا يحصل معظم سكان جمهورية أفريقيا الوسطى على لقاح، وأن يظل الالتزام بالتدابير الوقائية، مثل ارتداء الأقنعة، محدودا للغاية. ومواصلة تنفيذ البعثة لتدابير التخفيف من أي أثر متوسط المدى على تنفيذ الولاية وكفالة استمرارية تصريف الأعمال. وأن يشمل ذلك اعتماد وتكييف تدابير للتخفيف من أثر انتشار الفيروس في البلد وكفالة ألا يكون أفراد البعثة عاملا ناقلاً للعدوى؛

(م) تسبب كوفيد-19 في تفاقم الفقر المدقع، ومحدودية التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلد، واحتمال انخفاض الموارد الدولية المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كبير في ضوء الانكماش المالي العالمي. وتأثر قدرات الدولة المحدودة أصلاً بجائحة كوفيد-19. وبالتالي، فمن المرجح أن يظل توفير الخدمات الأساسية وحماية السكان معتمدين اعتمادا كبيرا على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وعلى البعثة؛

(ن) انشغال محكمة جنائية خاصة انشغالا فعالا بالتحقيق في عدد متزايد من الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها، وبمعالجة مسائل الإفلات من العقاب التي طال أمدها، ودعم المصالحة الوطنية بالتكامل مع المحاكم الوطنية والمؤسسات القضائية التي جرى تعزيزها. واحتمال التماس الحكومة دعم البعثة في إلقاء القبض على الجناة المزعومين ودعم التحقيقات والاحتجاز السابق للمحاكمة، وهو ما من شأنه أن يعالج مسألة الإفلات من العقاب، بالتكامل مع الجهود الأخرى المبذولة في مجال العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية؛

(س) استمرار تنفيذ البلد، بدعم من الشركاء الدوليين ورهنا بالحالة الأمنية، للإصلاحات الرئيسية التي ستعطي فرصا لزيادة بسط سلطة الدولة. وإسهام زيادة عدد اجتماعات اللجان الثنائية المشتركة مع البلدان المجاورة في تعزيز معالجة أبعاد النزاع العابرة للحدود الوطنية. ومواصلة عقد اجتماعات فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، بما ييسر استمرار المشاركة الإقليمية في عملية السلام والعملية السياسية؛

(ع) تحقيق مكاسب هامة من أجل استعادة سلطة الدولة بشكل دائم وفعال، ولا سيما من خلال استمرار البعثة في تقديم المساعدة اللوجستية والتقنية لموظفي الخدمة المدنية الذين سينشرون ويظلون في وظائفهم. وازدياد عدد أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي المنتشرين خارج بانغي. غير أن الافتقار إلى القدرات الوطنية ومحدودية الموارد المتاحة لدعم هذه القوات سيظلان يحدان من فعاليتها في التأثير على الديناميات الأمنية وحماية المدنيين؛

(ف) توقع أن تزداد الحالة الإنسانية سوءاً، لا سيما بسبب أثر جائحة كوفيد-19. واحتمال أن تؤدي التوترات الانتخابية والسياسية إلى تعقيد وصول المساعدات الإنسانية، مما يزيد من حدة الفقر المدقع والعزلة في صفوف الفئات السكانية الضعيفة. وتبعاً لذلك، فإن تحسُّن البنية التحتية وتحسن تقديم الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلد ومن خلال السلطات المحلية سيظلان محدودين. ومن المحتمل أن يظل العاملون في المجال الإنساني معرضين للتهديدات والهجمات وأعمال التخويف، مما يتطلب مساعدة مستمرة من البعثة؛

(ص) قيام الحكومة بإحراز تقدم فيما يتعلق بتفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة وشروعها في تنفيذ توصيات اللجنة، بدعم من السكان، من أجل النهوض بتقصي الحقائق لفائدة ضحايا العنف، ولا سيما النساء والأطفال، وتعزيز المصالحة في البلد؛

(ق) تحسن مواجهة البعثة للتهديدات الأمنية نتيجة الترتيبات العسكرية والشرطية الفعالة والرادعة، وكذلك نتيجة زيادة المرونة والقدرة على التنقل التي تيسرها آليات الرد السريع وأصول الطيران الإضافية، وذلك رغم القيود اللوجستية والمتصلة بالبنية التحتية في البلد؛

(ر) على غرار الفترات السابقة، تستند الافتراضات الرئيسية لعمليات البعثة وخططها خلال الفترة 2022/2021 إلى حد كبير إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ ولاية القوة بفعالية وعلى أتم وجه، مع اتخاذ مبادرات لتحقيق المزيد من الكفاءة، حيثما أمكن ذلك.

الأولويات الرئيسية للبعثة

14 - من أجل بلوغ هدفها الاستراتيجي خلال الفترة 2022/2021، كُلفت البعثة بمواصلة التركيز على الأولويات الأساسية لحفظ السلام، وهي: حماية المدنيين؛ وبذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم لعملية السلام، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية؛ ودعم الانتخابات المحلية في عام 2021؛ وتيسير تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق؛ وحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها.

15 - وإضافةً إلى تلك المهام ذات الأولوية، تكلف البعثة، في حدود قدراتها ومواردها وبالتنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بمواصلة تعزيز دعمها لبسط سلطة الدولة ونشر قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية والحفاظ على السلامة الإقليمية؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم العدالة الوطنية والدولية ومكافحة الإفلات من العقاب وبسط سيادة القانون. وهذه المهام والمهام الخمس ذات الأولوية المذكورة في الفقرة 14 أعلاه هي مهام يعضد بعضها بعضاً. وللنهوض بجهود البعثة المبذولة في تقييم

الأداء والتخطيط المتكامل ودعم اتخاذ القرارات على مستوى القيادة العليا، ستواصل البعثة توسيع نطاق تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء.

16 - وعلى ضوء الافتراضات الأنفة الذكر، ستسعى البعثة إلى تنفيذ ولايتها باتباع نهج شامل يغطي كامل نطاق البعثة ويمكن من اتخاذ ترتيبات استباقية رادعة دون الإخلال بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وستسعى البعثة أيضاً إلى الحد من انتشار العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحفاظ على السلامة الإقليمية، ومساعدة الحكومة في التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد بتركيز أنشطتها على العناصر الموضوعية الثلاثة المترابطة ومبادرات دعم البعثة المبينة أدناه، وعلى الأولويات المحددة لكل منها.

الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

17 - سيظل الدور الأمني للبعثة وولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وتخفيف أثرها على السكان، من المهام ذات الأولوية، لا سيما بعد تنصيب الرئيس المنتخب الجديد وأعضاء الجمعية الوطنية وفي سياق التحضير للانتخابات المحلية. وستشمل الاستراتيجية الأمنية المنقحة للبعثة تشكيلة متسلسلة وموجهة من أفراد القوة وأفراد الشرطة، من شأنها أن تدعم الحكومة في الحد بشكل مستدام من أعمال العنف البدني والتهديدات الموجهة ضد المدنيين. وستركز هذه الاستراتيجية على العملية السياسية الأوسع نطاقاً، بهدف جعل جميع الجهات المعنية تنضم إلى طاولة الحوار البناء وتثبيط الجماعات المسلحة، التي تعرقل عملية السلام والعملية الانتخابية. وستكفل البعثة الاستجابة السريعة لحماية المدنيين من التهديدات من خلال اتباع نهج متكامل وراصد واستباقي، سيركز على منع الهجمات ضد المدنيين، وسيشجع الأنشطة التي تستند إلى نهج استراتيجية ذات توجه سياسي في مجال الحماية. وسيُسَرَّ ذلك من خلال زيادة استخدام أصول الطيران المخصصة للخدمات، وتيسير العمليات القصيرة والطويلة الأجل لتأمين النقاط الساخنة الرئيسية وتقديم الدعم للحكومة المنتخبة حديثاً لتوسيع وجودها خارج بانغي ومنع العنف الانتخابي أو السياسي.

18 - وستواصل البعثة تعزيز الجهود الرامية إلى حماية موظفي الأمم المتحدة، بسبل منها تنفيذ خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام، إضافة إلى اتخاذ تدابير لتحسين الأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام بما يتماشى مع مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وستواصل البعثة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بسبل منها كفالة المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام والنهوض بالحلول السياسية، وكذلك تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع المجالات.

19 - وستعزز البعثة نهجها المتعدد الأبعاد لتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين، بسبل منها اتخاذ تدابير التكيف التي ستصدي للأساليب التكتيكية المتطورة التي تلجأ إليها الجماعات المسلحة، مثل استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية. وستواصل البعثة منع الهجمات الموجهة ضد المدنيين وغير ذلك من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان عن طريق مبادرات عسكرية وشرطية ومدنية منسقة، بالتزامن مع دعم بناء القدرات الذي تقدمه للمجتمعات المحلية من أجل تحسين تقييم المخاطر والتهديدات، وفض المنازعات المحلية والتوسط فيها، ومنع اندلاع أعمال العنف. وسيجري تيسير استراتيجية البعثة الشاملة لحماية المدنيين بالتضافر مع آليات معززة للحماية على مستوى المجتمعات المحلية تركز على التدابير الوقائية وتعزيز الإنذار المبكر والحماية المادية الاستباقية. وسيستخدم الانخراط العسكري والشرطي

والمدني والتقني لتحفيز الأطراف على مواصلة السعي إلى إيجاد حلول سياسية للنزاع وكفالة منع الجماعات المسلحة من استغلال الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 كوسيلة لتوسيع نطاق سيطرتها على الأرض أو ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تتعارض مع التزاماتها بموجب اتفاق السلام. وستواصل البعثة تعزيز دعمها للجماعات المسلحة في بدء تنفيذ خطط عمل كل منها لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتصدي لها، وستواصل بذل جهودها من خلال الحوار لإقناع المزيد من الجماعات المسلحة بإصدار توجيهات قيادية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. وستعمل البعثة في إطار تنسيق وثيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من أجل مواصلة تيسير تهيئة بيئة توفر الحماية وتتيح تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق وعودة النازحين واللاجئين أو إدماجهم أو إعادة توطينهم.

20 - وستركز الاستراتيجية المتكاملة للبعثة فيما يتعلق بالأمن والحماية وحقوق الإنسان على العمليتين السياسية والانتخابية وعملية السلام، بما في ذلك آليات السلام على الصعيدين المحلي والوطني والجهود المبذولة لدعم عملية السلام على الصعيد الإقليمي. وستجري مواءمة وتكملة هذه الجهود من خلال مواصلة تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن؛ وزيادة جهود نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتحسين الأمن لتيسير الانتخابات المحلية؛ ودعم الحكومة المنتخبة حديثاً لتحقيق الاستقرار في المناطق من خلال استعادة سلطة الدولة. وستواصل البعثة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز قطاع الأمن من خلال زيادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وتحسين فعاليتها العملياتية في المناطق ذات الأولوية من أجل تحقيق الاستقرار. وللاسهم في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ستواصل البعثة تقديم التعاون التقني والدعم اللوجستي المحدود للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي، ولا سيما لتحسين الحوكمة والفعالية والمساءلة لدى هذه القوات، وفقاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وسيهدف الدعم المقدم لتعزيز الرقابة الديمقراطية على قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي إلى تعزيز القيادة والتحكم، وسيهدف في نهاية المطاف النقل التدريجي لمسؤوليات الحماية إلى السلطات الوطنية.

21 - وستقدم البعثة أيضاً الدعم إلى الحكومة في الحد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناجمين عن الترحال الرعوي الموسمي على طول الحدود وممرات الترحال الرعوي، بسبل منها دعم وضع سياسة وطنية لإدارة الحدود وزيادة تفعيل لجان إدارة شؤون الترحال الرعوي على المستوى المحلي. وسيتم تحسين مستوى الأمن المعزز في المناطق الحدودية وحول مواقع التعدين من خلال دعم زيادة تفعيل الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة، بالتنسيق مع الشركاء، ومن خلال الجهود الرامية إلى زيادة التفاعل والتعاون مع البلدان المجاورة لتعزيز الاستقرار الإقليمي. وستواصل البعثة رصد وكفالة المساءلة عن التقيد بأحكام اتفاق السلام من منظور سياسي وأمني، بما في ذلك بتطبيق التدابير المؤقتة العاجلة، عند الاقتضاء.

22 - وإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة على تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد، مع التركيز على النساء والأطفال خاصة. وستقوم البعثة برصد الملاحظات القضائية على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك جميع أشكال العنف والاعتداء الجنسيين المتصلين بالنزاعات وكذلك الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال، والمساعدة على التحقيق في تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها وتقديم الدعم اللازم في هذا الصدد. وستركز البعثة هذه الجهود على رصد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد النساء والأطفال والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، ودعم تعزيز التشريعات الوطنية والآليات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

دعم العملية السياسية وعملتي السلام والمصالحة

23 - ستواصل البعثة، بالتعاون مع الجهات الضامنة لاتفاق السلام والشركاء الآخرين، تشجيع إجراء حوار شامل بين الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب والجماعات الدينية والزعماء التقليديين، بهدف تعزيز المكاسب في عملية السلام والمصالحة والنهوض بها. وستُعطى الأولوية لدعم الحكومة المنتخبة حديثاً من أجل تهيئة الظروف السياسية والأمنية والقانونية والتقنية الضرورية لتوسيع الحيز السياسي في سياق اتفاق السلام، بما يشمل تيسير إجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعزز البعثة مساعيها الحميدة ودعمها التقني من أجل تنشيط عملية السلام، بسبل منها التصدي لأية تحديات سياسية متبقية و/أو تلك المتصلة بالنظام الديمقراطي في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وستواصل البعثة، بالشراكة مع السلطات الوطنية، التشديد على توقعات الأطراف الموقعة من حيث الوفاء التام وفي الوقت المناسب بالتزاماتها. وسيشمل ذلك زيادة عدد الزيارات المشتركة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بوصفهما ضامنين لاتفاق السلام، للتعاون مع الجماعات المسلحة بشأن مشاركتها البناءة في عملية السلام.

24 - وسيجري تعزيز الدعم الذي تقدمه البعثة للتنسيق وعقد اجتماعات بين جميع الأطراف المعنية، وبذل المساعي الحميدة، والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، لكفالة أن يكون الحوار بين الحكومة وقادة الجماعات المسلحة فعالاً ومتسقاً. وستعزز البعثة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق استيعاب عملية السلام للجميع من خلال زيادة التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية، بما فيها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، والزعماء التقليديين والدينون، والمعارضة السياسية، والنساء، والشباب. وستسعى من خلال تعزيز التعاون على الصعيدين المحلي والوطني إلى النهوض بالحلول السياسية للنزاع، مع السعي في الوقت ذاته إلى تحقيق أهداف سياسية يكمل كل منها الآخر ووضع استراتيجيات متكاملة تعالج مسائل انعدام الأمن، واستعادة سلطة الدولة، ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، والعملية الانتخابية.

25 - وسترتبط الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي ارتباطاً مباشراً بالحوار على الصعيد المحلي وإشراك المجتمعات المحلية ومبادرات المصالحة من أجل تعزيز التقدم نحو تحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء البلد، ومعالجة دوافع النزاع الكامنة، وتحقيق المصالح المشروعة لعموم سكان جمهورية أفريقيا الوسطى. إضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة استكشاف ودعم تدابير إضافية لكفالة المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام والعمليتين الانتخابية والسياسية. وستواصل البعثة، بالتنسيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، البناء على التقدم المحرز في آليات السلام على الصعيد المحلي واللجان المنشأة لدعم تنفيذ اتفاق السلام من أجل تعزيز أوجه التآزر والحد من الازدواجية، حتى يتسنى لهذه الهيئات أن تقي بشكل متزايد وفعال بدورها في تخفيف حدة النزاع وتحقيق المصالحة والوساطة. وسيشمل هذا الهيكل المحلي لجان السلام المحلية، ولجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام، واللجان التقنية المعنية بالأمن، وكذلك الآليات التي ستدعم تسوية المنازعات والوساطة والتوعية فيما يتعلق باتفاق السلام وتعزيز التواصل بين القادة المحليين والجهات الفاعلة الوطنية.

26 - وستقوم البعثة، كهدف فوري صدر به تكليف وفي إطار دعمها الأوسع نطاقاً للعملية السياسية في البلد، بدعم تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وموثوق بها وشاملة للجميع كما هو

مقرر في أواخر عام 2021، من خلال مواصلة تقديم الدعم التقني واللوجستي والعملياتي والسياسي إلى الهيئة الوطنية للانتخابات وغيرها من المؤسسات، مثل المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للاتصالات. وستواصل البعثة، بالتعاون مع المجلس الأعلى، دعم التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية المتعلقة بمنع خطاب الكراهية والتحرّيش العلني على العنف، ومنع التهديدات الموجهة ضد المدنيين، ومكافحة التحريض العلني على العنف، وتعزيز السلام والمصالحة. وسيكون لاستمرار وجود موظفي الانتخابات التابعين للبعثة في 17 مكتبا انتخابيا ميدانيا، بالإضافة إلى الدعم التقني واللوجستي المقدم إلى السلطات الوطنية على المستوى المركزي في بانغي، أهمية بالغة في التحضير للانتخابات المحلية وإجرائها بنجاح. وستقدم البعثة الدعم التقني والعملياتي إلى الهيئة الوطنية للانتخابات من أجل ضمان المشاركة المدنية على جميع المستويات لكفالة حسن اطلاع الأطراف المعنية المحلية على بدء تنفيذ العملية اللامركزية ومشاركتها بنشاط في العمليات الانتخابية التي تجريها دوائرها الانتخابية. وسيهدف دعم العملية الانتخابية المحلية إلى بناء نظام سياسي أكثر شمولاً للجميع والبدء في معالجة مظالم الفئات المهمشة التي طال أمدها.

27 - وستواصل البعثة دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفهما الوسائل الأساسية للنهوض بالعملية السياسية، وستكفل في الوقت نفسه أن تكون هذه العمليات، إلى جانب التدابير الأمنية المؤقتة، متعاضدة وأن تسهم في سيادة القانون وتيسير إجراء انتخابات محلية سلمية. وسيظل دور البعثة المتمثل في التنسيق وعقد الاجتماعات، إضافة إلى إسداء المشورة الاستراتيجية، مهما لكفالة تقديم الدعم المتسق والمنسق لإنشاء هيكل أمني وطني يتسم بالمهنية والشمول والمساءلة والاستدامة. وسينصب التركيز بوجه خاص على إدماج المقاتلين السابقين في أجهزة الأمن والدفاع الوطنية، إضافة إلى تحسين الرقابة والتحقق والنهوض بنظام القضاء العسكري والمواطنة بين الرتب، باعتبار ذلك وسيلة هامة للإسهام في بسط سلطة الدولة وتحسين ثقة الجمهور في الدولة. وستواصل البعثة أيضا توفير البنى التحتية، وتعزيز تنفيذ أفضل الممارسات، والتخفيف من المخاطر في مجال إدارة الأسلحة والخيرة، وكذلك دعم بناء القدرات من خلال أنشطة التدريب.

مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

28 - ستواصل البعثة دعم الحكومة لتعزيز القدرات المؤسسية على تعزيز سيادة القانون واستعادة سلطة الدولة، وهما أمران أساسيان للحفاظ على بيئة توفر الحماية والنهوض بأولويات بناء السلام. وسيكمل ذلك بتعزيز القدرات المحلية للتعاون في مجال السلام والعدالة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين من أجل تعزيز نهج لتحقيق الاستقرار شامل للمنظومة ومحوره الناس. وستبذل جهود منسقة مع الفريق القطري والسلطات الوطنية للمضي قدما في تنفيذ استراتيجية استعادة سلطة الدولة وبسطها، مع التركيز على تعزيز فعالية عمليات نشر الأفراد في مجالات الإدارة المحلية والقضاء والسجون والأمن. وسيؤدي الدعم المقدم لتحقيق الزيادة والفعالية في نشر موظفي السلطات (حكام المقاطعات، ونوابهم، ورؤساء الأحياء، والموظفون المدنيون المرتبطون بهم) والجهات الفاعلة في مجال القضاء والسجون وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، إلى تحقيق المزيد من مكاسب السلام الملموسة لفائدة السكان ودعم الحكومة لإعادة بناء العقد الاجتماعي مع شعبها، بهدف الوفاء في نهاية المطاف بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين. وسيظل استمرار البعثة في تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والدعم الذي تقدمه للتحقق من سوابق أفراد القوات المدمجة في مجال حقوق الإنسان، بالشراكة مع السلطات الوطنية، أمرا حيويا بالنسبة لمصادقية هذه العمليات.

29 - وعلاوة على ذلك، سيجري تعزيز التواصل بين الإدارات المحلية والحكومة الوطنية في بانغي، باعتبارها وسيلة حاسمة الأهمية لتمكين جهود اللامركزية على نطاق أوسع وتيسير إجراء انتخابات محلية سلمية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع. وستواصل البعثة توفير التخطيط المعزز والمساعدة التقنية والدعم اللوجستي المحدود فيما يتعلق بنشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي.

30 - وستقدم البعثة، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، الدعم للحكومة في تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية المنقحة والاستراتيجية الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن التي جرى تجديدها وتحديثها. وستتسق البعثة المساعدة الدولية دعماً لإصلاح قطاع الأمن، وستواصل الدعوة وتقديم الدعم الاستشاري التقني بشأن الحوكمة الرشيدة وممارسات التمويل والميزنة، فضلاً عن تقديم الدعم الاستشاري بشأن إنفاذ القوانين الجديدة في إطار الاستراتيجية. وبغية تحسين المساءلة، ستُعطى الأولوية لتعزيز المراقبة الديمقراطية والمراقبة المدنية، إضافة إلى آليات الرقابة الداخلية في قطاع الأمن، بما في ذلك إنفاذ القضاء العسكري. وسينصب التركيز على دعم توظيف أفراد أمن جدد بهدف تعزيز الكفاءة المهنية وتمثيل مختلف سكان البلد في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال عملية عادلة وموحدة وشاملة للجميع. وسوف يستمر تقديم الدعم للسلطات الوطنية فيما يتعلق بوضع نهج للتحقق من أفراد قوات الدفاع والأمن من أجل تعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي والمحلي. وستواصل البعثة دعم عمليات نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بما في ذلك إنشاء حاميات في مناطق الدفاع الإقليمية. وسيظل وجود تلك الحاميات في جميع أنحاء البلد عنصراً بالغ الأهمية من عناصر جهد متكامل لاستعادة الأمن وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

31 - وستدعم البعثة تنفيذ اتفاق السلام من خلال التركيز على استجابة قطاع العدل والمساءلة الجنائية في مكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة التي تشكل انتهاكاً للاتفاق. وسيظل دعم السلطات الوطنية في التحقيق مع مرتكبي الجرائم ضد حفظة السلام ومقاضاتهم أمراً أساسياً. وستتطلب هذه الجهود دعماً مستمراً لنظام العدالة العادي وللمحكمة الجنائية الخاصة، ولا سيما لزيادة عدد القضايا الجنائية التي تنتظر فيها المحكمة، وتعزيز استقلال المحكمة والسلطة القضائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل البعثة العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين من أجل زيادة مستوى التمويل الطوعي الإضافي للمحكمة الجنائية الخاصة. وستواصل البعثة أيضاً دعمها لقوات الأمن الداخلي وبناء القدرات القضائية، ولا سيما قدرات التحقيق، وتنفيذ سياسة إصلاح نظام العدالة، وإزالة الطابع العسكري عن نظام السجون. ومن أجل تعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب والاستجابة للدعوات التي ما فتئ السكان يرددونها منذ أمد بعيد من أجل تحقيق العدالة، ستدعم البعثة الحكومة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بتدابير العدالة الرئيسية في لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وستواصل البعثة بوصفها بعثة متكاملة، تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لتحديد الشركاء، بمن فيهم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، ممن يتمتعون بميزة نسبية من حيث تنفيذ الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل المتمثلة في زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والحوكمة الرشيدة، في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام.

32 - وستسعى استراتيجية البعثة الشاملة للتواصل والتوعية، إلى جانب دعمها لتنفيذ استراتيجية التواصل الوطنية، إلى كفالة فهم أفضل للتصورات المحلية، وتهيئة السكان بشأن السلطات التنفيذية والتشريعية المنتخبة حديثاً، وتنفيذ اتفاق السلام، والإعداد لعملية الانتخابات المحلية وتحقيق اللامركزية وبناء فهم بشأنهما، ومنع نقشي كوفيد-19. وسيكون الهدف من تعزيز الاتصالات الخارجية والدعم المقدم إلى وزارة

الاتصالات تثقيف السكان بشأن ولاية البعثة، ووظيفتها في تقديم دعم محايد للانتخابات المحلية، وتعزيز رصدها لوسائل الإعلام فيما يتعلق بخطاب الكراهية.

33 - وستواصل البعثة أيضاً دعم تنفيذ المهام الممنوعة بها من خلال الأنشطة البرنامجية والشركاء المنفذين، مع مراعاة المهام ذات الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل الأنسب للشركاء في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرد بيان تلك الأنشطة في الفرع ثانياً - أولاً من هذا التقرير.

34 - وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز البعثة الجهود الرامية إلى منع ومكافحة أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين بالاعتماد على التدابير المتخذة في السنوات السابقة التي أدت إلى انخفاض في عدد الحالات المبلغ عنها. وستشمل هذه الجهود الاستفادة من الإطار الذي تضعه سنوياً لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز على التدريب وتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، وعلى كفالة تلقي الضحايا والأطفال المولودين نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين المساعدة الملائمة في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، ستوسع البعثة شبكتها لآليات الشكاوى المجتمعية وتعزز قدرات هذه الآليات، وتجهز أفرادها لتمكينهم من الإبلاغ بفعالية عما يقع من حوادث. وستواصل البعثة تكثيف التوعية بشأن سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك بشأن آليات الإبلاغ، من خلال الإعلانات الإذاعية المجتمعية، والتراسل عبر خدمة الرسائل القصيرة، والتلفزيون، والتوعية العامة.

الدعم المقدم للبعثات

35 - تشمل الميزانية المقترحة للفترة 2022/2021 تغييرات في ملاك موظفي البعثة. وستعزز التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في قسم الخدمات الطبية قدرة القسم على تقديم خدمات طبية كافية وفي الوقت المناسب إلى الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة. وستمكن التغييرات المقترحة البعثة من معالجة مكامن الضعف والنقص التي تم تحديدها أثناء تصدي البعثة لجائحة كوفيد-19، مما يكفل الحصول في الوقت المناسب على خدمات الرعاية الطبية والإجلاء الطبي داخل البلد وخارجه.

36 - ويتواءم هيكل دعم البعثة الخاص بهذه البعثة مع النهج الموحد المتوخى لمواءمة هيكل الدعم في البعثات الميدانية، وهو هيكل مكون من ثلاث ركائز يكفل أن يكون تقديم الدعم الميداني موجهاً نحو العملاء مع تقديم الخدمات دون انقطاع ومن بدايتها إلى نهايتها. ومع ذلك، وخلال الفترة 2018/2017، أي سنة واحدة قبل الموافقة على هيكل الدعم الموحد، نفذت شعبة دعم البعثة تغييرات في ملاك الموظفين وتغييرات هيكلية مقررّة واسعة النطاق، كانت مرتبطة على وجه التحديد بالاستعراض الداخلي لملاك الموظفين في البعثة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة سلسلة الإمداد ودائرة تقديم الخدمات. وبناءً على ذلك، اتبعت البعثة نهجاً حقيقياً في تنفيذ الهيكل الجديد على مراحل، اعتباراً من الفترة 2019/2018، وأبلغت الهيئات التشريعية بذلك. وإن التنفيذ التدريجي لهيكل الدعم الموحد للبعثة قد مكّنها من تثبيت التغييرات في ملاك الموظفين والتغييرات الهيكلية المتزامنة الواسعة النطاق، وملاحظة فعاليتها في دعم تنفيذ الولاية. ومن أجل زيادة المواءمة مع هيكل الدعم الموحد، تقترح البعثة إدخال تغييرات طفيفة على هيكل الدعم تقتصر أساساً على تغيير اسم قسم تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية ليصبح قسم التكنولوجيا الميدانية، الذي سيكون تابعاً لدائرة إدارة العمليات والموارد، إضافة إلى دمج مهام في كل من قسم إدارة العقود وقسم الإدارة المتكاملة للمخازن ومكتب رئيس دائرة إدارة سلسلة الإمداد بغية إنشاء قسم الدعم المعيشي ونقله إلى ركيزة تقديم الخدمات ضمن ركيزة إدارة سلسلة الإمداد.

37 - وستواصل البعثة استخدام قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع من خلال إدخال تحسينات على إحدى منظومتي الطائرات التكتيكية الصغيرة غير المأهولة (طائرتين من الفئتين الأولى والثانية)، ونشر منظومتين إضافيتين من الطائرات التكتيكية الصغيرة غير المأهولة لتحسين إيصال الحمولة الكلية والقدرات البصرية أثناء النهار والليل وتوسيع نطاق العمليات، بموجب طلب التوريد القائم. وستواصل البعثة استخدام منظومتي الطائرات التكتيكية الصغيرة غير المأهولة لإجراء عمليات مسح جوي عالية الاستبانة لتوفير صور آنية متحركة وثابتة للمدن والبلدات ومناطق عمليات الجماعات المسلحة للمساعدة في التخطيط للاحتياجات العملياتية وحماية المدنيين وأفراد البعثة. وهذه الخدمات مدرجة في الميزانية المقترحة في إطار الخدمات الأمنية ضمن بند المرافق والهياكل الأساسية من الميزانية. وستواصل البعثة تكملة هذه القدرات بكاميرات استشعار ثابتة وأجهزة استشعار متنقلة ونظام مراقبة بالفيديو (كاميرات المدينة الذكية) مملوكة للأمم المتحدة في المواقع الحرجة لكفالة وجود قدرات مراقبة وحماية لأفراد البعثة وأصولها.

38 - وفيما يتعلق بالعمليات الجوية، تقترح البعثة إعادة تشكيل أسطولها من الطائرات الثابتة الجناحين عن طريق الاستعاضة عن طائرة ثابتة الجناحين ذات تكاليف تشغيلية عالية بطائرتين أصغر وأكفأ مصممتين للهبوط في مزيد من المواقع ذات المدرج الأقصر. وسيتيح ذلك زيادة عدد مقاعد الطائرات لأغراض العمليات الجوية، وتوفير قدر أكبر من المرونة في إسناد المهام للطائرات، وإتاحة إمكانية نشر الأفراد النظاميين بشكل أسرع في المناطق أثناء عمليات التناوب، مع الحفاظ على القدرة على القيام برحلات جوية للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين إلى عنتيبي، بأوغندا، باستخدام الطائرات الكبيرة المتبقية. وبالإضافة إلى ذلك، سيستعاض عن المروحيات الهجومية في الأسطول الحالي بمروحيات للخدمات أقل تكلفة.

39 - وستقوم البعثة بتعبيد طرق وصول كثيفة الحركة مؤدية إلى مواقع البعثة للحد من تدهور أسطول المركبات، وهو مشروع التشييد الكبير الوحيد المقترح لهذه الفترة.

40 - وستواصل البعثة تنفيذ تدابير للتخفيف من الأثر البيئي والحد من إجمالي بصمتها البيئية. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة الاستعاضة عن مصابيح الإضاءة الفلورية بمصابيح الصمامات الثنائية الباعثة للضوء التي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، وتقترح اقتناء ثلاثة نظم هجينة فولطاضونية تعمل بالديزل للحد من اعتمادها على نظم توليد الطاقة التي تعمل بالديزل. وسيتم تركيب هذه النظم الهجينة في بيراو وأوبو وبانغاسو.

جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

41 - ستسعى البعثة إلى تعزيز تعاونها الأقاليمي مع البعثات العاملة في المنطقة وما تحققه من وفورات الحجم لتعزيز التآزر والتحليل، حيثما أمكن ذلك. وستواصل البعثة الاستفادة من الأصول الموجودة بالبعثات الأخرى عقب تقليص حجم هذه البعثات وسحبها لتلبية الاحتياجات التشغيلية للبعثة، إن وجدت. وستواصل البعثة استخدام مركز اللوجستيات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجود في عنتيبي، وذلك من خلال إلحاق موظف مدني من فئة الخدمات العامة وموظفين مدنيين اثنين من فئة الخدمة الميدانية لتولي أداء مهام الدعم المتصلة بالإدارة واللوجستيات وإدارة سلسلة الإمداد. وسيواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي إلى البعثات المستفيدة من خدماته، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في مجالات الالتحاق بالعمل وانتهاء الخدمة والمستحقات والمرتببات، ومدفوعات

الموردين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات (كإعانة الإيجار والخدمات الأمنية ومنح التعليم وسداد تكاليف السفر في إطار البعثات) وخدمات أمين الصندوق، وخدمات التدريب والمؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

42 - ستعزز البعثة الشراكات الاستراتيجية للمضي قدما في تنفيذ ولايتها وعملياتها السياسية، بهدف معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للأزمة. وسيسعى هذا النهج المتكامل والمنسق والقائم على المعلومات لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة إلى الاستفادة من المزايا النسبية لجميع العناصر، وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الخارجية. ومن أجل المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام ودعم الحوكمة الرشيدة في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية، ستعزز البعثة التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين الإقليميين والدوليين الآخرين. وستواصل البعثة أداء دورها التنسيق لدعم تعبئة الدعم السياسي والمالي والتقني للشركاء الدوليين من أجل تنفيذ أحكام اتفاق السلام وتيسير إجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية، واستعادة سلطة الدولة. وستواصل الشراكات الوثيقة للبعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين تنفيذ مبادرة "أسلوب جديد في العمل" على نطاق الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولا سيما في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، والاستراتيجية الوطنية بشأن الحلول المستدامة وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون بشأن التنمية المستدامة.

43 - وستواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء وفي إطار اللجنة التنفيذية المشتركة للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، دعم الحكومة في تعزيز التنسيق بين الوزارات القطاعية وأمانة الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، بهدف زيادة تحسين التواصل وإبراز الإنجازات في تحقيق مكاسب السلام الملموسة لفائدة السكان. وستواصل البعثة تعزيز أوجه التآزر اللازمة لكفالة التكامل بين أنشطة السلام والأمن والتنمية التي تنفذها الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء التقنيون والماليون والأمم المتحدة دعما لتنفيذ اتفاق السلام. وستواصل أيضا تقديم الدعم الفعال لجهود الحوار والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي بالتعاون مع شركائها.

44 - وسعيا للحد من التهديدات العابرة للحدود الوطنية وتعزيز جهود تحقيق الاستقرار، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تفعيل التام للجان المختلطة المشتركة والآليات العابرة للحدود التي تعمل بكامل طاقتها، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وستعمل البعثة على كفالة استمرار مشاركة البلدان المجاورة في عملية السلام، وعلى دعم الحوكمة الرشيدة وبناء السلام في أعقاب العملية الانتخابية الوطنية.

هاء - أطر الميزانية القائمة على النتائج

45 - سعيا لتيسير عرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حددت ست فئات من الإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. وترد في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير تعاريف المصطلحات المتصلة بالفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

46 - يتولى المكتب الأممي لمكتب الممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام. ويرد في الجدول 1 ملاك الموظفين المقترح.

الجدول 1

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون								
و أ ع -	مد-2 -	ف-5 -	ف-3 -	الخدمة	المجموع	الموظفون متطوعو	الأمم المتحدة	المجموع
أ ع م	مد-1 -	ف-4 -	ف-2 -	الميدانية	الفرعي	الوطنيون ⁽¹⁾		
مكتب الممثل الخاص للأمين العام								
1	-	9	4	5	19	6	2	27
1	-	9	4	5	19	6	2	27
-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير								
مكتب نائبة الممثل الخاص للأمين العام - المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية								
1	-	3	1	1	6	2	-	8
1	-	3	1	1	6	2	-	8
-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير								
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)								
1	-	6	6	2	15	3	-	18
1	-	6	6	2	15	3	-	18
-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير								
مكتب رئيس الموظفين								
-	5	24	20	12	61	26	31	118
-	5	24	21	12	62	27	32	121
-	-	-	1	-	1	1	1	3
-	-	-	2	-	2	1	-	3
-	-	-	2	-	2	1	-	3
-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير								
المجموع الفرعي								
-	5	24	22	12	63	27	31	121
-	5	24	23	12	64	28	32	124
-	-	-	1	-	1	1	1	3
صافي التغير								
مكتب الاتصالات الاستراتيجية والإعلام								
-	1	4	10	7	22	50	14	86
-	1	4	10	7	22	50	14	86
-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير								

الموظفون الدوليون								
و أ ع - أ ع م	مد-2 - مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(أ)	المتطوعون	المجموع
مجموع الوظائف								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	3	6	46	41	27	123	87	257
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	3	6	46	42	27	124	88	260
صافي التغير	-	-	-	1	-	1	1	3
مجموع الوظائف المؤقتة								
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2021/2020	-	-	-	2	-	2	1	3
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2022/2021	-	-	-	2	-	2	1	3
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	3	6	46	43	27	125	88	260
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	3	6	46	44	27	126	89	263
صافي التغير	-	-	-	1	-	1	1	3

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفة مؤقتة واحدة

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الجدول 2

الموارد البشرية: وحدة مستشار شؤون حماية المرأة

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	خ ع و	مساعد إداري	إعادة تصنيف	وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية
1+	م ف و	موظف إداري	إعادة تصنيف	
1-	م ف و	موظف إداري	إعادة ندب	داخل القسم
1+	م ف و	موظف اتصال معاون	إعادة ندب	
				المجموع
-				

47 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة مستشار شؤون حماية المرأة من أربع وظائف (وظيفة برتبة ف-5، وواحدة برتبة ف-4، وواحدة برتبة ف-3، ووظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة). والوحدة

مسؤولة عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وتحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال؛ ودعم مكافحة الإفلات من العقاب؛ ودعم منع العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات على وجه الخصوص والتصدي له، وتنسيق ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ مع الأقسام المعنية في البعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري، وإعداد تقارير تحليلية وقائمة على الأنشطة، وتقديم المشورة التقنية إلى قيادة البعثة والمجتمع المدني والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له.

48 - وفي أيار/مايو 2019، وقّعت الأمم المتحدة بياناً مشتركاً مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومكافحته، يفضّل عدداً من المجالات التي تعهدت الأمم المتحدة بتقديم الدعم التقني فيها. ونتيجة لذلك، يلزم المزيد من التفاعل بين وحدة مستشاري شؤون حماية المرأة ومختلف مؤسسات الحكومة لتنفيذ الأنشطة المتوخاة في البيان المشترك. ويضم الملاك الوظيفي المعتمد للوحدة مساعد إداري واحد مسؤول عن المهام الإدارية لدعم ثلاثة موظفين دوليين من الفئة الفنية. ونظراً لتوسيع وتحسين التطبيقات الشبكية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، نظام أوموجا، والشبكة الداخلية للأمانة العامة (iSeek)، ونظام إدارة العلاقات مع العملاء (iNeed)، ونظام الخدمة الذاتية، ونظام إنسبير (Inspira)، فإن جميع الموظفين يؤدون معظم المهام الإدارية من خلال خصائص الخدمة الذاتية لتلك التطبيقات.

49 - وفي سياق ما سبق، على النحو المبين في الجدول 2، يُقترح، كما هو مبين في الجدول 2، إعادة تصنيف وظيفتين وإعادة ندب وظيفتين، على التوالي، لدعم الوحدة في تعزيز الشراكة مع الجهات المعنية الوطنية من أجل تنفيذ البيان المشترك، ولا سيما فيما يتعلق بالتواصل مع المجتمع المحلي على مستوى القاعدة الشعبية. ويلزم تعيين موظف وطني من الفئة الفنية يتمتع بالخبرة الفنية اللازمة في مسائل حماية المرأة، وبفهم للثقافة المحلية، ويكون متقناً للغات المحلية، لدعم البعثة في نقل الخبرات في مجال حماية المرأة إلى الشركاء الوطنيين المعنيين.

مكتب رئيس الموظفين

الجدول 3

الموارد البشرية: وحدة مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والامتثال

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	ف-3	مراجع حسابات	نقل	إلى مكتب رئيس الموظفين في وحدة مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والامتثال
1+	م ف و	موظف إداري معاون	نقل	
1+	م أم	موظف معاون لشؤون إدارة المخاطر والامتثال	نقل	
المجموع	3+	(انظر الجدول 1)		

50 - ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والامتثال من وظيفتين (وظيفة من الرتبة ف-3 ووظيفة وطنية من الفئة الفنية) ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة. والوحدة هي نقطة الاتصال الرئيسية في البعثة بشأن جميع المسائل المتصلة بأنشطة مجلس مراجعي الحسابات

ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة. وتقدم الوحدة المشورة في مجال السياسات والمشورة التقنية إلى كبار المسؤولين الإداريين في البعثة بشأن إعداد الردود على نتائج وتوصيات هيئات الرقابة. كما تيسر الوحدة تنفيذ عمليات إدارة المخاطر وفقا لسياسة المنظمة المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 عن الإدارة المركزية للمخاطر في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بتعزيز دور الوحدة، بسبل منها زيادة إشراك فريق القيادة العليا في البعثة في عملية الإدارة المركزية للمخاطر لضمان إدارة المخاطر الرئيسية بفعالية، وإدماج الإدارة المركزية للمخاطر في التخطيط الاستراتيجي وعملية صنع القرار. ووجد المكتب أيضا أن الوحدة تقتدر إلى الاستقلالية الكافية عن مكتب مدير دعم البعثة لرصد الاستثناءات من مؤشرات الأداء الرئيسية بصورة فعالة، وهي مسؤولية تقع أساسا على عاتق مدير دعم البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، ولضمان زيادة أوجه التآزر بين العنصر الفني وعنصر الدعم، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم وحدة التخطيط الاستراتيجي التابعة لرئيس الموظفين، بإدراج الإدارة المركزية للمخاطر في عمليات التخطيط وصنع القرار في البعثة.

51 - وفي سياق ما سبق، يُقترح نقل وحدة مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والامتثال (3 وظائف معتمدة)، كما هو مبين في الجدول 3، إلى مكتب رئيس الموظفين لدعم رئيس البعثة في رصد تفويض السلطة، وإجراء تقييمات الامتثال للاستثناءات، والإبلاغ عن مؤشرات الأداء الرئيسية.

العنصر 1: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

52 - سيواصل العنصر 1 تغطية الإنجازات المتوقعة الرئيسية المتصلة بتوفير الأمن وحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الأهداف الاستراتيجية التالية:

(أ) مواصلة توفير ما يلزم من بيئة آمنة ومأمونة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتوسيع نطاقها لحماية المدنيين والسعي إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة للنزاع. ومن خلال وضع استراتيجية أمنية قوية تركز عليها الاستراتيجية السياسية للبعثة، ستعزز البعثة حماية المدنيين، بسبل من بينها الحد من انعدام الأمن الناجم عن الترحال الرعوي الموسمي، وتحسين آليات حماية المجتمعات المحلية، وتعزيز الحالة الأمنية في المناطق الاستراتيجية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإن استراتيجية البعثة المتعددة الأبعاد ستتمكن البعثة من أن تقوم بتأمين المناطق الحرجة الاستراتيجية على نحو مشترك مع القوات الوطنية، والحد من مخاطر العنف الانتخابي أو السياسي المحلي، ودعم قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي لبناء الثقة بشكل متزايد مع المجتمعات المحلية ومنع الجماعات المسلحة من الانتقال إلى المناطق التي بسطت فيها الحكومة سلطتها. وسيكون من الأهمية بمكان اتباع نهج تكيفي ووقائي للتصدي للأساليب التكتيكية العسكرية المتطورة للجماعات المسلحة، بما في ذلك أي أعمال عنادية محتملة ضد السلطات الحكومية و/أو الجهات الفاعلة الإنسانية و/أو الدولية في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وفي الفترة التي تسبق الانتخابات المحلية. وستدعم البعثة قدرة الحكومة على التصدي للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، من جراء الأسلحة الجديدة، بما في ذلك استخدام الجماعات المسلحة للألغام الأرضية. وسيستخدم العمل المشترك في الجوانب العسكرية والشرطية والمدنية والسياسية والمساعدة التقنية، بما في ذلك العمليات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، والاستخدام المتزايد للأصول الجوية، لتحفيز الأطراف على وقف انتهاكات اتفاق السلام وانتهاكات حقوق الإنسان، والتوصل إلى

حلول سياسية مستدامة للنزاع. ويتمشى هذا النهج المنسق مع مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، وسيؤدي إلى إرساء وجود أقوى وأسرع حركة لضمان اتباع نهج وقائي واستباقي إزاء الأزمات، والحفاظ على مناطق آمنة ومأمونة لحماية المدنيين، ودعم التنفيذ الجاري لاتفاق السلام وبسط سلطة الدولة.

(ب) مواصلة إعطاء الأولوية لحماية المدنيين من تهديدات العنف البدني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، والاستراتيجيات الاستباقية المتكاملة لمنع العنف، مع الاستفادة الكاملة من قدرات البعثة على الرصد والإنذار المبكر من أجل اتباع نهج أكثر وقائية لحماية المدنيين. وتسعى تدخلات قوة وشرطة البعثة ذات الطابع الدينامي والاستباقي والتسلسلي المتزايد إلى ضمان عدم تمكن الجماعات المسلحة من زعزعة استقرار المكاسب الأمنية، وستدعم الظروف الآمنة لتيسير عقد الانتخابات المحلية. وستستند الاستراتيجية المتكاملة لحماية المدنيين إلى الحوار على المستوى المحلي، ودعم العملية السياسية، ونشر قوات حكومية فعالة وخاضعة للمساءلة. ومن شأن النشر الفعال لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بما يتمشى مع معايير حقوق الإنسان، أن يمكن السلطات الوطنية من الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن أمن البلد وحماية المدنيين. وستواصل البعثة أيضاً، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين من قبيل الاتحاد الأوروبي، دعم توسيع نطاق تفعيل الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة. وستواصل البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، العمل على بناء قدرات السلطات الوطنية على حماية المدنيين والتقليل إلى أدنى حد من خطر تفاقم التوترات داخل المجتمع المحلي لأغراض تحقيق مكاسب انتخابية أو سياسية أو اقتصادية. وفي ضوء المخاطر المتزايدة في أعقاب تنصيب الحكومة، وفي إطار التحضير للانتخابات المحلية، ستعزز البعثة جهودها في مجال رصد حقوق الإنسان والإنذار المبكر في المواقع الاستراتيجية، بسبل من بينها زيادة استخدام أفرقة الحماية المشتركة وشبكات الإنذار المحلية وتعزيز التخطيط للطوارئ وتوفير التدريب لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية الطفل ومنع العنف الجنسي والجسدي.

(ج) قيام شبكة البعثة الموسعة التي تتألف من مساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي، والدعم الذي تقدمه لتحسين الأداء الوظيفي لآليات الحماية المحلية، بتعزيز مشاركة ومسؤولية جميع الجهات الفاعلة في مجال الحماية والأمن، بما فيها السلطات المحلية وممثلو المجتمع المحلي والمجتمع المدني، فضلاً عن أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وبالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستجري تعبئة هذه الجهات الفاعلة المحلية في مجال الحماية وتمكينها من القيام على نحو مشترك بتقييم وتحديد المخاطر من أجل الحد من العنف المجتمعي، وتعزيز شبكات الإنذار المحلية وتقييم التهديدات، وتمكين هذه الجهات من أن تصبح جهات معنية رئيسية في مجال التوعية والحماية. وستعزز هذه الجهود من خلال تعزيز التعاون والتنسيق مع العناصر المدنية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمنع العنف وردعه، ودعم الحكومة المنتخبة حديثاً للحفاظ على السلامة الإقليمية والنهوض بالمصالحة. ومن أجل التصدي للمخاطر المتصلة بجائحة كوفيد-19، ستواصل البعثة أعمال الرصد والإبلاغ والتوعية والدعوة بشأن مسائل حقوق الإنسان المتصلة بكوفيد-19، مع التركيز على التدابير الوقائية لحماية الفئات الضعيفة والفئات المستهدفة في المرافق المزدحمة من قبيل مراكز الاحتجاز ومواقع النازحين.

(د) مواصلة رصد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي يرتكبها جميع الجناة، والإبلاغ عنها والسعي لمنع وقوعها والتصدي لها، مع تقديم الدعم التقني للجماعات المسلحة في

تنفيذ خطط العمل الرامية إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، ودعم السلطات الوطنية في إجراء تحقيقات مهنية ومقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة دعم الحكومة في بناء الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لحماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لمنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف، دعماً للمجلس الأعلى للاتصالات واللجنة المعنية بمنع الإبادة الجماعية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبالتنسيق مع هذه الجهات.

(هـ) مواصلة رصد الحوادث العامة المتصلة بالتحريض على الكراهية والتعصب والعنف والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها لمنع تهديدات العنف البدني ضد المدنيين، بسبل منها استخدام استراتيجية البعثة للاتصالات الاستباقية وخططها للتوعية من أجل مكافحة خطاب الكراهية، بما في ذلك ما يتعلق بالحوكمة والانتخابات، وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي، وإعلام الرأي العام بالعملية الانتخابية المحلية، وتنفيذ اتفاق السلام، والتطورات المتصلة ببسط سلطة الدولة.

(و) العمل بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمواصلة تيسير تهيئة بيئة آمنة تتيح تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق، والعودة الطوعية للنازحين واللاجئين أو إدماجهم أو إعادة توطينهم. وسيكون تقديم الدعم للمساعدة الإنسانية أمراً بالغ الأهمية نظراً لإمكانية تفاقم الفقر وانعدام الأمن ومواطن الضعف بسبب أثر جائحة كوفيد-19.

53 - وبقوام مآذون به يبلغ 11 650 من الأفراد العسكريين، منهم 169 مراقبا عسكريا و 311 من ضباط الأركان العسكريين، و 1 680 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 400 من أفراد شرطة الأمم المتحدة و 108 من موظفي السجون المقدمين من الحكومات، ستواصل البعثة الانتشار على نطاق المناطق الجغرافية والخطوط ذات الأولوية، مستعملة في ذلك استراتيجيات وقدرات تناسب السياق المحلي، بما يحسن مرونتها وقدرتها على التنقل لتأمين المواقع الانتخابية وتعزيز الأمن في المناطق التي عاد فيها السلام.

54 - وبالنظر إلى أهمية بسط سلطة الدولة خارج بانغي لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة وتوفير الأمن، بما يشمل الفترة الانتخابية، ستعزز البعثة دعمها للسلطات الوطنية من أجل زيادة قدراتها في مجال توفير الأمن على نطاق البلد، بما يشمل مؤسسات العدالة الجنائية. وستحافظ البعثة على عدد قواعد عملياتها الدائمة ومعسكراتها المتكاملة وستواصل خفض عدد قواعد العمليات المؤقتة، لتهيئة الظروف المؤاتية لتحسين استقرار قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وتقديم مزيد من الدعم لزيادة نشرها. وستعزز قدرة القوة على التنقل ومرونتها، في حدود قوام القوة المآذون به حالياً، لكفالة تهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية لحماية المدنيين، بما في ذلك في السياق الانتخابي المحلي. وستتيح هذه القدرات المعززة للبعثة تحسين الإلمام بالحالة السائدة والتحسب للأخطار الأمنية، ودعم القيام بالعمليات العسكرية وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة اللجان التقنية المعنية بالأمن ولجان المقاطعات المعنية بأمن الانتخابات المنشأة في جميع أنحاء الإقليم، حيث سيقوم ممثلو الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وقادة المجتمعات المحلية برصد انتهاكات اتفاق السلام، وإجراء حوار سياسي ومواجهة التحديات الأمنية. وستواصل القوة في الوقت نفسه القيام بدوريات روتينية، وتنشئ مواقع أمنية ثابتة لزيادة إبراز وجودها ودورها الاستباقي، وتيسر العمليات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وتيسر الدوريات المشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وستواصل البعثة أيضاً، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، دعم وحدات الأمن الخاصة المختطة وفقاً لولاية البعثة. وسيشارك عدد محدود من ضباط قوات الأمن الداخلي

الذين جرى فحص سجلاتهم أو تدريبهم في عمليات مشتركة مع البعثة، تشمل تعزيز التخطيط والمساعدة التقنية وتقديم دعم لوجستي محدود. وستدعم البعثة رصد وحدات الأمن الخاصة المختلطة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وقواعد الاشتباك والتقيّد بمذونات قواعد السلوك. وستنفذ جميع أعمال الدعم المقدم إلى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي ووحدات الأمن الخاصة المختلطة وفقاً لولاية البعثة وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

55 - وستعزز البعثة أيضاً الدور الحاسم الذي تضطلع به قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في تعزيز النظام العام، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وسيادة القانون، وذلك بتقديم الدعم، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، من أجل تحقيق الاستقرار في نشر قوات الدفاع والأمن في المناطق ذات الأولوية. وسيشمل ذلك تقديم الدعم في مجال اختيار أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي واستقدامهم وفحص سجلاتهم وتدريبهم من خلال دعم تنفيذ خطة التدريب الخمسية. وعلى وجه الخصوص، سيسعى أفراد شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء، إلى تقديم الدعم لتعزيز الرقابة على قوات الأمن الداخلي، من خلال تعزيز هياكل القيادة والتحكم وآليات الرقابة الداخلية والخارجية. وسيؤدي الدعم العملي المقدم إلى قوات الأمن الداخلي إلى تعزيز القدرة الوطنية على إجراء التحقيقات والاعتقالات والاحتجازات، وإدارة الأدلة القضائية، والإحالة إلى المحاكم المختصة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة اتباع نهج قائم على المعلومات الاستخبارية متمحور حول الإنسان وموجه نحو المجتمعات المحلية في العمل الشرطي يشمل زيادة أنشطة التفاعل مع المجتمعات المحلية لضمانها على سلامتها وتعزيز التوعية الأمنية. وإن تعزيز بناء قدرات قوات الأمن الداخلية والدفاع الوطنية يمكن السلطات الوطنية من منع العنف والتصدي له بصورة أكثر فعالية وبشكل تدريجي، والحد من قدرة الجناة المحتملين على ارتكاب أعمال العنف البدني ضد المدنيين، مع اعتماد هذه القوات على مؤسساتها الخاصة، وتوليها مسؤولية أكبر عن حماية المدنيين.

56 - وستواصل البعثة، عن طريق دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تزويد السلطات الوطنية المختصة بالخبرة التقنية اللازمة لبناء قدراتها على التصدي لأخطار المتفجرات على الصعيد الوطني، مع مراعاة التهديدات المتبقية من المتفجرات الخطرة وحماية المدنيين. ويتماشى هذا التعزيز للقدرات مع نقل المسؤولية في نهاية المطاف من البعثة إلى السلطات الوطنية المختصة تمسحياً مع استراتيجية خروج البعثة. وتصدياً لخطر الذخائر المتفجرة، بما في ذلك شروع الجماعات المسلحة باستخدام الألغام الأرضية في البلد، ستدعم البعثة أيضاً تقييم واعتماد أفراد أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة لقوة البعثة لتمكينهم من الاضطلاع بأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

1-1-1	تحسين البيئة الأمنية وحماية المدنيين، بسبل من بينها الحد من انعدام الأمن الناجم عن الترحال الرعوي الموسمي، وتحسين آليات حماية المجتمعات المحلية، وتعزيز الحالة الأمنية في المناطق الاستراتيجية في جمهورية أفريقيا الوسطى.
1-1-1-1	انخفاض عدد الهجمات والاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع (2020/2019: 117؛ 2021/2020: 60؛ 2022/2021: 80)
1-1-1-2	عدد انتهاكات الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 1 600)
1-1-3	عدد الحوادث المتصلة بالترحال الرعوي (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 160)

- 36 دورة لتطرح الأفكار والتدريب والتخطيط لمعالجة الشواغل والمسائل المتعلقة بالحماية، بما في ذلك حرية التنقل، وعودة النازحين واللاجئين، والحد من التهديدات والعنف، وعودة سلطات الدولة وموظفي الخدمة المدنية (بما فيها 720 من الجهات الفاعلة، من بينها 215 امرأة) لتعزيز آليات الحماية والتنسيق لاتفاق السلام، وتحسين التدابير الملموسة لمنع العنف والتخفيف من حدته التي تشارك في قيادتها قوات الأمن الوطني، وتحسين البيئة الأمنية عموماً
- تشغيل وصيانة 25 قاعدة عمليات دائمة، و 4 معسكرات متكاملة دائمة، وما لا يزيد عن 30 قاعدة عمليات مؤقتة في سياق الترتيبات المرنة والاستباقية للقوة التابعة للبعثة
- تسيير 500 2 دورية أسبوعية في المراكز السكانية الرئيسية بجميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى للتدخل السريع و/أو دعم عملية السلام والانتخابات والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها في جميع أنحاء الإقليم
- تسيير 360 دورية أسبوعية مشتركة مع قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية في المراكز السكانية الرئيسية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بسط سلطة الدولة والتدخل من أجل حماية المدنيين، بالحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم
- تسيير 58 دورية أسبوعية مشتركة مع الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة لضمان حرية التنقل وحماية المدنيين في مناطق مسؤوليتها (ممرات الترحال الرعوي ومواقع التعدين)
- إجراء 60 عملية رادعة ومتنقلة قصيرة الأجل على مستوى الكنائس و 8 عمليات طويلة الأجل للمبادرة بردع أعمال الجماعات المسلحة ضد المدنيين في المناطق الحرجة الناشئة، وحماية المدنيين من العنف أو المضايقة خلال فترة الانتخابات والحد من سيطرة الجماعات المسلحة ووجودها
- تنفيذ 12 ساعة طيران يومي للمنظومات الجوية بدون طيار و 21 ساعة طيران يومي لطائرات الهليكوبتر من أجل تحسين الوعي بالحالة السائدة والتحسب للأخطار الأمنية، ودعم القيام بالعمليات العسكرية وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع
- تنفيذ الوحدات الهندسية العسكرية التابعة للبعثة 120 مشروعاً لإصلاح الطرق والجسور والآبار والمطارات، واضطلاعها بمهام بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني والشركاء الحكوميين بغرض تيسير حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات في إطار الإنعاش المبكر ورصد هذه المساعدات
- عقد 52 اجتماعاً أسبوعياً للمشورة والتوجيه مع الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة لتقديم المشورة التقنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المشورة بشأن تنفيذ اتفاق السلام، بالتنسيق الوثيق مع عناصر البعثة الأخرى والجهات الفاعلة الخارجية من قبيل وزارة الدفاع والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي
- تنظيم 10 دورات تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان لفائدة موظفي وزارة العدل وحقوق الإنسان لدعم الحكومة في مجال بناء الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لحماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان
- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية والمسؤولين الإداريين المحليين لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في الدولة على المساهمة في تهيئة بيئة توفر الحماية
- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان لأفراد المجتمع المدني والمنسقين المجتمعيين المعنيين بخطاب الكراهية ومنع الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية

- إيفاد 10 بعثات للحماية مشتركة بين المجتمع المدني والمنشآت المحلية لحقوق الإنسان وشبكات الإنذار المبكر والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم التشغيل الفعال والكامل لآليات الإنذار المبكر المنشأة على الصعيدين الوطني والإقليمي
- إيفاد 40 بعثة مشتركة للحماية إلى الميدان لتعزيز نظم الإنذار المبكر، وحماية المدنيين، وتقييم التهديدات الحالية والممكنة للسلامة البدنية للمدنيين
- تسيير 200 دورية أسبوعية مشتركة مع قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية وأفراد شرطة الأمم المتحدة في المراكز السكانية الرئيسية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بسط سلطة الدولة والتدخل من أجل حماية المدنيين، بالحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم
- تسيير 350 دورية أسبوعية لفرقة العمل المشتركة في بانغي وأفراد شرطة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع قوات الأمن الداخلي لتوفير دوريات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع ضماناً لحرية حركة المدنيين وحمايتهم
- تسيير 54 دورية يومية مقرر سلفاً تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة و 6 دوريات يومية للدعم العملياتي داخل بانغي وخارجها، لإجراء تقييمات أمنية، وتوفير الدعم في مجال مكافحة الشغب وإدارة النظام العام، والعمل مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية على جمع المعلومات
- إجراء 3 744 عملية تواصل لأفراد شرطة الأمم المتحدة في البلدات، بما في ذلك المناطق ومواقع الأفرقة، من أجل طمأننة المجتمع المحلي على سلامته وتعزيز التوعية الأمنية
- تنظيم حملة وطنية واحدة للاتصالات تستمر على مدى سنة، تستهدف الشباب بوجه خاص، من خلال الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية لحشد الدعم لصالح البعثة ومنع المنازعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها
- 12 نشاطاً للتعبة الاجتماعية لمنع العنف المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني
- عقد 24 اجتماعاً مع السلطات الوطنية لدعم إنشاء كيان وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام
- عقد 52 اجتماعاً للمساعدة التقنية أسبوعياً، وتقديم الدعم من خلال المشورة التقنية لدعم تقييم واعتماد قدرات البعثة في مجال الأجهزة المتفجرة من أجل التصدي لتهديدات الذخائر المتفجرة
- تنظيم 24 جلسة للتوعية بالمخاطر بشأن أخطار الذخائر المتفجرة التي يتعرض لها الموظفون المدنيون والأفراد النظاميون التابعون للبعثة
- تنظيم 52 جلسة للتثقيف بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة التي يتعرض لها السكان المدنيون، وذلك من خلال المنظمات غير الحكومية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 1-2-1 تحسين حماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى
وتعزيزها، بوسائل منها تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال
- 1-2-1 عدد حالات انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي تُبلغ بها السلطات الوطنية والجماعات المسلحة والإجراءات المتخذة (2020/2019: 426؛ 2021/2020: 550؛ 2022/2021: 500)

1-2-2 تنفيذ الجماعات المسلحة خطط عمل لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال تنفيذا تاما (2020/2019: 3؛ 2021/2020: 3؛ 2022/2021: 3)

1-2-3 عدد الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة والذين جرى تسليمهم إلى الجهات التي توفر خدمات الرعاية (2020/2019: 616؛ 2021/2020: 500؛ 1؛ 2022/2021: 1 500)

1-2-4 مجموع عدد أفراد قوات الأمن الداخلي المدربين في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الأطفال، ومنع العنف المتصل بالنزاعات، والعنف الجنسي والجنساني، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين (2020/2019: 1 952؛ 2021/2020: 4 000؛ 2022/2021: 1 000)

1-2-5 عدد أوامر القيادة الصادرة عن الجماعات المسلحة لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل (2020/2019: 0؛ 2021/2020: 3؛ 2022/2021: 3)

1-2-6 مجموع عدد الأفراد الذين تم اعتقالهم واحتجازهم تعسفاً، والذين تطلق السلطات الوطنية والجماعات المسلحة سراحهم بعد الدعوة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 200)

النواتج

- تنظيم 30 دورة تدريبية بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم لفائدة 1 500 من أفراد قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية وموظفي السجون
- عقد 26 اجتماعا مع قيادات الجماعات المسلحة للدعوة إلى تنفيذ خطط العمل الموقعة
- عقد 4 اجتماعات تنسيق لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ خطط العمل
- عقد 30 دورة توعية لفائدة الجماعات المسلحة بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال، وحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة
- عقد 10 دورات تدريبية لأفراد المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة بشأن رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتحقق منها
- عقد 30 دورة توعية لفائدة المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وشبكات الإنذار المحلية والسلطات المحلية بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل وتأثيرها على الأطفال
- الاضطلاع بحملة وطنية للتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

- إيفاد 80 بعثة ميدانية لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتحقق منها، بما في ذلك ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة
- عقد حلقة عمل وطنية واحدة و 6 حلقات عمل إقليمية (على مستوى المقاطعات) لتناول موضوع منع الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال في إطار خطة وطنية للوقاية
- تقديم 4 تقارير فصلية إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتقرير سنوي واحد عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تنظيم حملة بشأن مبادرة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة" عبر الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية، من أجل حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم
- إيفاد 15 بعثة تحقيق خاصة لرصد ادعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقق من تلك الادعاءات
- إيفاد 120 بعثة رصد ميدانية عادية لرصد ادعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقق من تلك الادعاءات
- إجراء 150 زيارة إلى مرافق الاحتجاز لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها
- تنظيم 10 دورات تدريبية عن حقوق الإنسان والاحتجاز لفائدة موظفي السجون وأفراد قوات الأمن الداخلي
- إعداد تقريرين من التقارير المقدمة عن الحوادث مع التركيز بشكل خاص على السياق الانتخابي والانتهاكات والتجاوزات المتصلة بالنزاع؛ وإعداد 4 تقارير فصلية و 12 تقريراً شهرياً عن حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاعات، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والأطفال في النزاعات المسلحة، مع الدعوة إلى المساءلة السياسية والقضائية على حد سواء
- تقديم 4 تقارير فصلية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد من قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية الذين يتلقون الدعم من الأمم المتحدة
- تقديم الدعم التقني واللوجستي لـ 30 زيارة ميدانية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك 10 زيارات إلى المجلس الأعلى للاتصالات لدعم التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية بشأن خطاب الكراهية لمنع انتشار العنف، و 10 زيارات إلى اللجنة الوطنية المعنية بمنع الإبادة الجماعية لدعم تنفيذ ولايتها الوقائية لمكافحة الفظائع الجماعية، و 10 زيارات إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدعم تنفيذ ولايتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
- عقد 10 مناسبات عامة نظمها شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للتوعية بشأن تعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان بما يتماشى مع قانون حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان
- تنظيم 11 حملة من خلال الإذاعة المحلية وأنشطة التوعية لحماية حقوق الإنسان لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن كفالة إبراز عمل البعثة في مجال تعزيز حقوق الإنسان
- عقد 6 اجتماعات رفيعة المستوى مع الحكومة للدعوة إلى التصديق على صكوك دولية محددة لحقوق الإنسان
- عقد حلقتي عمل للخبراء و 8 دورات عمل بشأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز قدرة أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المكلفين بصياغة وإقرار التقارير الحكومية التي تقدم إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان واستكمال خطط التنفيذ ذات الصلة

- عقد 20 مناسبة عامة بالتعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم إنشاء وتفعيل آلية وطنية لمنع التعذيب
- تنظيم 20 دورة تدريبية قبل النشر وبعده بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما يشمل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وحماية الطفل، لفائدة قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية لدعم إدماج حقوق الإنسان في إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم 20 دورة تدريبية بشأن عملية التحقيق والرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان لفائدة أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني و/أو الصحفيين لدعم نهج قائم على حقوق الإنسان في عملهم
- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية

العوامل الخارجية

البيئة الأمنية وسلوك الجماعات المسلحة، ونشر ما يلزم من الأفراد في الوقت المناسب، فضلا عن القدرات التقنية للسلطات الوطنية على الاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن توفير الأمن والحماية للمدنيين. وتزايد العنف والشواغل المتعلقة بالحماية في ضوء العملية الانتخابية، فضلا عن تقويض تنفيذ اتفاق السلام

الجدول 4

الموارد البشرية: العنصر 1، الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

الفئة	المجموع
أولا - الوحدات العسكرية	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	169
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	169
صافي التغير	-
ثانيا - الوحدات العسكرية	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	11 437
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	11 437
صافي التغير	-
ثالثا - شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	400
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	400
صافي التغير	-
رابعا - وحدات الشرطة المشكّلة	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	1 680
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	1 680
صافي التغير	-
خامسا - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	108
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	108
صافي التغير	-

سادسا - الموظفون المدنيون									
الموظفون الدوليون									
و أ ع- أ ع م	مد-2 مد-1	ف-5 ف-4	ف-3 ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
مكتب قائد القوة									
1	1	-	-	1	3	1	-	4	الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020
1	1	-	-	1	3	1	-	4	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
مكتب مفوض الشرطة									
-	2	7	1	1	11	4	-	15	الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020
-	2	7	1	1	11	4	-	15	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
-	-	3	4	-	7	-	-	7	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة 2021/2020
-	-	3	4	-	7	-	-	7	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
المجموع الفرعي									
-	2	10	5	1	18	4	-	22	الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020
-	2	10	5	1	18	4	-	22	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
شعبة حقوق الإنسان									
-	1	10	16	2	29	21	22	72	الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020
-	1	10	16	2	29	21	22	72	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
وحدة حماية الطفل									
-	-	2	4	-	6	4	5	15	الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020
-	-	2	4	-	6	4	5	15	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
مجموع الوظائف									
1	4	19	21	4	49	30	27	106	الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة 2021/2020
1	4	19	21	4	49	30	27	106	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
مجموع الوظائف المؤقتة									
-	-	3	4	-	7	-	-	7	الوظائف المعتمدة للفترة ^(٢) 2021/2020
-	-	3	4	-	7	-	-	7	الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير

الموظفون الدوليون								
سادسا - الموظفون المدنيون	و أ ع	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة	المجموع	الموظفون	متطوعو الأمم
	أ ع م	مد-1	ف-4	ف-2	الميدانية	الفرعي	الوطنيين ^(أ)	المتطوعون
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	1	4	22	25	4	56	30	27
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	1	4	22	25	4	56	30	27
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع، أولا - سادسا								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	1	4	22	25	4	56	30	27
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	1	4	22	25	4	56	30	27
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

العنصر 2: دعم العملية السياسية وعملتي السلام والمصالحة

57 - سيظل دعم الحوكمة الديمقراطية وتنفيذ اتفاق السلام وضمان المشاركة الشاملة في مختلف آلياتها للرصد والتنفيذ أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للبعثة. وستواصل البعثة دعمها لمواصلة عملية السلام والعملية السياسية الشاملتين للجميع، مع إيلاء الأولوية لضمان استمرار جدوى وتنفيذ جميع أحكام اتفاق السلام، ودعم الحكومة المنتخبة حديثاً من أجل تهيئة الظروف السياسية والأمنية والقانونية والتقنية الضرورية لتوسيع الحيز السياسي في سياق اتفاق السلام، بما يشمل تيسير عقد انتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع. وستعزز البعثة دورها في المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والشركاء من أجل مواصلة المشاركة في العملية السياسية وكفالة استمرار الأطراف الموقعة في التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام. وسيكمل ذلك بالجهود التي تبذلها البعثة لتوسيع نطاق العملية السياسية، بطرق منها دعم الحوكمة الرشيدة، وتعزيز عمليات السلام والحوار والمصالحة المحلية الشاملة للجميع، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية، بسبل من بينها الانخراط الاستراتيجي مع الجهات غير الموقعة على اتفاق السلام.

58 - وكما هو وارد في اتفاق السلام، ستقوم البعثة أيضاً ببذل المساعي الحميدة وستقدم الدعم التقني من أجل حل الجماعات المسلحة وتحويلها فيما بعد إلى أحزاب سياسية قبل عقد الانتخابات المحلية. وسيجري تعزيز الجهود التنسيقية والتنظيمية لجميع الجهات المعنية وبذل المساعي الحميدة والعمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والحكومة لضمان أن يكون الحوار بين الحكومة وقادة الجماعات المسلحة بشأن تنفيذ اتفاق السلام أكثر فعالية واتساقاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستدعم البعثة زيادة إيفاد الزيارات الميدانية إلى ممثلي الجماعات المسلحة، بالتنسيق مع الجهات الضامنة لاتفاق السلام والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين. وستواصل البعثة تقديم الخبرة التقنية للسلطات الوطنية في إطار تعاونها مع البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين الآخرين لتسوية المسائل ذات الاهتمام المشترك والثنائي، ودعم المبادرات المحلية العابرة للحدود، وتشجيع دعمها المستمر والكامل لاتفاق السلام. ومن أجل زيادة

شمول العمليات السياسية وتعزيز السلام المستدام، ستواصل البعثة دعم رصد وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المبينة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام فيما يتعلق بمشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية.

59 - وستواصل البعثة دعم آليات الرصد الوطنية والمحلية لاتفاق السلام، واستخدام الاتصالات الاستراتيجية لدعم أنشطة التوعية على نطاق البلد. وسيتعين إعادة إشراك الجماعات المسلحة في آليات الرصد، ولا سيما تلك التي انضمت إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بعد تدهور عملية السلام خلال فترة الانتخابات. وهذه الآليات هي محافل هامة للحفاظ على الالتزام السياسي للأطراف الموقعة على اتفاق السلام وتأمينه، مع توفير منتديات منظمة وشاملة لمواجهة التحديات على الصعيدين المحلي والوطني. وسيعالج التقدم المحرز نحو المصالحة والتماسك الاجتماعي والعملية السياسية وعملية السلام الشاملتين للجميع على الصعيد المحلي من خلال تعزيز تنفيذ اتفاق السلام مع مراعاة تدهور حالة السلام الراهنة، وعملية التواصل والتوعية المجتمعية بشأن الانتخابات، فضلا عن مبادرات السلام المحلية المنسقة. ومن أجل دعم الحوكمة الديمقراطية وتيسير الانتخابات المحلية، ستعمل البعثة على تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع وتحويلها بالسبل السياسية، عن طريق تعزيز التحول من النزاع المسلح إلى المشاركة السياسية النشطة من خلال تمكين القادة المحليين (ولا سيما النساء والشباب) في إطار تنفيذ اتفاق السلام وتفعيل القانون المتعلق باللامركزية، فضلا عن منع الجماعات المسلحة من زعزعة استقرار الانتخابات المحلية. وسترتبط لجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام واللجان التقنية المعنية بالأمن ارتباطا قويا بالعمليات الوطنية والإقليمية في إطار الجهود المتكاملة المبذولة على نطاق البعثة لمنع العنف ضد المدنيين وتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء القبول لإعادة بسط سلطة الدولة، فضلا عن دعم عودة اللاجئين والنازحين إلى أماكنهم الأصلية. وسيكون الدعم المقدم إلى هذه اللجان متأزرا ومتوائما مع جهود البعثة الأوسع نطاقا لبسط سلطة الدولة وتمكين الحكومة من تعزيز الهيكل المحلي للسلام، وسيشمل الجهود الرامية إلى تعزيز لجان السلام المحلية واتفاقات السلام المحلية، وتوعية جميع الجهات المعنية وإشراكها، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني والزعماء الدينيين.

60 - وخلال فترتي 2020/2019 و 2021/2020، دعمت البعثة السلطات الوطنية في التحضير لانتخابات حرة ونزيهة وتنفيذها وفقا للولاية التي أسندتها إليها مجلس الأمن في قراره 2499 (2019). وشمل ذلك دعم الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2020، فضلا عن التحضير للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أواخر عام 2021. وخلال الفترة 2022/2021، ستركز البعثة دعمها على توفير المساعي الحميدة والمساعدة التقنية والدعم العملي والوطني والأمني للسلطات الوطنية من أجل الإعداد لانتخابات محلية حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع وتيسير عقدها في الوقت المناسب وفقا لما ينص عليه دستور جمهورية أفريقيا الوسطى. وعقب توقيع اتفاق السلام لعام 2019، تم اعتماد الجزء الأول من قانون الإدارة الإقليمية في 26 شباط/فبراير 2020، مما وفر الإطار القانوني اللازم لتنظيم وإجراء انتخابات محلية في 183 دائرة انتخابية، على نطاق 7 مناطق في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستكون الانتخابات المحلية فرصة هامة لإتاحة تحقيق اللامركزية على نطاق أوسع، وتشجيع مشاركة سياسية أكبر من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعم الحكومة في معالجة مسائل الهوية الوطنية والمواطنة، التي لا تزال من الأسباب الجذرية للنزاع. ومن شأن عملية تحقيق اللامركزية المقررة، إذا ما نُفذت بالكامل، أن تسهم في منع التوترات بين المجتمعات المحلية، وتحسين الثروة وتقاسم السلطة من خلال إدارة أكثر فعالية

وشمولاً للموارد الطبيعية، وتعزيز بناء الدولة لصالح السلامة الإقليمية. وستواصل البعثة تقديم الدعم إلى الهيئة الانتخابية الوطنية والمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للاتصالات، وهي الجهات التي ستحتاج إلى مساعدة تقنية كبيرة ودعم لوجستي وعملاتي. وسيظل استمرار البعثة في تشارك مواقع الموظفين الانتخابيين في 17 موقعا انتخابيا أمرا حاسما، فضلا عن دعم برامج التربية المدنية الواسعة النطاق لدعم استتارة جمهور الناخبين ومنع انتشار المعلومات المضللة. وعلاوة على ذلك، سيجري تعزيز الاتصالات الاستراتيجية لتعزيز فهم العملية الانتخابية، ووظيفة البعثة في تقديم الدعم المحايد، ومكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

61 - ويمثل تجديد الجهات الفاعلة في قطاع الأمن وتوسيعها ونشرها في جميع أنحاء الإقليم خطوة حاسمة نحو استعادة سلطة الدولة، فضلا عن أساس للسلام والتنمية المستدامين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية والدعم العملياتي والبرنامجي إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك المستشار الوطني لإصلاح قطاع الأمن ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع، لإجراء إصلاحات شاملة ومراعية للمنظور الجنساني في قطاع الأمن في إطار سياسة الأمن الوطني والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وستؤلى الأولوية لدعم تجنيد وإدماج المقاتلين السابقين وإدماجهم في قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية، بسبل من بينها دعم فحص السجلات ومعالجة المسائل المتعلقة بمواءمة الرتب، في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستعمل البعثة أيضا على تعزيز قدرة السلطة التشريعية في مجال مسؤوليتها الرقابية، حيث أن المراقبة الديمقراطية شرط لتحقيق الفعالية والمساءلة في قوات الأمن الداخلي والدفاع. وستبذل جهود لدعم الحكومة في تنسيق وحشد المساعدة الدولية من أجل إصلاح قطاع الأمن، وتنفيذ خطة الدفاع الوطني وتفعيلها، وتوفير بناء القدرات لتفعيل نظام القضاء العسكري، وتعزيز المفتشية العامة لقوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية.

62 - وستواصل البعثة تقديم الدعم للنهوض بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، ستعمل البعثة، إلى جانب الجهات الضامنة لاتفاق السلام، لدعم الحكومة في تعزيز الحوار والتواصل مع الجماعات المسلحة من أجل أن تشجع الجهات التي لم تشارك بعد في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الوفاء بالتزاماتها وفقا لاتفاق السلام. ومن المتوقع أن تواصل البعثة دعم مواصلة التنفيذ التدريجي لعمليات نزع السلاح والتسريح لما عدده 2 000 مقاتل سابق إضافي في جميع أنحاء البلد بهدف تحقيق حل الجماعات المسلحة وفقا لأحكام اتفاق السلام، والمساهمة في الحد من المخاطر التي تشكلها الجماعات المسلحة، ودعم بسط سلطة الدولة وتعزيز سيادة القانون. وستبذل الجهود لكفالة تحقيق أوجه التآزر لإدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية، وكذلك أولئك الذين ينضمون إلى الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة.

63 - وسيستمر تنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي لتكملة العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن تعزيز الحوار المجتمعي وجهود تحقيق الاستقرار الرامية إلى وقف العنف وتهيئة الظروف المواتية لتحسين الأمن، والتعافي المجتمعي، وحماية المدنيين. وسيوسع نطاق برامج الحد من العنف المجتمعي ليشمل المناطق النائية التي شهدت مؤخرا أعمال عنف، حيث تنتشر الجماعات المسلحة وحيث يوجد نشاط للمليشيات وعنف بين المجتمعات المحلية، مع التركيز على الشباب المعرضين لخطر التجنيد وعلى النساء. وستواصل البعثة الاستفادة من أهمية برامج الحد من العنف المجتمعي كأداة لتحقيق

الاستقرار توفر بدائل للعنف قابلة للتطبيق في المجتمعات المحلية المستهدفة وتساهم في تحقيق أثر أقوى في استعادة السلام والاستقرار، وهو ما يضرب بجذوره في العملية السياسية.

64 - وستستمر البعثة في ترويج تنفيذ قوات الأمن والدفاع الوطنية أفضل الممارسات في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة، من خلال توفير التدريب المتخصص، والقيام بأنشطة ضمان الجودة ومراقبة الجودة والرصد الوثيق لإدارة الأسلحة والذخيرة، وتعزيز مرافق التخزين من أجل الإدارة المأمونة والأمنة للأسلحة والذخيرة. وستواصل البعثة أيضا دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- 1-2 إحرار تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والتقييد بأحكامه، فضلا عن
الامتثال للحكومة الديمقراطية والعمليات السياسية الشاملة على
الصعيد الوطني والإقليمي
- 1-1-2 النسبة المئوية لتوصيات اللجنة التنفيذية للرصد التي نفذتها
الجهات الموقعة على اتفاق السلام (2020/2019): لا ينطبق؛
2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 60 في المائة)
- 2-1-2 عدد مشاريع القوانين المتعلقة باتفاق السلام والقوانين الهامة
الأخرى المتعلقة بالعملية السياسية الديمقراطية والشاملة، التي ناقشها
(أو سنّها) المجلس الوطني (2020/2019): لا ينطبق؛ 2021/2020:
لا ينطبق؛ 2022/2021: 4)

النواتج

- عقد 6 اجتماعات تدعمها البعثة وتعقدتها الحكومة مع الجهات الضامنة والميسرة، مما يدل على استمرار المشاركة في تنفيذ اتفاق السلام
- تقديم البعثة الدعم لعقد 10 اجتماعات للجنة التنفيذية للرصد واللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام
- عقد 12 اجتماعا لدعم وزارة الخارجية في متابعة اجتماعات اللجان المشتركة المعقودة مع تشاد والكاميرون والكونغو، ولتيسير إعادة تفعيل اللجان المشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
- عقد 12 اجتماعا لتقديم الدعم التقني لمتابعة تنفيذ الأحكام والتوصيات المقدمة من اللجان المشتركة على الصعيد الوطني ولجانها الفرعية على الصعيد العابر للحدود
- عقد 6 اجتماعات استشارية مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام وعقد اجتماع واحد لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الشركاء، وذلك بهدف دعم تنفيذ اتفاق السلام
- قيام الحكومة بـ 4 زيارات ميدانية إلى جانب الجهات الضامنة والميسرة دعما لتنفيذ اتفاق السلام من خلال توفير المساعدة التقنية واللوجستية، فضلا عن بذل المساعي الحميدة
- عقد اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام 12 اجتماعا بدعم من البعثة، من أجل تنسيق التنفيذ الشامل لاتفاق السلام وحل المسائل الإقليمية التي أثّرت من خلال لجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام
- قيام أعضاء البرلمان بـ 15 بعثة ميدانية إلى الدوائر التي يمثلونها وعقد 3 اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو بين أعضاء البرلمان والسلطات المحلية في الدوائر التي يمثلونها لمناقشة اتفاق السلام وحل المنازعات بالوسائل السلمية

- عقد 6 اجتماعات وتنظيم حلقة عمل واحدة مع الأحزاب السياسية لمناقشة العملية الانتخابية والتوعية بشأن مدونة قواعد حسن السلوك لمنع خطاب الكراهية بما يتماشى مع اتفاق السلام

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- 2-2-2 إحرار تقدم نحو المصالحة والتماسك الاجتماعي وفي عملية السلام والعملية السياسية الشاملتين للجميع على الصعيد المحلي من خلال تنفيذ اتفاق السلام، والتوعية المدنية بشأن العملية الانتخابية، وتنسيق مبادرات السلام المحلية
- 2-2-2 عدد برامج المصالحة المجتمعية التي تسهم في السلام والاستقرار (2020/2019: 8؛ 2021/2020: 11؛ 2022/2021: 17)
- 2-2-3 عدد آليات متابعة اتفاق السلام الشاملة للجميع والتي تلقي بشكل متسق على الصعيد المحلي (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 36؛ 2022/2021: 36)
- 2-2-4 عدد مبادرات التعاون المحلية عبر الحدود التي تقوم بها السلطات المحلية بهدف معالجة مسائل الأمن المشترك وحماية المدنيين (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 4)
- 2-2-5 النسبة المئوية لتوصيات لجان المقاطعات بشأن تنفيذ اتفاق السلام التي نفذتها الحكومة (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 60 في المائة)

النواتج

- عقد 68 اجتماعا وجلسة تواصل مع الهيئة الوطنية للانتخابات، بدعم من المكاتب الميدانية التابعة للبعثة، لدعم الجهات المعنية على المستوى المحلي (الإدارات المحلية، والأحزاب السياسية، والمرشحون، والمجتمع المدني، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة) وإطلاعهم على مجريات العمليات الانتخابية المحلية
- إجراء 6 مبادرات وساطة أو حوار محلية لفائدة 200 مشارك في المناطق الحرجة خارج بانغي بالاشتراك مع آليات رصد اتفاق السلام وتنفيذه، من أجل تخفيف حدة العنف وتعزيز عمليات المصالحة بين الجماعات المسلحة المتنازعة، وكذلك مع الجهات المعنية الأخرى الموالية لها
- عقد 150 اجتماعا على مستوى المقاطعات مع السلطات المحلية وقوات الأمن الداخلي الدفاع الوطنية والجماعات المسلحة، في إطار اتفاق السلام أو بطريقة مكمل له، لمناقشة الحد من العنف وتنفيذ اتفاق السلام
- عقد 6 اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو بين اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام والأمانة التقنية للجنة التنفيذية للرصد وحكام المقاطعات في 17 مقاطعة من أجل مناقشة تنفيذ اتفاق السلام على الصعيد المحلي
- عقد 14 اجتماعا مع الجماعات المسلحة الموقعة وبذل المساعي الحميدة تجاهها على الصعيدين الوطني والمحلي لمناقشة تحويلها إلى أحزاب سياسية في إطار اتفاق السلام، فضلا عن تيسير عقد حلقتي عمل لبناء القدرات

- عقد 12 اجتماعا عبر الحدود مع السلطات المحلية كي تقدم الدعم لـ 4 مبادرات عابرة للحدود بهدف معالجة مسائل الأمن المحلي وحماية المدنيين وغيرهما من المسائل العابرة للحدود المرتبطة بالترحال الرعوي والاتجار بالأسلحة الصغيرة ونشاط العناصر المسلحة، وذلك بهدف تطبيع العلاقات الثنائية مع البلدان المجاورة
- عقد 24 اجتماعا مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية التي تعاني التهميش والوصم لدعم إدماجهم على نطاق استراتيجية متكاملة في إطار أحكام مناهضة التمييز الواردة في اتفاق السلام
- تنظيم 30 حلقة عمل لفائدة 100 مشارك لمنع خطاب الكراهية ودعم التماسك الاجتماعي بما يتماشى مع أحكام اتفاق السلام
- تنظيم 30 حلقة عمل لفائدة 25 مشاركا لتعزيز التنقيف السياسي ودعم الشباب والنساء في أن يصبحوا قادة سياسيين محليين و/أو وطنيين في المستقبل
- تنظيم 68 حلقة عمل (4 حلقات لكل مكتب انتخابي إقليمي)، تقودها الفروع المحلية للهيئة الوطنية للانتخابات بدعم تقني وعملياتي من البعثة، بشأن تنقيف الناخبين والتربية المدنية لإعداد السكان المحليين للانتخابات المحلية وتعميم مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية
- تنظيم 12 حلقة عمل بشأن تقديم المساعدة التقنية للمجلس الأعلى للاتصالات والمجتمع المدني من أجل تعزيز القدرات الوطنية على منع التحريض العلني على العنف وخطاب الكراهية والتصدي لهما
- تنظيم 12 حلقة عمل لفائدة 720 مستفيدا في 12 مكتبا ميدانيا لتيسير عمليات الحوار والوساطة البالغ عددها 11 عملية الجارية حاليا بين المجتمعات المحلية وتعزيزها ودعم اللجان المحلية المعنية بالسلام والمصالحة ولجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات المحلية، بالشراكة مع وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية، والمنظمات الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين
- تصميم 12 مبادرة أو برنامجا وتنفيذها من خلال المساعدة التقنية المقدمة إلى السلطات المحلية للتخفيف من حدة العنف بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك المتعلقة منها بالترحال الرعوي، وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة المشردين داخليا واللاجئين بشكل سلمي، ودعم إجراء عملية انتخابية محلية سلمية
- دعم 5 عمليات سلام محلية جديدة لفائدة 500 مستفيد وجهة فاعلة في تحقيق المصالحة المجتمعية لمنع نشوب النزاعات وتيسير التعايش السلمي والآليات المحلية لمنع نشوب النزاعات وحلها، والتخفيف من حدة العنف والمساهمة في تحقيق الاستقرار
- تنظيم 10 دورات توعية لأعضاء لجان السلام المحلية و/أو الوطنية، بما في ذلك اللجنة التقنية المعنية بالأمن ولجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام، فيما يتعلق بإدراج الشواغل المتعلقة بالأطفال وحمايتهم في مبادرات السلام
- تنظيم 15 دورة تدريبية بشأن حماية حقوق الإنسان في السياق الانتخابي لقوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية
- تنظيم حملة اتصالات استراتيجية واحدة تمتد على مدار العام وتستهدف الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات المنظمة من الفئات الضعيفة ووسائل الإعلام وعموم السكان من أجل تعزيز دعم الانتخابات وتولي زمامها والمشاركة فيها

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- 2-3 إجراء المؤسسات الوطنية (الهيئة الوطنية للانتخابات، المحكمة الدستورية، واللجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات، والمجلس الأعلى للاتصالات) عملية انتخابية محلية حرة ونزيهة وذات
- 2-3-1 النسبة المئوية لخطط السلطة الوطنية للانتخابات وميزانياتها التشغيلية المتعلقة بالانتخابات المحلية، التي تتماشى مع النصوص القانونية، والمعتمدة والمتوفرة والمتسمة بالتأهب العملياتي

مصادقية وشاملة للجميع، بطرق منها إحراز تقدم بشأن التسوية الفعالة (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: لا ينطبق؛ 100 في المائة) للمنازعات الانتخابية

2-3-2 عدد مراكز الاقتراع، حيث تجرى الانتخابات المحلية وفقا لعملية المسح التي أجرتها الهيئة الوطنية للانتخابات (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 5 000)

2-3-3 النسبة المئوية للمنازعات المتعلقة بالترشح للانتخابات التي يعالجها القضاء (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 100 في المائة)

2-3-4 النسبة المئوية للنساء المرشحات للانتخابات المحلية، وكذلك النسبة المئوية للنساء المنتخبات على المستوى المحلي (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 35 في المائة)

النواتج

- عقد 12 اجتماعا للجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات للتشجيع على إجراء مناقشة موضوعية بشأن المسائل الانتخابية وحل التحديات والمنازعات الانتخابية من أجل تيسير الانتخابات المحلية
- عقد 6 اجتماعات للإطار التشاوري لتعزيز الحوار وتوافق الآراء بين الجهات الانتخابية المعنية في بانغي، وحل المنازعات الانتخابية والتصدي للتحديات التي تعيق إجراء الانتخابات المحلية
- عقد 12 اجتماعا شهريا مع السلطات الوطنية لرصد الإطار القانوني المطلوب بشأن اللامركزية وتنفيذه
- عقد جلسة واحدة لبناء القدرات مع القضاء لمعالجة الطعون الخاصة بالانتخابات
- تنظيم 18 دورة توعية (دورة واحدة لكل مكتب انتخابي إقليمي، ودورة واحدة على الصعيد الوطني في بانغي) لتوعية الجهات المعنية الوطنية، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ومساعدتهم بشأن الإجراءات الإيجابية التي تقضي إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في العمليات الانتخابية على الصعيدين المحلي والوطني على السواء
- عقد حلقة دراسية وطنية واحدة لتقييم العملية الانتخابية للفترة 2020-2022، مع نشر استعراض رسمي واحد
- عقد 12 اجتماعا للجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات، تتم فيها معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالمواطنة والهوية والإدماج في العملية الانتخابية
- عقد 12 اجتماعا عن طريق التداول بالفيديو بين وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية وحكام المقاطعات/السلطات المحلية لمناقشة التحديات والعمليات الانتخابية
- عقد 6 اجتماعات للإطار التشاوري للتشجيع على إجراء مناقشة سياسية مفتوحة والتوصل إلى توافق في الآراء بين الهيئة الوطنية للانتخابات والمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني

4-2 إحرار تقدم في تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية 1-4-2 التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والخطط القطاعية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الخطط القطاعية (2020/2019: 4 خطط؛ 2021/2020: إطار معياري واحد لخطة قطاعية؛ 2022/2021: تنقيح السياسة الأمنية الوطنية، وخطتان قطاعيتان)

2-4-2 عدد أفراد قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية، بمن فيهم المقاتلون السابقون، الذين جرى التحقق من سجلاتهم (2020/2019: 1 000؛ 2021/2020: 1 000؛ 2022/2021: 1 000 من أفراد قوات الأمن الداخلي و 1 300 من أفراد الدفاع الوطني)

النواتج

- إجراء 20 عملية تحقق من السجلات، بما يشمل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بغرض دعم إدماج الجماعات المسلحة في قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية، وكذلك دعم التجنيد في صفوف قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية
- عقد 4 اجتماعات للفريق العامل الدولي المعني بتنسيق إصلاح قطاع الأمن
- عقد اجتماعين للجان الوطنية التي تنسق المساعدة الدولية دعماً لقوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية
- تنظيم حلقة عمل واحدة لدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال قطاع الأمن فيما يتعلق بتنفيذ الخطط القطاعية المصدق عليها، بما في ذلك تقديم الدعم الاستراتيجي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق تنفيذ الأنشطة، دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن
- عقد 6 اجتماعات تنسيقية وحلقة عمل واحدة لمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن في تحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالحوكمة والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، بما في ذلك نظام القضاء العسكري والمفتشيات
- عقد 6 اجتماعات تنسيقية لدعم اللجنة التوجيهية المعنية بالإدماج في تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية فيما يتعلق بتنفيذ حصص الإدماج البالغة 10 في المائة للعناصر المؤهلة من الجماعات المسلحة
- عقد 4 جلسات عمل مع الجهات المعنية الوطنية والدولية بشأن الدعم الاستراتيجي والتقني بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تنظيم حلقتي عمل تهادفان إلى دعم النظراء الوطنيين في بناء القدرات الوطنية في مجال التحقق من السجلات، ووضع آلية وطنية للتحقق من السجلات، واستحداث إطار للمتابعة والرصد لأفراد قوات الدفاع والأمن الذين تم نشرهم
- عقد 30 اجتماعاً مع الجهات المعنية الوطنية والدولية لتنسيق عملية استقدام أفراد قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية على الصعيد الوطني لعام 2021 وتقديم المساعدة في ذلك، بما يشمل تقديم الدعم الاستراتيجي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني
- إيفاد 3 بعثات ميدانية للتقييم المشترك إلى مناطق الدفاع (الغرب والشرق والجنوب) لدعم الشركاء الوطنيين في تقييم فعالية عمليات نشر قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية واستدامتها، فضلاً عن العملية المتعلقة بالحاميات
- عقد 10 اجتماعات مع الجهات المعنية الوطنية والدولية تتعلق بتنفيذ خطة الحكومة الرئيسية للهياكل الأساسية، بشأن حشد الموارد، وتعبئة المواد، وإجراء دورات تدريبية متخصصة، والحصول على سندات ملكية الأراضي، على النحو المبين في خطة الدفاع الوطني المتعلقة بمساحات الأراضي المخصصة لإنشاء الحاميات

- عقد 5 جلسات عمل وتنظيم حلقة عمل واحدة مع الجهات المعنية الوطنية والدولية الرئيسية دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة لعدة قطاعات لإدارة الحدود وإطار جديد لأمن التعدين
- تنظيم 85 حلقة عمل لفائدة 2 100 من أفراد قوات الأمن الداخلي، من بينهم 500 فرد من النساء، لتقديم المشورة والتوجيه التقنيين بشأن الأنشطة الشرطية الرئيسية مع مراعاة المنظورات الجنسانية، بما في ذلك النظام العام والأمن العام
- تنظيم حملة واحدة في مجال التعبئة المجتمعية وأنشطة إعلامية، بما يشمل إشراك الشركاء الوطنيين وبناء قدراتهم من أجل زيادة فهمهم لعملية إصلاح قطاع الأمن وتقديم الدعم لها، فضلاً عن إعادة نشر قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية
- القيام بـ 150 زيارة تفتيش لضمان الجودة ومراقبتها وتعزيز 20 مرفقاً لتخزين الأسلحة والذخيرة
- إجراء دورات تدريب شهرية بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة لقوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- 5-2 إحرار تقدم في تنفيذ استراتيجية وطنية للحد من العنف المجتمعي وتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- 2-5-1 عدد أفراد الجماعات المسلحة الجدد الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في مجتمعاتهم المحلية (2020/2019: 318 1؛ 2021/2020: 000 2؛ 2022/2021: 000 2)
- 2-5-2 عدد المستفيدين المباشرين الجدد المرتبطين بالجماعات المسلحة وأفراد المجتمعات المحلية المشاركين في برنامج الحد من العنف المجتمعي (2020/2019: 014 4؛ 2021/2020: 500 3؛ 2022/2021: 500 3 (30 في المائة من النساء))
- 2-5-3 انخفاض في النسبة المئوية للحوادث الأمنية في المجتمعات المحلية التي تنفذ فيها برامج الحد من العنف المجتمعي، استناداً إلى البيانات المسجلة في قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية (2020/2019: 23 في المائة؛ 2021/2020: 30 في المائة؛ 2022/2021: 30 في المائة)

النواتج

- إجراء 12 عملية لنزع سلاح الأفراد المؤهلين من الجماعات المسلحة وتسريحهم في مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلد
- إجراء حملة وطنية واحدة في مجال التعبئة المجتمعية و 6 مناسبات إعلامية عامة إقليمية من أجل زيادة الفهم في أوساط المجتمعات المحلية المعنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الحد من العنف المجتمعي ودعم المجتمعات المحلية المعنية للبرنامجين وتوليها المسؤولية عنهما
- تلقي 2 000 مقاتل الدعم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما يساهم في عملية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ضمن إطار العمل، وبما يتماشى مع أحكام اتفاق السلام ذات الصلة
- عقد اجتماعات شهرية مع اللجنة التقنية المعنية بإدماج الأفراد المؤهلين من الجماعات المسلحة في قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية، بشأن تزامن تنفيذ عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن مع إنشاء وحدات أمنية خاصة مختلطة وإدماج الأفراد المؤهلين من الجماعات المسلحة في قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية، وفقاً لأحكام اتفاق السلام

- تقديم الدعم إلى 3 500 من أفراد المجتمع المحلي (30 في المائة من النساء)، بمن فيهم الشباب المعرضون للعنف والأفراد المرتبطون بالجماعات المسلحة، للمشاركة في أنشطة الحد من العنف المجتمعي من أجل منع تجنيدهم للقيام بأنشطة مسلحة غير مشروعة، والتخفيف من حدة التوترات، لا سيما في المجتمعات المحلية المعرضة للعنف بين المجتمعات المحلية
- إيفاد 12 بعثة لتوعية الجماعات المسلحة بشأن مشاركة الأطفال في العملية الوطنية لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم والتحقق من وجود الأطفال من أجل كفالة الإفراج عنهم وانخراطهم على الفور في البرنامج الوطني

العوامل الخارجية

استعداد الجماعات المسلحة للمشاركة في العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والامتثال لمعايير تحديد الأهلية الواردة في البرنامج الوطني، واحترام ما تعهدت به من التزامات من خلال التوقيع على اتفاق السلام.

الجدول 5

الموارد البشرية: العنصر 2، دعم العملية السياسية وعملتي السلام والمصالحة

الموظفون الدوليون								
متطوعو								
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع الموظفون الأمم المتحدة المجموع								
أ ع م - مد-1 - ف-4 - ف-2 - الميدانية الفرعي الوطنيون ⁽¹⁾ المتحد								
شعبة الشؤون السياسية								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	2	12	17	2	33	3	14	50
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	2	12	17	2	33	3	14	50
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	1	5	8	2	16	5	8	29
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	1	5	8	2	16	5	8	29
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-
دائرة إصلاح قطاع الأمن								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	1	3	2	1	7	2	2	11
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	1	3	2	1	7	2	2	11
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-
دائرة الشؤون الانتخابية								
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2021/2020	1	6	22	1	30	1	37	68
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2022/2021	1	6	22	1	30	1	37	68
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الوظائف المؤقتة								
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2021/2020	1	6	22	1	30	1	37	68
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2022/2021	1	6	22	1	30	1	37	68
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الوظائف الثابتة								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	4	20	27	5	56	10	24	90
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	4	20	27	5	56	10	24	90
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-

الموظفون الدوليون								
المجموع	متطوعو							
	و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع الموظفون الأمم	أ ع م - مد-1 - ف-4 - ف-2 - الميدانية الفرعي	الوطنيون ^(أ) المتحدة	المجموع				
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	5	26	49	6	86	11	61	158
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	5	26	49	6	86	11	61	158
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

شعبة الشؤون السياسية

65 - يضم الملاك الوظيفي المعتمد لشعبة الشؤون السياسية 50 وظيفة ثابتة ووظيفة مؤقتة (1 مد-2، و 1 مد-1، و 6 ف-5، و 6 ف-4، و 15 ف-3، و 2 ف-2، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، و 3 وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، و 14 وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة). وتقدم الشعبة تقاريرها إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية)، وهي مسؤولة عن تنفيذ الجوانب السياسية لولاية البعثة، بما في ذلك التحليل السياسي، وتقديم الدعم للبعثة في الدور الذي تضطلع به في مجال بذل المساعي الحميدة، والقيام بأنشطة التوعية والشراسة، وتوليها زمام صياغة التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن ووثائق سياسية أخرى. وتتولى الشعبة قيادة تنفيذ ولاية البعثة فيما يتعلق بدعم عملية السلام، بسبل منها تقديم الدعم السياسي والتقني والعملي للآزم لتنفيذ اتفاق السلام، وتدعم السلطات الوطنية بشكل فعال في تهيئة الظروف المؤاتية للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

66 - وفي المرحلة الحالية من العملية السياسية، تقوم البعثة على نحو متزايد بتحويل تركيز جهود تنفيذ ولايتها السياسية نحو استعادة وتعزيز التقدم المحرز فيما يتعلق باتفاق السلام، الذي تعرض للخطر بسبب هجمات الجماعات المسلحة خلال فترة الانتخابات، وتقديم الدعم للسلطات الوطنية من أجل الإعداد لانتخابات محلية حرة ونزيهة وإجرائها، وتعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وقد عُززت مهام شعبة الشؤون السياسية لدعم رئيس البعثة في صياغة الرسائل السياسية وكفالة قيام البعثة بتنسيق الحلول السياسية الشاملة المستتيرة لزيادة دعمها للعملية السياسية.

67 - وفي هذا السياق، يُقترح أن تكون شعبة الشؤون السياسية تابعة مباشرة لمكتب الممثل الخاص للأمين العام. وستواصل الشعبة دعم نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية) في المسائل السياسية حسب الحاجة. ومن شأن التغيير في التسلسل الإداري أن يمكن الممثل الخاص من توسيع نطاق تركيز البعثة على دعم الحلول السياسية الدائمة للنزاع، مع التركيز على دعم الحكومة في الحد بشكل مستدام من الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة. وسيكفل ذلك استمرار تقديم الدعم للمؤسسات الديمقراطية والإعداد لاستراتيجية خروج البعثة على حد سواء. وسيتيح التغيير في التسلسل الإداري أيضاً لرئيس البعثة الاستفادة بشكل أفضل من خبرة شعبة الشؤون السياسية لتنسيق مساعيها الحميدة لدى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية. وفي حين أن التغيير في التسلسل الإداري سيعزز

الدعم الذي يحظى به رئيس البعثة، فإن الشعبة ستواصل العمل على تحقيق أهداف هذا العنصر، وهي دعم العملية السياسية وعملتي السلام والمصالحة.

العنصر 3: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

68 - ستواصل البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم إلى الحكومة في تعزيز الآليات القضائية الوطنية، والمساعدة في إنشاء هيكل إضافية تتناول المصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب، ودعم التنفيذ الجاري للاستراتيجية الوطنية لإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، على نحو يكمل تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق التماسك الاجتماعي. وستتسق البعثة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الجهات الشريكة التقنية والمالية، على النحو الوارد بيانه في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وفي إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة التركيز على الأولويات الفورية والقصيرة والمتوسطة الأجل في المناطق التي استُعيد فيها الأمن أو التي تحتاج إلى ذلك، لدعم بسط سلطة الدولة، وإقامة سيادة القانون، وتقديم الخدمات الأمنية في جميع أنحاء البلد، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

69 - وستواصل البعثة تعزيز الدعم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لاستعادة سلطة الدولة وبسطها من خلال مواصلة تقديم المساعدة إلى لجنة التنسيق من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وإلى الجهات الشريكة الأخرى لتوسيع نطاق نشر السلطات المحلية، بمن فيهم حكام المقاطعات، ونوابهم، ورؤساء البلديات، وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية، وكذلك الجهات الفاعلة في الجهاز القضائي والمؤسسات الإصلاحية وقوات الأمن الداخلي. وسيتيسر توفير الدعم إلى الحكومة لبسط سلطة الدولة بالاقتران مع التدخلات السياسية والأمنية، بحيث تكون الجماعات المسلحة أقل قدرة على فرض نفسها بوصفها سلطة الدولة بحكم الواقع، مع ضمان أيضاً تهئية الحد الأدنى من الظروف المؤاتية لتيسير إجراء انتخابات محلية سلمية وحرّة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع. وستواصل البعثة دعم الحكومة في تعزيز التنسيق بين الوزارات القطاعية وأمانة الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، بهدف مواصلة تحسين التواصل وتنفيذ البرامج التي تحقق مكاسب ملموسة للسكان في مجال السلام.

70 - وستواصل البعثة دعم إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون عن طريق تعزيز الهياكل الأساسية للسجون وإنشاء دائرة سجون مدنية تكون فعالة وشاملة للجميع وتتمتع بقدرات عملياتية قوية؛ وكلاهما ضروريان لضمان أن تكون دائرة السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى قادرة على احتجاز المحتجزين البارزين بشكل فعال، من دون المساس بنظام إداري مختص قائم على حقوق الإنسان ويستوفي المعايير الدولية. وستواصل البعثة أيضاً تقديم المساعدة في تنسيق وحشد مزيد من الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لمؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، لتمكين نظام العدالة الجنائية من أداء مهامه بفعالية وزيادة استقلاله وخضوعه للمساءلة. وعلاوة على ذلك، ستساعد البعثة وزارة العدل في تنفيذ سياسة إصلاح قطاع العدل، المتمثلة في إطار استراتيجي وعملياتي مدته خمس سنوات يتم من خلاله التخطيط لجميع الإصلاحات في قطاع العدل وتنفيذها. وستدعم البعثة أيضاً استمرار وزيادة نشر القضاة ورؤساء القلم وموظفي السجون المدنيين خارج بانغي. وستسفر الانتخابات التي ستجري في عامي 2020 و 2021 عن استبدال جزئي لأعضاء محكمة العدل العليا. ونظراً لأهمية دور المحكمة في مقاضاة

أعضاء الحكومة على الجرائم التي يرتكبونها خلال فترة ولايتهم، ستدعم البعثة توعية أعضاء المحكمة وبناء قدراتهم في إطار استراتيجية مكافحة الإفلات من العقاب على جميع المستويات.

71 - وستواصل البعثة دعم الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب وفي جهودها الرامية إلى مقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام، مع ضمان تمتع الضحايا والأشخاص الذين عانوا من العنف المطول بحقوقهم في العدالة والحقيقة والجبر وضمانات عدم التعرض لذلك من جديد، وتقديم الدعم لهم والنظر في مظالمهم. وسيضمن النهج الشامل الذي تتبعه البعثة تقديم الدعم لتعزيز استقلال السلطة القضائية، وسير عمل النظام القضائي الوطني والمحكمة الجنائية الخاصة، بهدف مكافحة الجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء الأزمة، وكذلك انتهاكات اتفاق السلام. وستركز البعثة، بالتعاون مع جهات شريكة دولية، على تقديم الدعم إلى المحكمة الجنائية الخاصة، مع التركيز على دعم المدعي الخاص وقضاة التحقيق في التعجيل في تنفيذ استراتيجية المحكمة المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة. وستواصل البعثة كذلك دعم تفعيل المحكمة، من خلال تعزيز قلم المحكمة، وتفعيل دوائرها وهيئة المحامين الخاصة بالكامل، لتمكين المحكمة من عقد أول جلسة محاكمة لها في عام 2021 وفقا للمعايير الدولية. وفي موازاة ذلك، سيجري توطيد التعاون الوثيق مع المحاكم الوطنية الأخرى لتعزيز نظام العدالة في جميع أنحاء البلد وضمان التكامل في التحقيق في القضايا ومحاكمة الجناة.

72 - وستواصل البعثة، بهدف دعم النظام العام الأساسي ومكافحة الإفلات من العقاب في المناطق التي لا توجد فيها قوات الأمن الداخلي أو لا تكون تلك القوات قادرة على مزاولة مهامها، تنفيذ تدابير مؤقتة عاجلة لاعتقال و/أو دعم اعتقال المسؤولين عن التحريض على العنف وعرقلة التقيد بأحكام اتفاق السلام، وكذلك المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد السكان المدنيين والجهات الفاعلة الدولية. وإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة، بالتعاون مع جهات شريكة، بتقديم الدعم إلى الحكومة في وضع آليات أوسع للعدالة الانتقالية، مع بذل جهود متضافرة لضمان أن تتقيد تلك الآليات بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تتصدى للعنف الجنساني، وأن تعالج كذلك المسائل المتعلقة بحماية الضحايا والشهود. وتمشيا مع التزام الحكومة بموجب اتفاق السلام، ستواصل البعثة دعم لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بطرق منها دعم تنفيذ توصيات اللجنة الشاملة. وستكفل الجهود المنسقة والمتسقة إسهام جميع آليات العدالة في نداء شعب أفريقيا الوسطى الذي يطالب بالعدل وتوافق تلك الآليات مع اتفاق السلام ومع العملية السياسية وعملية المصالحة بشكل أعم.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- 1-3 إحراز تقدم في بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى
التقليديين، والموظفين المدنيين (2020/2019: 041 5؛ 2021/2020: 800؛ 2022/2021: 1 000)
- 2-1-3 عدد العمليات الجديدة المحددة الأهداف التي تنفذها قوات الشرطة والدرك الوطنية بدعم من البعثة (2020/2019: 21؛ 2021/2020: 20؛ 2022/2021: 20)
- 3-1-3 عدد أفراد الدفاع الوطني الذين تم نشرهم (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 2 000)
- 4-1-3 عدد أفراد قوات الأمن الداخلي الذين تم نشرهم (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 1 700)

النواتج

- تنظيم 16 دورة تدريبية وتوجيهية في جميع المقاطعات البالغ عددها 16 مقاطعة بشأن استعادة سلطة الدولة لفائدة 400 مشارك من أجل تقييم نوعية خدمات الإدارة والحوكمة التي تقدمها الإدارات الإقليمية الموقدة، وضمان استمراريته وتعزيزها، وتمهيد الطريق لتنفيذ الخطط المحلية لتحقيق الاستقرار والتنمية التي يقودها فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيون
- تنظيم 12 حلقة عمل ودورة تدريبية لتعزيز قدرات 660 سلطة محلية على الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الحوكمة المحلية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، واحتياجات التنمية المحلية الأساسية، فضلا عن المساهمة في تنظيم الانتخابات المحلية، بالتنسيق مع المجتمعات المحلية بذاتها، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري
- عقد اجتماعات شهرية مع الإطار التشاوري التابع للوحدة المختلطة المعنية بالتدخل السريع ومنع أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والأطفال، لتعزيز التدخل السريع ورصده، والاضطلاع بالتوعية المجتمعية، واستقبال الضحايا وإحالتهم، وتسجيل قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتحقيق فيها وإعداد ملفات القضايا لأغراض المحاكمة، وكذلك دعم متابعة الملفات في سلسلة القضاء والدعوة إلى مقاضاة الجناة المشتبه فيهم في المحكمة
- تنظيم 12 حلقة عمل تدريبية لفائدة 300 من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم 50 امرأة، والقيام بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة يوميا بشأن التحقيقات الجنائية وإدارة مسرح الجريمة، بما في ذلك تنظيم أنشطة توعية للعنصر المسؤولة عن المعايينة الأولية لمسرح الجريمة
- تنفيذ قوات الأمن الداخلي 20 عملية مشتركة محددة الأهداف بدعم من البعثة ترمي إلى اعتقال أشخاص يزعم أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة، بينهم زعماء أو كبار قادة الجماعات المسلحة، والتحديد النمطي المنتظم لمواصفات المشتبه بهم في قضايا ذات دلالات رمزية وفي ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وذلك دعما لجهود التحقيق للإجراءات المحلية والدولية
- إعادة تأهيل 10 من مراكز الشرطة أو ألوية الدرك
- عقد 12 اجتماعا مع السلطات الوطنية، بما في ذلك تشارك الأمم المتحدة المواقع مع شرطة التعدين لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدي لفرض ضرائب غير قانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية
- تنظيم 10 حلقات عمل تدريبية بشأن تهج وأساليب الخفارة المجتمعية بمشاركة 30 مشاركا من قوات الأمن الداخلي من المفوضيات والألوية الإقليمية
- تنظيم 10 دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والاحتجاز لفائدة موظفي السجون وقوات الأمن الداخلي بالتعاون مع مسؤولي السجون

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- 2-3 إحراز تقدم في تنفيذ السياسة الوطنية لقطاع العدل وإزالة 1-2-3 عدد الجهات الفاعلة القضائية (القضاة ورؤساء القلم) التي جرى نشرها خارج بانغي (2020/2019: 53؛ 2021/2020: 100؛ 2022/2021: 100)
- 2-2-3 العدد السنوي لجلسات المحاكمات الجنائية التي عقدتها محاكم الاستئناف الثلاث (2020/2019: 3؛ 2021/2020: 5؛ 2022/2021: 6)
- 3-2-3 عدد الملاحقات القضائية المنجزة المتعلقة بجرائم خطيرة (2020/2019: 46؛ 2021/2020: 100؛ 2022/2021: 120)

- 3-2-4 عدد موظفي السجون المدنيين الوطنيين الذين جرى تعيينهم وفحص سجلاتهم الشخصية وتدريبهم (2020/2019: 136؛ 2021/2020: 336؛ 2022/2021: 436)
- 3-2-5 متوسط عدد حوادث السجون الخطيرة (حالات التمرد، والهروب الجماعي، وأعمال الشغب، والهجمات على السجون) التي شكلت تهديدا مباشرا لعمليات السجون والسلامة العامة، لكل 100 محتجز، على مدار السنة (2020/2019: 1,25؛ 2021/2020: 5؛ 2022/2021: 4,5)
- 3-2-6 عدد موظفي السجون المدنيين الموجودين في جميع أنحاء البلد (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 285)
- 3-2-7 مجموع عدد المحاكم التي تعمل في ولايات قضائية خارج بانغي (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 20)
- 3-2-8 النسبة المئوية لتنفيذ سياسة قطاع العدل (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 50 في المائة)
- 3-2-9 عدد القوانين أو المراسيم الجديدة المعتمدة والمنفذة في إطار تنفيذ استراتيجية قطاع العدل (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 5)
- 3-2-10 عدد الإصلاحات القانونية الرامية إلى تحقيق استقلال أكبر للسلطة القضائية والتي اعتمدت بنجاح (2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 2022/2021: 2)

النواتج

- إعادة تأهيل محكمتين وتجهيز 4 محاكم
- عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل، ودوائر التفتيش القضائي، ولجنة تنسيق تدريب الجهات الفاعلة القضائية و/أو السلطات الوطنية المعنية الأخرى من أجل تخطيط وتنسيق النقل المادي للجهات الفاعلة في مجال العدالة وسيادة القانون في المناطق الواقعة خارج بانغي
- عقد اجتماعات شهرية مع خلية تنسيق إصلاح سياسة قطاع العدل وأفرقتها المواضيعية الستة لتخطيط وتنفيذ الخطوات المتبعة في سياسة قطاع العدل، بما في ذلك التنفيذ الفعال لمدونة أخلاقيات القضاة
- عقد اجتماعات أسبوعية مع فريقين مواضيعيين معنيين بإصلاح سياسة قطاع العدل من أجل تخطيط ودعم خطة العمل لقطاع العدل، بما في ذلك التنفيذ الفعال لمدونة أخلاقيات القضاة

- عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل والسلطات القضائية المعنية لتقديم الدعم اللوجستي والتقني لمحاكم الاستئناف من أجل تنظيم جلسات المحاكمة الجنائية (2 في بانغي، و 2 في بوار، و 2 في بامباري)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل ضمان الفعالية في التحقيق في القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام وفي مقاضاة مرتكبيها
- تنظيم دورة تدريبية واحدة لبناء القدرات مدتها ثلاثة أيام لفائدة 25 من حجاب المحكمة، وتوفير التجهيزات لمكتب حجاب المحكمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة والتنفيذ الفعال للقرارات القضائية
- تنظيم 6 دورات لبناء القدرات مدة كل منها يومان لفائدة 150 من الجهات الفاعلة غير الرسمية في مجال العدالة من أجل زيادة احترام الحقوق في إطار آليات العدالة غير الرسمية
- تنظيم حلقة عمل واحدة مدتها يومان لفائدة 60 من الجهات الفاعلة القضائية (القضاة والمحامون) بشأن أفضل الممارسات في مجال مكافحة الفساد في قطاع العدل
- إقامة مركز جديد واحد لتقديم المعونة القانونية في بريا لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة في المنطقة
- تنظيم دورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام لفائدة 30 قاضيا في مجال قضاء الأحداث لبناء قدرات العاملين في مجال القضاء على الإصلاح القضائي الذي تم بفضل اعتماد قانون حماية الطفل؛ ودورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام لفائدة 30 قاضيا في مجال أساليب التحقيق وإدارة الأدلة؛ ودورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام لفائدة 30 قاضيا (المدعون العامون وقضاة التحقيق) من المحاكم الابتدائية في بانغي وبمبو وبوار بشأن التحقيق في قضايا العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ومحاكمة الجناة بفعالية؛ وتنظيم دورة تدريبية واحدة مدتها يومان لفائدة 30 قاضيا في مجال التحقيق في القضايا وإدارة شؤون الاحتجاز السابق للمحاكمة
- عقد مناسبة واحدة "يوم الأبواب المفتوحة" في محكمة العدل العليا للتوعية بدورها وعملها لفائدة 100 مشارك
- عقد 6 جلسات للمحاكم الجنائية في محاكم الاستئناف الثلاث (بانغي وبوار وبامباري) لتيسير مثول الضحايا والشهود وتعزيز احترام الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية
- دعم 8 محاكم وسلطات قضائية بتوفير مكتبات قانونية وكتب قانونية لتعزيز تقديم الخدمات في مجال العدالة بصورة فعالة
- عقد اجتماعات فصلية مع وزارة العدل والجهات الفاعلة القضائية المعنية لدعم إنشاء آليات لحماية الضحايا والشهود لدى المحاكم العادية
- تنظيم 3 حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد للتصديق على إصلاحات العدالة التي وضعت في إطار خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل، لما مجموعه 60 مشاركا
- تنظيم 6 جلسات محكمة متنقلة مدة كل جلسة يومان (جلستان داخل منطقة كل من محاكم الاستئناف الثلاث) لدعم تقديم الخدمات القضائية لصالح 600 نازح
- تنظيم 9 حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد في مواقع النازحين (ثلاثة مناسبات داخل منطقة كل من محاكم الاستئناف الثلاث)، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لزيادة الوعي بحقوقهم وإمكانية لجوئهم إلى العدالة، لفائدة 4 500 نازح
- عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع سلطات السجون وتقديم الدعم التقني إلى المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء خلال تدريب 151 موظفا إضافيا من موظفي السجون المدنيين، وكذلك تقييم التدريب العملي لما عدده 149 من موظفي السجون المتدربين، في إطار إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون
- تحديث وتحسين 4 سجون (سيبوت، وبامباري، ومبايكي، وكاغا باندورو) من خلال مشاريع الإصلاح والتجهيز
- تقديم التوجيه والمشورة يوميا إلى 285 من موظفي السجون المدنيين في 13 سجنا، وكذلك في مقر السجون؛ وتقديم التوجيه والمشورة بشكل مكثف لفائدة 45 من موظفي السجون المدنيين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع في سجن نغاراغا المركزي، والمرفق التابع له في كامب دي رو وسجن بامباري، من خلال تشارك موظفي الإصلاحات التابعين للبعثة المواقع

- تعيين 300 من موظفي السجون المدنيين ونشرهم
- عقد اجتماعات فصلية للجنة التوجيهية المعنية بإزالة الطابع العسكري عن السجون وتدريب موظفي إدارة السجون أثناء العمل، والتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لوضع خطة تنفيذ لنظام تصنيف السجناء وتنفيذ نشاطين على الأقل من أنشطة الخطة
- تنفيذ 5 برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي للنساء والبالغين الشباب، بما في ذلك التركيز على التوعية في أوساط المجتمعات المحلية الأصلية للسجناء
- تنظيم دورة واحدة مدتها ستة أيام لتدريب المدربين على أساليب التدخل في السجون لفائدة 6 من موظفي السجون المدنيين الوطنيين، ودورة تدريبية أساسية مدتها خمسة أيام بشأن أمن السجون وأساليب التدخل فيها لفائدة 151 من موظفي السجون المدنيين، ودورة تدريبية متخصصة مدتها 15 يوما بشأن التدخل السريع لفائدة 36 من موظفي السجون المدنيين الذين جرى نشرهم في المناطق، وتمرينين من تمارين المحاكاة لمكافحة الشغب والحوادث في سجون بانغي
- القيام بأنشطة اتصالات استراتيجية فصلية وشهرية من خلال الوسائل الإعلامية المطبوعة ومنافذ البث الإذاعي لتحسين فهم مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لحقوقهم وللعمليات القانونية ومن أجل توعية السكان بالجهود التي تبذلها البعثة والمؤسسات الوطنية سعياً إلى تحسين سير عمل المؤسسات القضائية والمؤسسات الإصلاحية
- القيام بـ 30 زيارة تتعلق بحماية الطفل إلى مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة/الدرك ومرافق الاحتجاز القضائية لرصد وجود أطفال محتجزين فيما يتعلق بارتباطهم بالجماعات المسلحة والدعوة إلى إطلاق سراحهم
- تنظيم 5 حلقات عمل لفائدة 50 من الجهات الفاعلة القضائية بشأن محتويات قانون حماية الطفل وإعداد مواد في هذا الصدد ونشرها، لبناء القدرات

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- 3-3 تعزيز آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، وتحسين القدرة على مكافحة الإفلات من العقاب
- 3-3-1 عدد آليات العدالة الانتقالية، إضافة إلى المحكمة الجنائية الخاصة، القادرة على أداء مهامها والممثلة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان (2020/2019: 3؛ 2021/2020: 2؛ 2022/2021: 4)
- 3-3-2 عدد التحقيقات الأولية التي أنجزها المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة والتي أحيلت إلى قضاة التحقيق (2020/2019: 7؛ 2021/2020: 7؛ 2022/2021: 10)
- 3-3-3 عدد القضاة ورؤساء القلم العاملين في المحكمة الجنائية الخاصة (2020/2019: 15؛ 2021/2020: 29؛ 2022/2021: 27)
- 3-3-4 عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي تحقق فيها المحاكم (2020/2019: 3؛ 2021/2020: 10؛ 2022/2021: 20)

النواتج

- عقد حلقة عمل واحدة على المستوى الوطني لمعالجة مسألة مشاركة الأطفال في لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة
- تنظيم دورتين تدريبيتين بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل لفائدة 50 عنصراً من العناصر الفاعلة القضائية
- إفاد 20 بعثة تحقيق من موظفي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة لجمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان استناداً إلى توصيات اللجنة الشاملة

- إيفاد 20 بعثة إعلامية وميدانية لأعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة
- تنظيم حلقتي عمل للخبراء لدعم الضحايا في الوصول إلى لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة
- تنظيم حلقتي عمل للخبراء للدعوة إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لحماية الشهود والضحايا ولتقديم الدعم في ذلك
- عقد 4 دورات تدريبية لقضاة المحكمة الجنائية الخاصة بشأن القانون الجنائي الدولي وحماية الضحايا والشهود، وتنظيم 4 حلقات عمل للسلطات القضائية في المحاكم الوطنية وفي المحكمة الجنائية الخاصة في مجال استخدام المعلومات التي تجمعها البعثة بشأن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
- عقد 4 جلسات إحاطة بشأن آلية سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتنفيذها لفائدة عناصر البعثة وكيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لقوات الدفاع والأمن، وعقد 4 جلسات إحاطة لفائدة قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية، وعقد 4 جلسات إحاطة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني
- إجراء 100 عملية تقييم فردي للمخاطر فيما يتعلق بطلبات الحصول على الدعم من الأمم المتحدة، وكذلك من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، مع تقديم توصيات إلى فرقة العمل المعنية ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- تنظيم 12 مناسبة عامة للجنة الوطنية للتنسيق بين رابطات الضحايا والفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية التابع للمجتمع المدني، من أجل تعزيز تقديم تقارير ما بعد المسح والتوعية بشأن تنفيذ ما يرد فيها من توصيات
- تنظيم حلقة عمل واحدة مدتها يومان لفائدة 30 قاضيا من المحكمة الجنائية الخاصة والمحاكم العادية على حد سواء (المدعون العامون وقضاة التحقيق ورؤساء المحاكم) لإقامة شبكة تعاون واتصال بين المحكمة الجنائية الخاصة والمحاكم العادية
- عقد اجتماعات استشارية وتوجيهية أسبوعية مع مكتب المدعي الخاص وتقديم الدعم التقني واللوجستي لتنفيذ استراتيجية المحكمة الجنائية الخاصة للتحقيق والمقاضاة، بما في ذلك دعم 10 بعثات تحقيق موفدة من المحكمة إلى خارج بانغي
- وضع 3 أدلة إجرائية لإدارة المعلومات في المحاكم وقاعدة بيانات واحدة لإدارة المعلومات
- عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع أعضاء هيئة المحامين الخاصة لتعزيز نظام المعونة القضائية للمحكمة الجنائية الخاصة، وإصلاح وتجهيز غرفة واحدة للهيئة
- عقد اجتماعات شهرية مع رئيس المحكمة لتقديم المساعدة في إنشاء آليات المحكمة المعنية بالإدارة والإبلاغ ومراجعة الحسابات من خلال إنشاء دائرة للمراجعة الخارجية للحسابات، والاستفادة إلى أقصى درجة من اللجنة التوجيهية الحالية، وإصدار تقارير نصف سنوية عن سير عمل المحكمة
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل للدعوة إلى إيفاد نائب دولي لرئيس قلم المحكمة

العوامل الخارجية

البيئة الأمنية وقدرة الموظفين القضائيين والموظفين المدنيين على البقاء في وظائفهم، ونشر الموظفين اللازمين في الوقت المناسب، واستعداد وزارة العدل لتنفيذ تدابير تأديبية، عند الاقتضاء، للإبقاء على الموظفين في وظائفهم.

الجدول 6

الموارد البشرية: العنصر 3، مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

الموظفون الدوليون									
متطوعو									
الخدمة المجموع الموظفين الأمم									
المجموع المتحدة ^(١) الوطنيون									
الميدانية الفرعي									
ف-3 - ف-5 - مد-2 - أ ع - ف-4 - مد-1									
أ ع م									
قسم العدالة وشؤون السجون									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
54	5	18	31	1	14	15	1	—	
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
54	5	18	31	1	14	15	1	—	
صافي التغيير									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	
قسم الشؤون المدنية									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
118	8	92	18	2	8	7	1	—	
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
118	8	92	18	2	8	7	1	—	
صافي التغيير									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020									
172	13	110	49	3	22	22	2	—	
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021									
172	13	110	49	3	22	22	2	—	
صافي التغيير									
—	—	—	—	—	—	—	—	—	

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة

العنصر 4: الدعم

73 - سيواصل عنصر الدعم تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية دعماً لتنفيذ ولاية البعثة عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال التحسينات على الخدمات وتحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وسيشمل ذلك تقديم الخدمات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في جميع مواقع أنشطة البعثة. وسيشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال؛ والعمليات الجوية؛ والميزانية والشؤون المالية والإبلاغ؛ وإدارة شؤون الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين؛ والمرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية؛ وإدارة البيئة؛ وإدارة الوقود؛ وخدمات تكنولوجيايات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والخدمات الطبية؛ وإدارة سلسلة الإمداد؛ والأمن؛ وإدارة المركبات والنقل البري.

مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة	
1-4	تقديم خدمات دعم تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية	1-4-1	النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (باستثناء البحث والإنقاذ، والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين) (2020/2019: 60 في المائة؛ 2021/2020: 90 في المائة؛ 2022/2021: 90 في المائة)

4-1-2 متوسط النسبة المئوية السنوية لشغور الوظائف الدولية المأذون بها (2020/2019: 12,7 في المائة؛ 2021/2020: 13 في المائة ± 1 في المائة؛ 2022/2021: 13 في المائة ± 1 في المائة)

4-1-3 متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (2020/2019: 28,5 في المائة؛ 2021/2020: ≤ 39 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 40 في المائة)

4-1-4 متوسط عدد أيام العمل التي تستغرقها إجراءات الاستقدام من قائمة المرشحين المقبولين إلى تاريخ الاختيار فيما يخص المرشحين الدوليين (2020/2019: 48؛ 2021/2020: ≥ 80 ؛ 2022/2021: ≥ 80 يوما تقويميا منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتبة ف-3 إلى الرتبة مد-1 ومن الرتبة خ م-3 إلى الرتبة خ م-7)

4-1-5 متوسط عدد أيام العمل التي تستغرقها إجراءات الاستقدام لشغل وظائف معينة، من تاريخ إغلاق باب التقدم للوظيفة الشاغرة حتى اختيار المرشحين المقبولين لشغل الوظائف الدولية (2020/2019: 120؛ 2021/2020: ≥ 100 ؛ 2022/2021: ≥ 100 يوم تقويمي منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للوظائف من الرتبة ف-3 إلى الرتبة مد-1 ومن الرتبة خ م-3 إلى الرتبة خ م-7)

4-1-6 درجة التقييم الإجمالية فيما يتعلق بسجل الأداء البيئي للإدارة (2020/2019: 70؛ 2021/2020: 100؛ 2022/2021: 100)

4-1-7 النسبة المئوية لجميع الحوادث التي طرأت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تم حلها في إطار الأهداف المحددة للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (2020/2019: 95 في المائة؛ 2021/2020: ≤ 95 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 95 في المائة)

4-1-8 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2020/2019: 80 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة؛ 2022/2021: 100 في المائة)

4-1-9 درجة التقييم الإجمالية فيما يتعلق بالرقم القياسي لإدارة الممتلكات الذي وضعته الإدارة استنادا إلى 20 مؤشرا من مؤشرات الأداء الرئيسية (2020/2019: 752؛ 2021/2020: ≤ 800 ؛ 2022/2021: $\leq 1\ 800$)

4-1-10 الانحراف عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وحسن
توقيت عملية الشراء (2020/2019: 29,2 في المائة؛ 2021/2020:
 ≥ 20 في المائة؛ 2022/2021: ≥ 20 في المائة)

4-1-11 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبان للأمم المتحدة
تستوفي المعايير في 30 حزيران/يونيه، وفقا لمذكرات التفاهم
(2020/2019: 95 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة؛
2022/2021: 100 في المائة)

4-1-12 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بتسليم حصص
الإعاشة وجودتها وإدارة مخزوناتهما (2020/2019: 99,8 في المائة؛
2021/2020: ≤ 97 في المائة؛ 2022/2021: ≤ 100 في المائة)

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة، تمشيا مع استراتيجية الإدارة بشأن البيئة
- دعم تنفيذ استراتيجية الإدارة ومخططها بشأن إدارة سلسلة الإمداد
- توسيع نطاق نشر أماكن حفظ المعدات وأجهزة الشبكة والجدران الواقية وأبراج الاتصالات السلكية واللاسلكية ووصلات تعمل بالموجات الدقيقة ذات النطاق العريض لتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثة لتزويدها باتصالات قوية وموثوقة

الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

- تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تتفد بعد، على النحو الذي وافقت عليه الإدارة

خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة ما مجموعه 18 طائرة (5 طائرات ثابتة الجناحين و 13 طائرة مروحية)
- توفير ما مجموعه 12 815 ساعة طيران مقررة (5 293 ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و 7 522 ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري) لجميع الخدمات، بما في ذلك خدمات نقل الركاب، والبضائع، وتسيير الدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لـ 18 طائرة و 50 مطارا وموقعا لهبوط الطائرات

خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

- تقديم خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة لميزانية قدرها 936,3 مليون دولار، تمشيا مع السلطة المفوضة
- تقديم الدعم في وضع البيانات المالية السنوية للبعثة في صيغتها النهائية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وللنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية إلى قوام مآذون به من الموظفين المدنيين يصل إلى 1 634 موظفا كحد أقصى (695 موظفا دوليا و 604 موظفين وطنيين، و 64 من الموظفين في وظائف مؤقتة و 271 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل تجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، تماشيا مع السلطة المفوضة
- توفير دورات تدريبية في البعثة لما عدده 6 022 مشاركا من الموظفين المدنيين، ودعم توفير تدريب خارج البعثة لما عدده 149 مشاركا من الموظفين المدنيين
- تقديم الدعم لتجهيز 4 770 طلب سفر للموظفين المدنيين داخل منطقة البعثة و 184 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير التدريب و 149 طلب سفر لأغراض التدريب

خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والتصليح لما مجموعه 112 موقعا من مواقع البعثة في 37 مكانا
- تنفيذ 10 مشاريع بناء وأعمال تجديد وتغيير في 46 موقعا في بانغي و 67 موقعا في المناطق، وتصليح وصيانة 450 كيلومترا من الطرق و 4 مطارات
- صيانة مدافن القمامة في كولونغو التابعة لبلدية بانغي، التي تم إصلاحها
- تشغيل وصيانة 255 من مولدات الكهرباء المملوكة للأمم المتحدة و 6 من نظم الطاقة الشمسية
- تشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه ومعالجتها المملوكة للأمم المتحدة (47 بئرا/نقب حفر، و 28 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها و 63 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي) في 72 موقعا
- توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 108 مواقع
- توفير خدمات التنظيف والصيانة الأرضية ومكافحة الآفات وغسيل الملابس في 28 موقعا، فضلا عن خدمات تقديم الطعام في 6 مواقع
- تشغيل وصيانة 4 وحدات ضمن منظومة جوية بدون طيار، بموجب ترتيب طلبات التوريد متفق عليه مع أحد البلدان المساهمة بقوات، لأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة

خدمات إدارة الوقود

- إدارة إجراءات توريد وتخزين 32,0 مليون لتر من البنزين (منها 9,5 ملايين لتر للعمليات الجوية و 6,3 ملايين لتر للنقل البري، و 16,2 مليون لتر للمولدات والمرافق الأخرى) ومن الزيوت والشحوم، عبر نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 16 موقعا

خدمات تكنولوجيا المعلومات والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية

- توفير ودعم 3 879 من أجهزة اللاسلكي المحمولة باليد ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جداً والتردد العالي جداً على موجات الملاحة الجوية، و 1 422 من أجهزة اللاسلكي المتنقل ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جداً والتردد العالي المصممة من أجل المركبات، و 302 من الأجهزة اللاسلكية القاعدية ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جداً والتردد العالي جداً على موجات الملاحة الجوية

- تشغيل وصيانة 14 محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي و 8 مرافق للإنتاج الإذاعي
- تشغيل وصيانة شبكة للاتصالات الصوتية والفاكس والفيديو والبيانات، بما في ذلك 36 محطة طرفية ذات فتحات صغيرة جداً، و 22 مقسماً لنقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، و 50 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى نقطة، و 220 وحدة تعمل بالموجات الدقيقة من نقطة إلى عدة نقاط، فضلاً عن دعم وصيانة شبكة شاملة ذات نطاق ترددي عريض، و 239 هاتفاً ساتلياً، و 42 محطة متنقلة عريضة النطاق للاتصالات الساتلية
- توفير 2 538 جهازاً حاسوبياً و 311 طابعة لقوام متوسطه 2 674 مستخدماً نهائياً من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافةً إلى 1 228 جهازاً حاسوبياً و 199 طابعة لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة
- توفير خدمات الدعم والصيانة لـ 200 شبكة محلية و 41 شبكة واسعة النطاق في 75 موقعا
- إنتاج 4 500 خريطة وتحديث 300 خريطة طبوغرافية ومواضيعية ذات مقاييس مختلفة
- دعم وصيانة 60 طائرة رباعية المرواح لاستخدامها في تنفيذ عمليات المسح الجوي العالي الاستبانة لـ 20 معسكراً وعمليات المسح على مستوى المدن لمساحات تصل إلى 500 كيلومتر مربع من أجل دعم التخطيط العمليتي، ولأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة
- دعم وصيانة 22 كاميرا/جهاز استشعار المدن الذكية لأغراض المراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر من أجل حماية المدنيين

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مرافق طبية مملوكة للأمم المتحدة (عيادة من المستوى الأول في بانغي و 7 مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية في بامباري، وبانغاسو، وبربراتي، وبوسانغوا، ونديلي، وأوبو، وبابوا)، وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (33 عيادة من المستوى الأول، ومستشفى واحد من المستوى الأول المعزز في بوار، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني في بانغي، وبريا، وكاغا باندورو)
- مواصلة تنفيذ ترتيبات الإجلاء الطبي إلى 4 مرافق طبية مملوكة للوحدات (مستشفى واحد من المستوى الأول المعزز، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني) في منطقة البعثة (بانغي، وبوار، وبريا، وكاغاباندورو)، و 5 مرافق طبية (4 مرافق من المستوى الثالث ومرفق واحد من المستوى الرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم لعمليات التخطيط والتوريد لاقتناء بضائع وبيع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ 132,3 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
- استلام ما يصل إلى 3 500 طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة
- الإدارة والمحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بالتملكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية، فضلاً عن المعدات التي تقل قيمتها عن العتبة المحددة وتبلغ كلفتها الأصلية الإجمالية 311,8 مليون دولار، تماشيًا مع السلطة المفوضة

خدمات الأفراد النظاميين

- توفير خدمات التمرکز والتأويب والإعاده إلى الوطن لقوام أقصاه 13 730 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (169 مراقباً عسكرياً، و 311 من ضباط الأركان العسكريين، و 11 170 من أفراد الوحدات، و 400 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 1 680 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة) و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات

- التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتصل بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبالإمتثال لشروط الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى 42 وحدة عسكرية ووحدة شرطة مشكلة في 63 موقعا
- توريد حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه وتخزينها لقوام متوسطه 12 914 من أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة
- دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوة يبلغ متوسط قوامها 13 430 فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 105 أفراد من الأفراد المتقدمين من الحكومات
- دعم عمليات تجهيز 383 طلب سفر داخل البعثة و 26 طلب سفر خارج البعثة لغير أغراض التدريب و 12 طلب سفر لأغراض التدريب

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة 1 250 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (709 مركبات ركاب خفيفة، و 190 من مركبات الأغراض الخاصة، و 10 سيارات إسعاف، و 97 عربة مصفحة، و 244 مركبة من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات)، و 3 352 مركبة مملوكة للوحدات، و 11 مرفق تصليح، وكذلك توفير خدمات النقل والنقل المكوكي

الأمن

- توفير الحماية للصديقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة وزوارها من المسؤولين رفيعي المستوى وتوفير خدمات الأمن والسلامة لجميع أفراد البعثة ومنشأتها
- تنظيم 4 دورات تدريبية شهرياً لموظفي الأمن بشأن القتال بدون سلاح، والأسلحة النارية، وإجراءات الحماية للصديقة وأساليبها، وأساليب التحقيق، والمجالات الأخرى ذات الصلة لضمان الاستمرار في تقديم خدمات الأمن بطريقة احترافية
- تنظيم دورة سنوية للتدريب الأمني لجميع منسقي الأمن في الأقاليم والمناطق، وإجراء ما لا يقل عن تدريبين عمليين على الإجلاء والانتقال إلى مواقع أخرى على نطاق البعثة
- تنظيم 6 دورات شهرياً لتدريب أفراد البعثة على نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية من أجل تقليل أثر التهديدات الأمنية
- تنظيم جلسة إعلامية أسبوعية بشأن التوعية الأمنية وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة

السلوك والانضباط

- تنفيذ برنامج السلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين من خلال أنشطة الوقاية التي تشمل التدريب ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية والإجراءات التصحيحية

العوامل الخارجية

قد تؤثر عدة عوامل في القدرة على إنجاز النواتج المقترحة على النحو المقرر، ومنها التغييرات التي تطرأ في السياق السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني أو الظروف المناخية غير المتوقعة في افتراضات التخطيط، وحالات أخرى من القوة القاهرة، والتغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الجدول 7

الموارد البشرية: العنصر 4، الدعم

الفئة										المجموع
أولاً - الوحدات العسكرية										
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020										44
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021										44
صافي التغير										-
ثانياً - الموظفون المدنيون										
قسم الأمن	و أ ع - أ ع م	مد-2 - مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	المتطوعو الأمم المتحدة	المجموع	الموظفون الدوليون
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2021										
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021										
صافي التغير										-
شعبة دعم البعثة										
مكتب مدير دعم البعثة										
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020										10
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021										7
صافي التغيير (انظر الجدول 8)										(3)
دائرة إدارة العمليات والموارد										
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020										165
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021										240
صافي التغيير (انظر الجدول 10)										75
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2021/2020										7
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2022/2021										7
صافي التغير										-
المجموع الفرعي										
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020										131
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021										206
صافي التغير										75
دائرة تقديم الخدمات										
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020										224
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021										272

ثانياً - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-2 - مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	
	–	–	2	1	17	20	19	9
صافي التغير (انظر الجدولين 13 و 14)	–	–	2	1	17	20	19	9
الوظائف المؤقتة المعتمدة (ب) للفترة 2021/2020	–	–	–	1	9	10	6	–
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2022/2021	–	–	–	1	9	10	6	–
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	1	9	11	63	84	87	69
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	1	11	12	80	104	106	78
صافي التغير	–	–	2	1	17	20	19	9
دائرة إدارة سلسلة الإمداد								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	1	11	10	76	98	76	22
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	1	10	10	65	86	59	18
صافي التغير	–	–	(1)	–	(11)	(12)	(17)	(4)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2021/2020	–	–	–	2	3	5	–	–
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2022/2021	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي	–	–	–	(2)	(3)	(5)	–	(5)
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	1	11	12	79	103	76	22
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	1	10	10	65	86	59	18
صافي التغير (انظر الجداول 15-18)	–	–	(1)	(2)	(14)	(17)	(17)	(4)
قسم تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	–	3	3	43	49	24	2
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	–	–	–	–	–	–	–
صافي التغير (انظر الجدول 10)	–	–	(3)	(3)	(43)	(49)	(24)	(2)
خدمات الدعم								
المركز اللوجستي التابع للبعثة، عنيني								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	–	–	–	2	2	1	–
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	–	–	–	2	2	1	–
صافي التغير	–	–	–	–	–	–	–	–
الموظفون المدنيون								
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	–	4	39	51	316	410	365	118
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	–	4	41	50	322	417	366	122
صافي التغير	–	–	2	(1)	6	7	1	4

ثانياً - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-2 - مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(أ)		
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2021/2020	-	-	1	4	17	22	6	-	28
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2022/2021	-	-	1	2	14	17	6	-	23
صافي التغير	-	-	-	(2)	(3)	(5)	-	-	(5)
مجموع الموظفين المدنيين									
الوظائف المعتمدة للفترة 2021/2020	-	4	40	55	333	432	371	118	921
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	-	4	42	52	336	434	372	122	928
صافي التغير	-	-	2	(3)	3	2	1	4	7
المجموع (أولاً وثانياً)									
الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2021:	-	4	40	55	333	432	371	118	921
الوظائف المقترحة للفترة 2022/2021	-	4	42	52	336	434	372	122	928
صافي التغير	-	-	2	(3)	3	2	1	4	7

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تُمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ضمن تكاليف الموظفين المدنيين.

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفتان

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية قدرها 4 وظائف مؤقتة

شعبة دعم البعثة

مكتب مدير دعم البعثة

الجدول 8

الموارد البشرية: وحدة مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والامتثال

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	ف-3	مراجع حسابات	نقل	إلى مكتب رئيس الموظفين
1-	م ف و	موظف إداري معاون	نقل	
1-	م أ م	موظف معاون لشؤون إدارة المخاطر والامتثال	نقل	
المجموع 3-		(انظر الجدول 7)		

74 - يرد في الفقرتين 50 و 51 من هذا التقرير بيان النقل المقترح لوحدة مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والامتثال (3 وظائف معتمدة)، كما هو مبين في الجدول 8.

دائرة إدارة العمليات والموارد

الجدول 9

الموارد البشرية: المكتب المباشر لرئيس دائرة إدارة العمليات والموارد

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	ف-3	موظف إداري	إعادة تصنيف	من ف-3 إلى ف-4
1+	ف-4	موظف إداري	إعادة تصنيف	
المجموع -				

75 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد للمكتب المباشر لرئيس دائرة إدارة العمليات والموارد من 10 وظائف (1 مد-1، و 1 ف-3، و 6 من فئة الخدمة الميدانية، و 1 لموظف وطني من الفئة الفنية، و 1 لموظف وطني من فئة الخدمات العامة). ويكون المكتب مسؤولاً عن مجمل عملية توفير الموارد، وتنسيق الدعم الإداري والعملياتي، وإدارة الأداء والتخطيط الاستراتيجي، فضلاً عن ضمان الجودة دعماً لتنفيذ ولاية البعثة. ويقدم المكتب المساعدة والدعم لمدير دعم البعثة في الإدارة الفعالة لخدمات الدعم في البعثة، بما في ذلك رصد مستوى ونوعية خدمات الدعم المقدمة إلى مقر البعثة ومواقع المكاتب الميدانية.

76 - وتشمل ركيزة إدارة العمليات والموارد مهام المالية والميزانية والمهام المتعلقة بالموارد البشرية ومهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالنظر إلى درجة تعقيد المسؤوليات الإدارية للدائرة، بما في ذلك تقديم دعم إداري قوي لرئيس الدائرة في تنسيق تنفيذ ولاية هذه الركيزة، تسعى البعثة إلى تعزيز المهام الإدارية بغية تقديم الدعم الاستشاري الرفيع المستوى إلى رئيس الدائرة فيما يتعلق بتوفير الموارد للبعثة وتخطيط القوة العاملة وغير ذلك من الاحتياجات من الموارد البشرية، وإلى تمثيل رئيس الدائرة فيما يتعلق بالمسائل المعقدة واتخاذ القرارات على نطاق الأقسام الثلاثة التي تشكل الدائرة. ويشمل ذلك اتخاذ قرارات رفيعة المستوى بشأن الميزانية والإدارة، فضلاً عن اعتماد النفقات بما يتماشى مع السلطة المفوضة. وتستلزم مسؤوليات الوظيفة المعتمدة للموظف الإداري الإشراف على مكتب الاتصال التابع للبعثة في عنتيبي، الذي يضطلع بمسؤولية تنسيق جميع مسائل الدعم اللوجستي والإداري، بما في ذلك ما يتعلق بالخدمات الطبية ومراقبة الحركة ومهام الاتصال الجوي، والسفر والمشتريات والموارد البشرية والمالية، مع المكاتب المعنية في عنتيبي (قاعدة الدعم في عنتيبي ومركز الدعم الإقليمي في عنتيبي) لضمان تسوية تلك المسائل وتقديم الخدمات إلى العملاء في الوقت المناسب في البعثة، ووحدة المؤتمرات والترجمة التحريرية المسؤولة عن توفير خدمات المؤتمرات، بما فيها خدمات الترجمة التحريرية المهنية على نطاق البعثة، والترجمة الشفوية لدعم مختلف عناصر البعثة، بما فيها الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. كما تشمل مسؤوليات الموظف الإداري التواصل مع الموظفين الإداريين الإقليميين وتقديم المشورة المتخصصة لهم، والعمل كجهة اتصال لتنسيق تسوية المسائل الناشئة ضمن نطاق ولاياتهم القضائية.

77 - وفي سياق ما سبق، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة، كما هو مبين في الجدول 9، لضمان أن يكون المستوى الوظيفي متناسباً مع نطاق ومضمون المسؤوليات المبينة أعلاه. كما ستؤدي إعادة التصنيف المقترحة إلى مواءمة رتبة الموظف الإداري في المكتب المباشر لرئيس دائرة إدارة العمليات والموارد مع المستويات المحددة في بعثات أخرى مماثلة الحجم والتعقيد والولاية.

دائرة إدارة العمليات والموارد

الجدول 10

الموارد البشرية: قسم تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
				نقل
1+	ف-5	رئيس قسم التكنولوجيا الميدانية	نقل	
2+	ف-4	رئيس وحدة نظم المعلومات	نقل	
1+	ف-3	موظف لنظم المعلومات	نقل	
1+	ف-3	موظف لنظم المعلومات الجغرافية المكانية	نقل	
1+	ف-2	موظف معاون لشؤون نظم المعلومات الجغرافية المكانية	نقل	
4+	خ م	رئيس وحدة نظم المعلومات	نقل	
17+	خ م	مساعد لشؤون نظم المعلومات	نقل	
2+	خ م	موظف اتصالات سلكية ولاسلكية	نقل	
4+	خ م	مساعد لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية	نقل	
11+	خ م	فني اتصالات سلكية ولاسلكية	نقل	
2+	خ م	مساعد لشؤون إدارة المعلومات	نقل	
2+	خ م	مساعد لشؤون نظم المعلومات الجغرافية المكانية	نقل	
1+	خ م	رئيس وحدة نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية	نقل	
10+	خ ع و	مساعد لشؤون نظم المعلومات	نقل	
11+	خ ع و	مساعد لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية	نقل	
2+	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة المعلومات	نقل	
1+	خ ع و	موظف لنظم المعلومات الجغرافية المكانية	نقل	
2+	م أ م	مساعد لشؤون نظم المعلومات الجغرافية المكانية	نقل	
(انظر الجدول 7)				المجموع 75+

78 - وفي سياق مواءمة هياكل دعم البعثة في البعثات الميدانية، يُقترح نقل قسم تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية (75 وظيفة معتمدة)، كما هو مبين في الجدول 10، من مكتب مدير دعم البعثة إلى دائرة إدارة العمليات والموارد، وتغيير اسمه ليصبح قسم التكنولوجيا الميدانية.

دائرة إدارة العمليات والموارد

الجدول 11

الموارد البشرية: قسم المالية والميزانية

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	ف-2	معاون لشؤون المالية والميزانية	إعادة تصنيف	داخل القسم
1+	ف-3	موظف لشؤون المالية والميزانية	إعادة تصنيف	داخل القسم
المجموع -				

79 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم المالية والميزانية من 22 وظيفة (1 ف-5، و 2 ف-4، و 1 ف-2، و 11 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و 2 لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و 5 لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة). ويضطلع القسم بمسؤولية إسداء المشورة والدعم إلى مدير دعم البعثة بشأن مجمل الإدارة المالية للبعثة، بما في ذلك في إعداد مقترحات للميزانية الشاملة وتقارير الأداء، وتحليل التكاليف والعوائد بالنسبة للمقترحات الرئيسية، وتنسيق الأقسام الأخرى على نطاق عنصر دعم البعثة والعناصر الفنية للبعثة فيما يتعلق بوضع الأولويات الرئيسية في مجال توفير الموارد. ويضطلع القسم أيضا بمسؤولية وضع إجراءات مالية ومحاسبية فعالة وكفؤة لإدارة حسابات البعثة.

80 - ومع بدء تشغيل نظام أوموجا ووحداته المساعدة، ومواصلة تنفيذ مبادرات الإصلاح وتعزيزات نظام أوموجا، تطورت وتكيفت أساليب العمل ومجموعات المهارات اللازمة لقسم المالية والميزانية ليتمكن القسم من تنفيذ المهام الموكلة إليه بطريقة فعالة وكفؤة. وتؤكد أيضاً خطة الأمين العام للإصلاح، التي تشمل زيادة وقت الاستجابة لتقديم الخدمات والمساءلة والشفافية، على أهمية تقديم الدعم الاستراتيجي، بما في ذلك تقديم المشورة، إلى النظراء التنفيذيين وقيادة البعثة، بشأن توفير الموارد المالية والإشراف، والأداء التنظيمي للبعثة، وإدارة المخاطر بما يتماشى مع أولويات البعثة. وفي هذا الصدد، يتعين على القسم إجراء استعراضات تحليلية بشكل أكثر تواتراً وتعقيداً للمعلومات المالية باستخدام الخصائص الوظيفية المتقدمة لنظام أوموجا لتقديم تقارير وتحليلات مفصلة لكي تتخذ قيادة البعثات قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالإدارة المالية.

81 - وفي سياق ما سبق، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة، على النحو المبين في الجدول 11، لدعم نطاق المسؤوليات بما يتناسب مع التغييرات المشار إليها، ولا سيما تعزيز المسؤوليات التحليلية والرقابة على إدارة الموارد والأداء المالي، وتحسين استخدام الخصائص الوظيفية السابقة والقادمة للنظام.

دائرة تقديم الخدمات

الجدول 12

الموارد البشرية: قسم الهندسة وإدارة المرافق

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	م ف و	موظف لشؤون المياه والصرف الصحي	إعادة ندب	داخل القسم
1+	م ف و	موظف إداري معاون	إعادة ندب	داخل القسم
المجموع -				

82 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم الهندسة وإدارة المرافق من 108 وظائف ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 3 ف-4، و 2 ف-3، و 34 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) (بما في ذلك 9 وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 4 لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و 44 لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة (بما في ذلك 6 وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 20 من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). والقسم مكلف بتقديم الدعم الهندسي والخدمات الهندسية عموماً لجميع أفراد البعثة المنتشرين في مختلف المواقع في منطقة البعثة.

83 - ونظراً لتعذر الحصول على المياه النظيفة في بعض المناطق النائية من البلد، تعتمد البعثة بشكل متزايد على عدد كبير من الآبار ومحطات معالجة المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، مما يتطلب موارد كافية لجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها ورصدها. وقد أدى ذلك إلى تحقيق وفورات من حيث انخفاض الاحتياجات من مياه الشرب ضمن حصص الإعاشة للأفراد النظاميين. وللحفاظ على العدد الأكبر من محطات معالجة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، يتعين على القسم الهندسي تعزيز التنسيق مع مختلف الجهات المعنية لضمان تقديم الخدمات الهندسية في الوقت المناسب، بما في ذلك تركيب وتصليح وصيانة مرافق البنى التحتية في مختلف المواقع. وفي هذا الصدد، تسعى البعثة إلى تعزيز مهام التخطيط والتنسيق لتقديم الخدمات التقنية كي يقوم قسم الهندسة وإدارة المرافق بدعم وصيانة الهياكل الأساسية. ويحتاج القسم أيضاً إلى خبرات إدارية في مجال إدارة السجلات التقنية لكفالة الجدولة المناسبة لأعمال الصيانة والتصليح بما يتماشى مع المواصفات التقنية. وعلاوة على ذلك، تسعى البعثة إلى تعزيز قدرات القسم على القيام بالرصد اليومي لمختلف المهام الهندسية التي يُضطلع بها بانتظام في مختلف المواقع.

84 - وفي سياق ما سبق، يقترح إعادة ندب وظيفة واحدة، كما هو مبين في الجدول 12، لضمان كفاية التنسيق الإداري لمهام قسم الهندسة وإدارة المرافق، مما سيدعم الفنيين في التركيز على المهام التقنية وتقديم الخدمات في الوقت المناسب.

دائرة تقديم الخدمات

الجدول 13

الموارد البشرية: قسم الخدمات الطبية

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
2+	خ م	تقني مختبرات	إنشاء	
1+	خ م	مساعد إداري	إنشاء	
2+	خ ع و	سائق سيارة إسعاف	إنشاء	
1+	م أم	تقني مختبرات	إنشاء	
2+	م أم	طبيب	إنشاء	
2+	م أم	ممرض	إنشاء	
المجموع				10+

85 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم الخدمات الطبية من 25 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 4 ف-3، و 6 وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة، و 11 من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). ويوفر القسم التغطية الطبية لجميع أفراد البعثة من خلال الخدمات المتكاملة المقدمة في المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة والمملوكة للوحدات.

86 - وخلال الفترة 2022/2021، ستبقى المرافق الطبية الثمانية للبعثة مكونة من عيادة طبية واحدة من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة في بانغي، وسبعة مراكز طبية لحالات الطوارئ في المكاتب الميدانية. وفي حين تم مؤخراً تحديد مواطن الضعف المتعلقة بكفاية الموظفين الطبيين المؤهلين لتشغيل المرافق وتقديم الخدمات لأفراد البعثة، فقد اتضحت شدتها خلال تصدي البعثة لجائحة كوفيد-19. وفيما يلي نقاط الضعف البارزة التي تم تحديدها:

(أ) أربعة من المرافق الطبية السبعة لحالات الطوارئ لا تعمل بكامل طاقتها لدعم الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين المنتشرين في تلك المواقع، حيث يتولى إدارة كل مرفق ممرض واحد (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين). وتقل جميع المرافق في غياب الممرض، كما إن ساعات العمل محدودة؛

(ب) منذ عام 2018، تم نقل عدة مهام من شعبة الخدمات الطبية بمقر الأمم المتحدة إلى وحدة الخدمات الطبية في البعثة. وتشمل المهام المفوضة للبعثة إدارة الإجازات المرضية لجميع الموظفين المدنيين، وإصدار التصاريح الطبية للموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، وتصاريح السفر لجميع رحلات السفر في مهام رسمية ورحلات الإجلاء الطبي لجميع أفراد البعثة. وتتطلب المهام الإضافية وجود مدير متفرغ لتعهد قاعدة البيانات الطبية الإلكترونية؛

(ج) استناداً إلى الدروس المستفادة من استجابة البعثة لجائحة كوفيد-19، تسعى البعثة إلى تعزيز القدرات المختبرية لعيادة من المستوى الأول في بانغي مملوكة للأمم المتحدة عن طريق إضافة قدرات مخصصة لاختبار بفاعل البوليمراز التسلسلي، تركيز بدايةً على إجراء فحص للكشف عن الإصابة بكوفيد-19 مع إمكانية التكيف مع الفحوص المختبرية الأخرى لتمكين البعثة من التأهب بشكل أفضل لمواجهة الجوائح في المستقبل. أما مختبر العيادة من المستوى الأول، الذي يديره أحد تقنيي المختبرات، فهو غير مجهز بشكل كاف لدعم حجم الاختبارات وغيرها من المهام المخبرية، التي تقاومت بسبب الجائحة. وستكفل القدرات الإضافية الاستمرار في تقديم الخدمات في العيادة خلال فترات الغياب من منطقة البعثة.

(د) ليس لدى البعثة ما يكفي من الموظفين لتوفير خدمات الإسعاف على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في بانغي، حيث يقيم الموظفون المدنيون والأفراد النظاميون في المدينة في مساكن خاصة بين السكان.

87 - وفي سياق ما سبق، يُقترح إنشاء 10 وظائف، كما هو مبين في الجدول 13، لتعزيز الخدمات الطبية للبعثة، وتعزيز جميع الخدمات الطبية لحالات الطوارئ على نحو كامل، وتعزيز قدراتها على إجراء الفحوص الطبية، وتعزيز القدرات الإدارية لإدارة المعلومات الطبية، وتحسين قدراتها على تقديم خدمات الإسعاف على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة.

دائرة تقديم الخدمات

الجدول 14

الموارد البشرية: قسم الدعم المعيشي (قسم إدارة العقود المعتمد سابقاً)

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
				نقل
1+	ف-5	رئيس قسم الدعم المعيشي/كبير موظفي لوجستيات	إعادة ندب	من قسم إدارة العقود
1+	خ م	موظف معني بالوقود	إعادة ندب	
1+	خ م	مساعد لشؤون حصص الإعاشة	إعادة ندب	
2+	م ف و	موظف معاون لشؤون الوقود	إعادة ندب	
1+	خ ع و	مساعد لشؤون الوقود	إعادة ندب	
1+	خ ع و	مساعد إداري	إعادة ندب	
1+	م أم	موظف إمدادات	إعادة ندب	
1+	ف-3	موظف معني بالوقود	نقل	من قسم إدارة العقود
1+	خ م	موظف لشؤون حصص الإعاشة	نقل	
4+	خ م	مساعد لشؤون حصص الإعاشة	نقل	
4+	خ ع و	مساعد لشؤون حصص الإعاشة	نقل	
1+	خ ع و	مساعد فريق	نقل	
3+	م أم	موظف لشؤون حصص الإعاشة	نقل	
4+	خ م	مساعد لشؤون الوقود	نقل	
4+	خ ع و	مساعد لشؤون الوقود	نقل	
1+	خ ع و	مساعد فريق	نقل	
1+	ف-3	موظف إمدادات	نقل	من إدارة سلسلة الإمداد/مكتب رئيس دائرة إدارة سلسلة الإمداد
1+	خ م	مساعد لشؤون اللوجستيات	نقل	من قسم الإدارة المتكاملة للمخازن
2+	خ م	مساعد لشؤون الإمدادات	نقل	
1+	م ف و	معاون لشؤون الإمدادات	نقل	
2+	خ ع و	مساعد لشؤون الإمدادات	نقل	
1-	ف-3	موظف معني بالوقود	إعادة تصنيف	داخل القسم
1+	ف-4	موظف معني بالوقود	إعادة تصنيف	
المجموع 38+				

88 - في سياق مواءمة هيكل الدعم في البعثات الميدانية، أفادت البعثة في ذلك الوقت بأنها لن تكون سباقة في تنفيذ الهيكل الجديد، ولكنها ستتبع نهج تدريجي في تنفيذه. وقد أتاح هذا النهج الحضيف للبعثة تثبيت وتحليل فعالية العدد الكبير من الموظفين والتغيرات الهيكلية الواسعة النطاق التي تمت الموافقة عليها خلال الفترة السابقة. وفي هذا الصدد، يُقترح إنشاء قسم الدعم المعيشي في ركيزة تقديم الخدمات عن طريق

دمج مهام من قسم إدارة العقود، وقسم الإدارة المتكاملة للمخازن ومكتب رئيس دائرة إدارة سلسلة الإمداد. وسيتألف القسم مما يلي: (أ) وحدة الوقود القائمة المسؤولية عن توريد وتوزيع الوقود والزيوت ومنتجات التشحيم على نطاق مختلف الأقسام والمواقع في منطقة البعثة دعماً لأداء ولاية البعثة؛ و (ب) وحدة حصص الإعاشة القائمة المسؤولية عن إدارة توريد وتوزيع حصص الإعاشة على جميع الأفراد النظاميين في جميع أنحاء البلد، وبما يكفل أن تستوفي حصص الإعاشة التي يوردها المتعاقد معايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة وأنها بالفل مأمونة للاستهلاك البشري؛ و (ج) وحدة الإمدادات العامة للإشراف على تنفيذ العقود المتعلقة باقتناء السلع والخدمات الأخرى، فضلاً عن توزيع اللوازم والأثاث والمعدات على الأقسام. وفي هذا السياق، يقترح، كما هو مبين في الجدول 14، نقل 23 وظيفة من قسم إدارة العقود.

89 - وفي ضوء تحول المسؤوليات الرئيسية في سياق مواءمة هيكل الدعم باتجاه إدارة عقود توريد حصص الإعاشة والوقود، فضلاً عن إدارة الإمدادات العامة، تسعى البعثة إلى إعادة مواءمة بعض المهام المعتمدة حالياً في قسم إدارة العقود والأقسام الأخرى ذات الخبرات المطلوبة لضمان فعالية قسم الدعم المعيشي. وفي هذا السياق، يقترح، كما هو مبين في الجدول 14، إعادة ندب ثمانى وظائف من قسم إدارة العقود، ونقل وظيفة واحدة من مكتب رئيس دائرة إدارة سلسلة الإمداد، لمواءمة مهام قسم الدعم المعيشي مع أنشطته الصادر بها تكليف.

90 - وسيضطلع قسم الدعم المعيشي بمهام إدارة المخزون، التي كان يتولاها قسم الإدارة المتكاملة للمخازن في السابق، وذلك لكفالة الفصل السليم للواجبات بين مهام إدارة المخازن ومهام إدارة المخزون. وفي هذا السياق، يُقترح نقل ست وظائف، كما هو مبين في الجدول 14، من قسم الإدارة المتكاملة للمخازن لمواءمة موارد قسم الدعم المعيشي مع أنشطته الصادر بها تكليف.

91 - وفي تقريره عن مراجعة الحسابات المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2018، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية البعثة بإعادة تقييم موارد وحدة الوقود لضمان الاضطلاع بفعالية بالمهام الأساسية لعمليات الوقود، وأوصى بأن تخصص الإدارة موارد كافية لوحدة الوقود. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للمبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن إدارة الوقود الصادرة في تموز/يوليه 2019 بشأن هيكل وحدات الوقود في بعثات حفظ السلام والتي تقضي بأن يتناسب ذلك الهيكل مع المستوى المطلوب من الخبرة المهنية، يجب أن يتمتع رؤساء وحدات الوقود في بعثات حفظ السلام الكبيرة بمؤهلات على مستوى الرتبة ف-4. ويدير رئيس وحدة الوقود توزيع الوقود على 14 من نقاط توزيع الوقود التي توفر أكثر من 28,2 مليون لتر من الوقود سنوياً على الأسطول المملوك للأمم المتحدة وللوحدات المؤلفة من 18 طائرة و 3 500 مركبة و 690 مولدا كهربائياً على النحو المتوقع للفترة 2021/2022.

92 - وفي سياق ما سبق، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة، كما هو مبين في الجدول 14، لمواءمة مستوى المؤهلات المطلوبة مع نطاق المسؤوليات ووفقاً للمبادئ التوجيهية للإدارة المتعلقة بهيكل وحدات الوقود.

دائرة إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 15

الموارد البشرية: مكتب رئيس دائرة إدارة سلسلة الإمداد

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	ف-3	موظف إمدادات	نقل	إلى قسم الدعم المعيشي/وحدة الإمدادات العامة
1+	خ م	موظف إمدادات	نقل	من إدارة سلسلة الإمداد/قسم الإدارة المتكاملة للمخازن
1+	ف-4	موظف إدارة العقود	نقل	{ من إدارة سلسلة الإمداد/قسم إدارة العقود
1+	خ م	مساعد لشؤون إدارة العقود	نقل	
المجموع				2+

93 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب رئيس دائرة إدارة سلسلة الإمداد من 21 وظيفة (1 مد-1، و 2 ف-4، و 3 ف-3، و 8 من فئة الخدمة الميدانية، و 2 لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و 3 لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و 2 لموظفين من متطوعي الأمم المتحدة). ويرد في الفقرة 89 من هذا التقرير بيان النقل المقترح لوظيفة موظف إمدادات إلى قسم الدعم المعيشي.

94 - وإن وحدة تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مكتب رئيس دائرة إدارة سلسلة الإمداد، مسؤولة عن تحليل أداء عمليات سلسلة الإمداد من البداية إلى النهاية، والإبلاغ عنه. وتتولى الوحدة أيضاً مسؤولية ضمان الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والسياسات والإجراءات الأخرى المتعلقة بإدارة الممتلكات والأصول الثابتة، فضلاً عن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالمحاسبة والإبلاغ عن الممتلكات والمعدات والمخزونات. وفي سياق مواءمة هيكل الدعم في بعثات حفظ السلام، ولتعزيز مهامه في مجال تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في دائرة إدارة سلسلة الإمداد لتتساق أداء البعثة ورصده وتقييمه والإبلاغ عنه فيما يتعلق بإدارة الممتلكات، يُقترح نقل ثلاث وظائف، كما هو مبين في الجدول 15، لمواءمة الدائرة مع المخطط الذي ينفذ في جميع بعثات حفظ السلام.

دائرة إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 16

الموارد البشرية: قسم إدارة العقود

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
نقل				
1-	ف-5	رئيس قسم إدارة العقود	إعادة ندب	إلى قسم الدعم المعيشي
1-	خ م	مساعد لشؤون إدارة العقود	إعادة ندب	
1-	خ م	مساعد إداري	إعادة ندب	
2-	م ف و	موظف إدارة العقود	إعادة ندب	
1-	خ ع و	مساعد إداري	إعادة ندب	
1-	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة العقود	إعادة ندب	
1-	م أم	موظف لشؤون حصص الإعاشة	إعادة ندب	
1-	خ م	موظف لشؤون حصص الإعاشة	نقل	إلى قسم الدعم المعيشي
4-	خ م	مساعد لشؤون حصص الإعاشة	نقل	
4-	خ ع و	مساعد لشؤون حصص الإعاشة	نقل	
1-	خ ع و	مساعد فريق	نقل	
3-	م أم	موظف لشؤون حصص الإعاشة	نقل	
4-	خ م	مساعد لشؤون العقود	نقل	
4-	خ ع و	مساعد لشؤون العقود	نقل	
1-	خ ع و	مساعد فريق	نقل	إلى دائرة إدارة سلسلة الإمداد/مكتب الرئيس
1-	ف-3	موظف معني بالعقود	نقل	
1-	ف-4	موظف لإدارة العقود	نقل	إلى دائرة إدارة سلسلة الإمداد/قسم تخطيط إدارة المشتريات
1-	خ م	مساعد لشؤون إدارة العقود	نقل	
1-	م ف و	معاون لشؤون إدارة العقود	نقل	إلى دائرة إدارة سلسلة الإمداد/قسم تخطيط إدارة المشتريات
1-	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة العقود	نقل	
المجموع 36-				

95 - يرد في الفقرة 89 من هذا التقرير بيان عملية إعادة الندب المقترحة لثماني وظائف إلى قسم الدعم المعيشي. ويرد في الفقرة 88 من هذا التقرير بيان دمج وظائف من قسم إدارة العقود يفضي إلى نقل 23 وظيفة إلى قسم الدعم المعيشي. ويرد في الفقرة 94 من هذا التقرير بيان نقل وظيفتين إلى مكتب رئيس دائرة إدارة سلسلة الإمداد. ويرد في الفقرتين 96 و 97 من هذا التقرير بيان نقل ثلاث وظائف إلى قسم تخطيط إدارة المشتريات.

دائرة إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 17

الموارد البشرية: قسم تخطيط إدارة المشتريات

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1+	خ م	مساعد لشؤون إدارة العقود	نقل	من قسم إدارة العقود
1+	م ف و	معاون لشؤون إدارة العقود	نقل	
1+	خ ع و	مساعد لشؤون إدارة العقود	نقل	
المجموع				3+

96 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم تخطيط إدارة المشتريات من 16 وظيفة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 1 ف-3، و 9 من فئة الخدمة الميدانية، و 4 لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة). ويضطلع القسم بمسؤولية تخطيط الاقتناء، بما في ذلك تيسير الاستعراضات الفصلية لخطط الاقتناء لضمان تحديثها وبيان التغييرات المطلوبة في التقارير الفصلية، وتقديم طلبات الشراء، فضلا عن تقييم أداء العقود ورصدها لضمان استيفاء الشروط التعاقدية طوال دورة حياة العقود.

97 - وفي ضوء مواءمة هيكل دعم البعثات في البعثات الميدانية، ستضطلع وحدة تقييم أداء العقود في قسم تخطيط إدارة المشتريات بمهام رصد الامتثال والأداء فيما يتعلق بالعقود، التي كان يضطلع بها سابقا قسم تخطيط إدارة المشتريات. وفي هذا السياق، يُقترح نقل ثلاث وظائف، كما هو مبين في الجدول 17، لتشكيل وحدة تقييم أداء العقود التي تم إنشاؤها.

دائرة إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 18

الموارد البشرية: قسم الإدارة المتكاملة للمخازن

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	خ م	موظف إمدادات	نقل	إلى دائرة إدارة سلسلة الإمداد/مكتب الرئيس
1-	خ م	مساعد لشؤون اللوجستيات	نقل	
2-	خ م	مساعد لشؤون الإمداد	نقل	
1-	م ف و	موظف معاون لشؤون الإمداد	نقل	
2-	خ ع و	مساعد لشؤون الإمداد	نقل	
المجموع 7-				

98 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم الإدارة المتكاملة للمخازن من 48 وظيفة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 1 ف-3، و 27 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية، و 17 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة). ويتولى القسم مسؤولية التخطيط ومراقبة المخزون وإدارة المعلومات. وفي ضوء مواءمة

هيكّل دعم البعثة في البعثات الميدانية، واقتراح إنشاء قسم الدعم المعيشي للتركيز على إدارة عقود توريد حصص الإعاشة والوقود، سيعطّل قسم الدعم المعيشي بمهام إدارة المخزون، التي كان يضطلع بها في السابق قسم الإدارة المتكاملة للمخازن، لتحسين فصل الواجبات بين مهام إدارة المخازن ومهام إدارة المخزون.

99 - وفي سياق ما سبق، يُقترح نقل سبع وظائف، على النحو المبين في الجدول 18، لمواصلة دائرة إدارة سلسلة الإمداد في البعثة مع المخطط الذي ينفذ في جميع بعثات حفظ السلام. ومن المنطلق نفسه، يُقترح أيضا تغيير اسم قسم الإدارة المتكاملة للمخازن ليصبح قسم الإدارة المركزية للمخازن.

دائرة إدارة سلسلة الإمداد

الجدول 19

الموارد البشرية: قسم المشتريات

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
2-	ف-3	موظف مشتريات	تحويل	
2+	ف-3	موظف مشتريات	تحويل	
3-	خ م	مساعد لشؤون المشتريات	تحويل	
3+	خ م	مساعد لشؤون المشتريات	تحويل	
المجموع -				

100 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم المشتريات من 19 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 1 ف-4، و 4 ف-3) بما في ذلك وظيفتان من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، و 1 ف-2، و 5 من فئة الخدمة الميدانية (بما في ذلك 3 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، ووظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية، و 6 وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة). ويقدم القسم للبعثة دعما يتسم بفعالية التكلفة والكفاءة والدقة وحسن التوقيت وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ودليل مشتريات الأمم المتحدة. ويشمل ذلك تحقيق الاستغلال الأمثل لعملية الشراء من خلال التخطيط الفعال للمشتريات، وتقديم الخدمات للعملاء والتواصل معهم، فضلا عن تقديم المشورة التقنية المتخصصة للإدارة العليا بشأن مسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، المبادرات الإقليمية والدولية المتعلقة بإدارة المشتريات وسلاسل الإمداد. وقد أنشئت خمس وظائف خلال مرحلة بدء البعثة بوصفها من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ومنذ ذلك الحين، تطورت ولاية البعثة مما أدى إلى زيادة العمليات وما ترتب على ذلك من زيادة في أنشطة الشراء. ولذلك فإن مهام الشراء التي يؤديها الموظفون مستمرة، وستظل مطلوبة لدعم تنفيذ الولاية.

101 - وفي ضوء الطابع المستمر للمسؤوليات المذكورة أعلاه، يُقترح تحويل خمس وظائف، على النحو المبين في الجدول 19، لتعزيز قدرات قسم المشتريات على دعم استمرار الأنشطة دعما لتنفيذ ولاية البعثة.

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

النفقات	المخصصات	تقديرات التكاليف	الفرق		الفئة
			المبلغ	النسبة المئوية	
(2020/2019)	(2021/2020)	(2022/2021)	(2)-(3)=(4)	(2)÷(4)=(5)	
(1)	(2)	(3)			
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
7 578,5	8 114,7	7 629,8	(484,9)	(6,0)	المراقبون العسكريون
385 973,5	397 486,2	396 727,3	(758,9)	(0,2)	الوحدات العسكرية
17 877,0	19 659,8	18 559,0	(1 100,8)	(5,6)	شرطة الأمم المتحدة
55 848,0	54 024,7	53 883,4	(141,3)	(0,3)	وحدات الشرطة المشكّلة
467 277,0	479 285,4	476 799,5	(2 485,9)	(0,5)	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون					
149 611,8	154 552,8	156 009,5	1 456,7	0,9	الموظفون الدوليون
22 510,4	20 166,0	23 311,7	3 145,7	15,6	الموظفون الوطنيون
13 695,9	20 088,1	21 995,7	1 907,6	9,5	متطوعو الأمم المتحدة
8 411,1	14 377,2	14 653,7	276,5	1,9	المساعدة المؤقتة العامة
4 780,6	5 202,9	5 190,3	(12,6)	(0,2)	الأفراد المقدمون من الحكومات
199 009,8	214 387,0	221 160,9	6 773,9	3,2	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية					
—	—	—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيين
959,9	1 075,6	1 125,8	50,2	4,7	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
3 197,9	3 745,9	3 651,1	(94,8)	(2,5)	السفر في مهام رسمية
71 266,6	68 254,3	68 880,1	625,8	0,9	المرافق والهياكل الأساسية
20 196,4	16 416,5	15 128,7	(1 287,8)	(7,8)	النقل البري
42 121,0	64 946,9	63 255,2	(1 691,7)	(2,6)	العمليات الجوية
1 816,9	500,0	500,0	—	—	العمليات البحرية
39 543,9	45 554,8	41 741,8	(3 813,0)	(8,4)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
6 227,7	1 803,8	3 443,4	1 639,6	90,9	الخدمات الطبية
—	—	—	—	—	المعدات الخاصة
41 048,9	38 741,5	37 572,2	(1 169,3)	(3,0)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
3 024,3	3 000,0	3 000,0	—	—	المشاريع السريعة الأثر
229 403,5	244 039,3	238 298,3	(5 741,0)	(2,4)	المجموع الفرعي
895 690,3	937 711,7	936 258,7	(1 453,0)	(0,2)	إجمالي الاحتياجات

النفقات المخصصة لتقديرات التكاليف	الفرق		النفقات المخصصة لتقديرات التكاليف		الفترة
	النسبة المئوية	المبلغ	(2022/2021)	(2021/2020)	
	(2)÷(4)=(5)	(2)-(3)=(4)	(3)	(2)	(1)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	0,8	122,6	14 990,9	14 868,3	14 613,1
صافي الاحتياجات	(0,2)	(1 575,6)	921 267,8	922 843,4	881 077,2
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	(0,2)	(1 453,0)	936 258,7	937 711,7	895 690,3

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

102 - ترد في ما يلي القيمة التقديرية للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة الممتدة من 1 تموز / يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	القيمة التقديرية
اتفاق مركز البعثة ^(أ)	67 617,2
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	—
المجموع	67 617,2

(أ) يمثل المباني والأراضي والخدمات التي توفرها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

103 - تراعى لدى حساب تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 المبادرات التالية الرامية إلى زيادة الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	المبادرة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	3 027,8	توفير مياه الشرب للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من منشآت معالجة المياه المملوكة للأمم المتحدة
المجموع	3 027,8	

دال - عوامل الشغور

104 - تراعى لدى حساب تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 عوامل الشغور التالية:

(بالنسبة المئوية)

الفئة	الفعالية للفترة 2020/2019 ^(أ)	المدرجة في الميزانية للفترة 2021/2020	المتوقعة للفترة 2022/2021
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	9,5	7,5	12,5
الوحدات العسكرية	3,3	3,0	2,0
شرطة الأمم المتحدة	8,3	3,0	8,0
وحدات الشرطة المشكّلة	0,4	1,0	1,0
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	12,7	13,0	13,0
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	8,4	8,5	10,5
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	5,4	6,5	4,0
متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون)	1,6	12,5	5,0
متطوعو الأمم المتحدة (الوطنيون)	—	2,0	2,0
الوظائف المؤقتة(ب)			
الموظفون الدوليون	6,3	16,5	10,0
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	—	—	—
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	42,9	25,0	28,5
الأفراد المقدمون من الحكومات	8,3	3,0	3,0

(أ) استناداً إلى المعدل الشهري الفعلي لنشر الموظفين وشغل الوظائف للقوام الشهري المقرر.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

105 - وتراعى عوامل الشغور المقترحة تجربة البعثة حتى الآن والظروف التي تنفرد بها البعثة فيما يتعلق بنشر الأفراد النظاميين والعمليات الجارية لاستخدام الموظفين المدنيين. ففيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تشمل الافتراضات التي أُخذت في الاعتبار عند وضع عوامل الشغور المقترحة متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط النشر السابقة، والنشر المقرر بناء على ما تعهدت به البلدان المساهمة والحكومات من التزامات بتقديم أفراد. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تعكس عوامل الشغور المقترحة متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط شغل الوظائف في السنوات السابقة، وأنشطة استخدام الموظفين التي تجري حالياً، والتغييرات المقترحة إدخالها على تكوين ملاك الموظفين. وقد طبق معدل شغور قدره 50 في المائة في حساب تكاليف الإنشاء المقترح لوظائف جديدة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

106 - تستند الاحتياجات للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي البالغ مجموعها 147 334 600 دولار والموزعة على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري			الفئة
المجموع	وحدات الشرطة المشغلة	الوحدات العسكرية	
91 121,3	11 265,3	79 856,0	المعدات الرئيسية
56 213,3	6 710,3	49 503,0	الاكتفاء الذاتي
147 334,6	17 975,6	129 359,0	المجموع
المعاملات المنطبقة على البعثة			النسبة المئوية
تاريخ آخر استعراض		تاريخ النفاذ	
ألف - المعاملات المنطبقة على منطقة البعثة			
1 حزيران/يونيه 2017	1 تموز/يوليه 2017	2,1	عامل الظروف البيئية البالغة القسوة
1 حزيران/يونيه 2017	1 تموز/يوليه 2017	3,8	معامل ظروف التشغيل المكثف
1 حزيران/يونيه 2017	1 تموز/يوليه 2017	5,0	معامل العمل العدائي/التخلي القسري
باء - المعاملات المنطبقة على بلد الأصل			
		5,0-0	معامل النقل التزايد

واو - التدريب

107 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للتدريب للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري	الفئة
	الخبراء الاستشاريون
46,0	الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب
	السفر في مهام رسمية
691,2	السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب
	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
710,1	رسوم التدريب ولوازمه وخدماته
1 447,3	المجموع

108 - ويرد فيما يلي العدد المقرر للمشاركين للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، مقارنة بالفترات السابقة:

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
العدد الفعلي للفترة 2020/2019	العدد المقرر للفترة 2021/2020	العدد المقترح للفترة 2022/2021	العدد الفعلي للفترة 2020/2019	العدد المقرر للفترة 2021/2020	العدد المقترح للفترة 2022/2021	العدد الفعلي للفترة 2020/2019	العدد المقرر للفترة 2021/2020	العدد المقترح للفترة 2022/2021
986	4 181	2 970	817	3 662	3 052	15 742	18 485	18 009
140	122	125	11	19	24	34	32	12
1 126	4 303	3 095	828	3 681	3 076	15 776	18 517	18 021

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، وفي مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، بأوغندا، والتدريب خارج منطقة البعثة.

109 - وخلال الفترة 2022/2021، سينخفض العدد الإجمالي للمشاركين في الدورات التدريبية نظراً لانخفاض عدد الموظفين الجدد الذين يحتاجون إلى دورات تدريبية غير متكررة في المجالات التالية: (أ) إدارة وتطوير الموارد البشرية المتصلة ببناء القدرة على الصمود، ومساعدتي الأقران، وتقديم المشورة لمعالجة الإجهاد؛ و (ب) التدريب الهندسي المتصل بمعالجة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات والتخلص منها، ومصادر الطاقة المتجددة، ونظم الطاقة الهجينة التي تعمل بالديزل؛ و (ج) التدريب الأمني المتصل بالسلامة المهنية.

110 - وستغطي الدورات التدريبية في المقام الأول المجالات التالية: السلوك والانضباط، مع التركيز على الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والقيادة؛ والأداء؛ وتعزيز الكفاءات واللغات ومعالجة الإجهاد؛ والدورات التوجيهية للموظفين الجدد؛ والتطبيقات والمهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإدارة الإمدادات/الممتلكات والأمن؛

زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

111 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	5 899,8
المجموع	5 899,8

112 - وستستمر البعثة في تقديم الدعم للتنفيذ التدريجي لعمليات نزع السلاح والتسريح لصالح 2 000 مقاتل سابق إضافي في جميع أنحاء البلاد لتحقيق هدف حل الجماعات المسلحة وفقاً لأحكام اتفاق السلام. وستقدم البعثة المساعدة التقنية والمساعدة في إعادة الإدماج أثناء عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وستقدم الدعم اللوجستي ودعم النقل إلى الأفرقة المتنقلة، والدعم التقني واللوجستي إلى الأفرقة المتنقلة في تنفيذ أنشطة التواصل والتوعية لفائدة الجماعات المسلحة (1 590 300 دولار).

113 - وستواصل البعثة أنشطتها فيما يتعلق ببرامج الحد من العنف المجتمعي، التي ستشمل مجموعة من العناصر الاجتماعية والاقتصادية وعناصر الهياكل الأساسية والأمن. وستشمل هذه الأنشطة برامج النقد لقاء العمل في إطار المشاريع المجتمعية وإصلاح الهياكل الأساسية، والتدريب المهني، ودعم بدء تنفيذ الأنشطة الجماعية المدرة للدخل وما يتبع ذلك من أنشطة رصد وإسداء للمشورة، والتربية المدنية، وبناء القدرات في مجال تسوية النزاعات، والتوعية بشأن المصالحة الوطنية والتعايش السلمي، وجهود نزع السلاح الطوعي وجمع الأسلحة (4 309 500 دولار).

114 - ويرد فيما يلي توزيع التكاليف المقدرة للبرامج المبينة أعلاه: (أ) البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: عمليات نزع السلاح والتسريح، وأنشطة إعادة الاستيعاب، وأنشطة التواصل والتوعية والبدلات للمقاتلين السابقين (1 304 000 دولار)، والسفر (286 300 دولار)؛ و (ب) برامج الحد من العنف المجتمعي: لوازم ومعدات لمجموعات مواد بدء الأنشطة المدرة للدخل (1 900 000 دولار)، وخدمات التدريب والتوجيه والعمالة الماهرة (1 650 000 دولار)، والسفر خلال التدريب المهني الذي مدته ثلاثة أشهر (759 500 دولار).

حاء - إدارة الأسلحة والذخيرة

115 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لإدارة الأسلحة والذخيرة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	6 440,0
المجموع	6 440,0

116 - وستواصل البعثة مساعدة الحكومة في بناء القدرات الوطنية على إدارة الأسلحة والذخيرة. وستتطلع بهذه الأنشطة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البعثة، من خلال إشراك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاء خارجيين ومقاولي بناء وطنيين ودوليين من القطاع الخاص، يتم تحديدهم خلال الفترة المالية على أساس الاحتياجات والأولويات والتوافر.

117 - واستجابة للطبيعة المحددة للحالة الأمنية، ولا سيما التهديد الجديد المتمثل في استخدام الجماعات المسلحة للذخائر المتفجرة في البلد، ستكفل البعثة أن يتلقى جميع الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين المعنيين تدريباً على التوعية بالمخاطر للتخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة. وستساعد البعثة الحكومة أيضاً في إنشاء هيكل تنسيق وطني للتصدي لتهديد الذخائر المتفجرة.

118 - ولدعم استعادة سلطة الدولة وتوسيع نطاقها تدريجياً ومواصلة تنمية قدرات قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة وتدبير الحد من مخاطر المتفجرات، وتعزيز قدرات البعثة على التصدي لخطر الذخائر المتفجرة غير المسبوق في غرب البلد، ستنفذ الأنشطة التالية: (أ) إجراء زيارات تفتيش لضمان جودة مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة التابعة لقوات الدفاع والأمن ومراقبتها؛ و (ب) تعزيز مرافق التخزين التي بنيت لقوات الأمن الداخلي والدفاع في الفترات السابقة؛ و (ج) إجراء دورات تدريبية على

إدارة الأسلحة والذخيرة لفائدة قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية؛ و (د) مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة باللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ و (هـ) دعم إنشاء كيان وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام للتصدي لتهديدات الذخائر المتفجرة؛ و (و) تنظيم دورات لتثقيف السكان المدنيين في غرب البلد بشأن المخاطر؛ و (ز) دعم تقييم واعتماد أفراد أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة لقوة البعثة للتصدي لتهديدات الذخائر المتفجرة؛ و (ح) تنظيم دورات للتوعية بالمخاطر لفائدة الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين في البعثة والعاملين في المجال الإنساني بشأن تهديدات الذخائر المتفجرة.

119 - وستسهم الأنشطة المذكورة أعلاه في استعادة سلطة الدولة وتوسيع نطاقها، وهي تتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبعثة، وكذلك مع الاحتياجات المبينة في خطة الدفاع الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2017، والخطة العالمية لتغيير حجم قوات الأمن الداخلي وإعادة نشرها لعام 2018، كما ستساعد في تنفيذ اتفاق السلام من خلال دعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

120 - وتشمل الاحتياجات المقترحة التكاليف المقدرة للخدمات التعاقدية (2 178 000 دولار) وتكاليف الأفراد (3 393 600 دولار)، والسفر (148 600 دولار)، واللوازم والمعدات (70 500 دولار) ومصروفات التشغيل (164 000 دولار) والتكاليف الإدارية (485 300 دولار).

طاء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

121 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقترح
العدالة وشؤون السجون (المحكمة الجنائية الخاصة)	4 276,2
العدالة وشؤون السجون (نظام السجون/دعم السلطة القضائية)	1 208,9
تدريب أفراد الشرطة/التشارك في المواقع	693,0
حقوق الإنسان	836,3
سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن	420,0
الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي)	450,0
الشؤون السياسية (توطيد السلام)	400,0
المجموع	8 284,4

122 - ستُنفَّذ الأنشطة البرنامجية الأخرى أساساً من خلال إشراك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية المحلية في المجالات التالية:

(أ) العدالة وشؤون السجون (المحكمة الجنائية الخاصة): إتمام تفعيل المحكمة بصورة كاملة ومساعدة السلطات الوطنية في ضمان أدائها الفعال، وسيشمل ذلك تقديم الدعم للتحقيقات، وجمع الأدلة وتخزينها، واستقدام الموظفين واختيارهم، وتفعيل الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف، وإدارة شؤون المحكمة،

بما في ذلك تعزيز الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة، ووضع نظام لإدارة المعلومات، وإنشاء نظام للمعونة القضائية، وتوفير الحماية للضحايا والشهود وتوفير الأمن للقضاة. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (200 276 4 دولار) التكاليف المقدرة للأفراد (800 747 3 دولار) والخدمات التعاقدية (400 528 دولار). وستعمل البعثة عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع المشترك للمحكمة الجنائية الخاصة؛

(ب) العدالة وشؤون السجون (نظام السجون/دعم الجهاز القضائي): تعزيز نظام السجون من خلال: '1' مواصلة تنفيذ استراتيجية إزالة الطابع العسكري عن السجون، بما في ذلك: مواصلة بناء قدرات الموظفين المدنيين في السجون؛ وتحسين الخدمات الطبية في السجون، بسبل منها تحسين الهياكل الأساسية الصحية؛ وتقييم المخاطر المتصلة بالفساد والسلامة في بيئة السجون، ورفع مستوى الأمن في السجون؛ وأنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي؛ ومواصلة تحسين ظروف بيئة الاحتجاز وتوفير التدريب المتخصص في مجال القدرات لسلطات السجون، مما سيسهم في إدارة دوائر السجون على نحو فعال يحترم حقوق الإنسان؛ و '2' تعزيز الجهاز القضائي من خلال تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية لبناء قدرات الجهات القضائية الوطنية، بما في ذلك القضاة الوطنيين وعناصر الشرطة القضائية وموظفو المحاكم والمحامين، بشأن مبادئ أساليب التحقيق، وحفظ الأدلة، والمعايير الأخلاقية، من أجل تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال القضاء في جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة في الجرائم الخطيرة، بما في ذلك قضايا العنف الجنسي، وتقديم الدعم والمشورة التقنيين لوزارة العدل لتنفيذ استراتيجية قطاع العدل، وتقديم الدعم لبناء المحاكم وإصلاحها وتجهيزها. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (900 208 1 دولار) التكاليف المقدرة للوزار والمعدات (400 803 دولار)، والخدمات التعاقدية (000 172 دولار)، وتحسين المرافق والهياكل الأساسية (000 220 دولار)، واستئجار أماكن العمل (500 13 دولار). وستعمل البعثة عن كثب مع المنظمات غير الحكومية في إطار البرنامج؛

(ج) تدريب الشرطة/تشارك المواقع: دعم بناء القدرات التشغيلية وقطاع الأمن من خلال إعادة نشر قوات الأمن الداخلي ودعم بسط سلطة الدولة وجهود مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها. وستوفر شرطة الأمم المتحدة التدريب لقوات الأمن الداخلي لتعزيز مهاراتها ومعارفها في مجالات حفظ النظام والسلامة العامة والشرطة القضائية واحترام حقوق الإنسان. وسيتيح التدريب لقوى الأمن الداخلي تحقيق معايير عالية من المهنية وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها للسكان. وستدعم شرطة الأمم المتحدة أيضاً قوات الأمن الداخلي من خلال تأثيث وتجهيز غرفتين متعددتي الأغراض لتحسين ظروف العمل أثناء التدريب وأنشطة بناء القدرات الأخرى وتحسين أدائها وستقدم الدعم لتعزيز قدرات الوحدات المتخصصة. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (000 693 دولار) التكاليف المقدرة للخدمات التعاقدية (000 423 دولار) والأثاث والمعدات (000 270 دولار). وستعمل البعثة عن قرب مع الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية وممثلو قوات الأمن الداخلي، في إطار خطة تشارك المواقع؛

(د) حقوق الإنسان: دعم عملية العدالة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى والعمل مع الشركاء في جميع أنحاء البلد. وبعد تعيين 11 عضواً في لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو ما مثل المرحلة النهائية للإنشاء الكامل للجنة، ستواصل البعثة تقديم الدعم المتخصص والدعم التقني والمالي إلى اللجنة لضمان تنفيذ ولايتها بالكامل. وفي هذا الصدد، ستركز البعثة على أنشطة بناء قدرات أعضاء اللجنة، واستقدام الموظفين التقنيين، وتقديم الدعم اللوجستي إلى اللجنة،

ووضع برنامج عمل اللجنة، ووضع النظام الداخلي والميزانيات واتفاقات التعاون مع المحكمة الجنائية الخاصة والمحاكم العادية لضمان التكامل. وستدعم البعثة أيضاً تنظيم دورات تدريبية بشأن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان؛ وحلقات عمل للخبراء لدعم منصة المجتمع المدني ورابطات الضحايا للإسهام في عمل اللجنة؛ وفعاليات توعية عامة على الصعيدين الوطني والإقليمي للتوعية بولاية اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم الدعم في المجال اللوجستي ومجال النقل إلى أعضاء اللجنة وموظفيها لتيسير الزيارات الميدانية من أجل إطلاع السكان على أعمالها، وبناء قدرات المجتمع المدني للإسهام في عملية العدالة الانتقالية، وجمع المعلومات عن قضايا حقوق الإنسان، والعمل مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وستواصل البعثة تقديم الدعم لوضع خطة وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وسيقوم بتنفيذ هذا المشروع كل من البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، وسيجمع في إطاره الحكومة والجماعات المسلحة والمجتمع المدني للعمل معاً على وضع خطط للوقاية. وستشمل الأنشطة تنظيم حلقة عمل وطنية في بانغي وست حلقات عمل على مستوى المكاتب الميدانية/المقاطعات، ودورات للتوعية والتدريب مع قادة المجتمع المحلي وأفراده، والجماعات المسلحة، وقوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (300 836 دولار) التكاليف المقدرة للخدمات التعاقدية (95 900 دولار)، والمعدات واللوازم (550 000 دولار)، والسفر (190 400 دولار)؛

(هـ) سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن: '1' دعم تفعيل اللجنة التقنية المعنية بإدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن الداخلي والدفاع الوطنية والمواطنة بين الرتب في سياق الإدماج، وذلك من خلال حلقات العمل والأنشطة التدريبية؛ و '2' تفعيل نظام القضاء العسكري من خلال دعم تنفيذ قانون القضاء العسكري وتدريب القضاة والشرطة القضائية وكتبة المحاكم؛ و '3' المساعدة الاستراتيجية والتقنية من أجل تنفيذ الخطط القطاعية، على النحو المبين في سياسة الأمن الوطني؛ و '4' دعم تنفيذ اتفاق السلام، بسبل منها كفالة إجراء عمليات التجنيد لقوات الأمن الداخلي والدفاع على أساس منصف وشامل وشفاف لتعزيز التأهيل المهني لأفراد القوات وضمان التمثيل الإقليمي العادل، ودعم تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة لاتفاق السلام؛ و '5' دعم الرقابة الديمقراطية المدنية على مؤسسات قطاع الأمن لضمان المساءلة وحماية حقوق الإنسان؛ و '6' تقديم المساعدة الاستشارية الاستراتيجية والتقنية لمواصلة نشر قوات الدفاع الوطني في مختلف مناطق الدفاع في جميع أنحاء البلد وتنفيذ خطة رئيسية للهياكل الأساسية لتيسير الانتقال إلى جيش الحاميات لضمان إضفاء الصبغة الأمنية على الإقليم وإعادة بسط سلطة الدولة؛ و '7' دعم تنفيذ إدارة المياه والغابات، وإدارة الحدود، والرقابة على التعدين. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (420 000 دولار) التكاليف المقدرة للمعدات واللوازم (130 000 دولار)، والخدمات التعاقدية (80 000 دولار)، والاتصالات (20 000 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (140 000 دولار)، والسفر (50 000 دولار). وستعمل البعثة عن كثب مع المنظمات غير الحكومية أو شركاء آخرين في إطار البرنامج؛

(و) الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي): مبادرات بناء الثقة وتعزيز القدرات الوطنية وإشراك المجتمعات المحلية من أجل تنفيذ العمليات والاتفاقات السياسية لتحقيق السلام على الصعيد المحلي واتفاق السلام الوطني، في سبيل تعزيز تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني لتحسين حماية المدنيين، والحوار، والمصالحة، وتسوية النزاعات، واستعادة سلطة الدولة وبسطها. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (450 000 دولار) التكاليف المقدرة للسفر (77 000 دولار) والخدمات التعاقدية

(373 000 دولار). وستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في إطار البرنامج؛

(ز) الشؤون السياسية (توطيد السلام): مواصلة العمل لتحقيق الاستقرار وإحداث تحول في المناطق المتضررة من النزاع عن طريق تعزيز التحول من الصراعات المسلحة إلى المشاركة السياسية النشطة من خلال تنفيذ اتفاق السلام والعملية الانتخابية، ودعم تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات محلية في عام 2021. وستواصل البعثة تنفيذ برنامج للتثقيف السياسي والتفاوض وبناء القدرات وتنظيم دورات بشأن تخفيف حدة النزاعات في مناطق التوتر الرئيسية بين المجتمعات المحلية، من أجل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار، وتعزيز المصالحة، والتماسك الاجتماعي، ودعم السلام الشامل والعمليات السياسية على مستوى المقاطعات ومستوى المقاطعات الفرعية. ولدعم الانتخابات المحلية، ستعمل البعثة على تعزيز قدرات الأحزاب السياسية، وإتاحة مشاركة النساء والشباب واللجان في العملية الانتخابية. وتشمل الاحتياجات المقترحة (400 000 دولار) التكاليف المقدرة للخدمات التعاقدية (345 000 دولار)، والسفر (42 000 دولار)، واللوازم (33 000 دولار).

ياء - المشاريع السريعة الأثر

123 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للمشاريع السريعة الأثر للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، مقارنة بالفترتين السابقتين:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (الاحتياجات الفعلية)	3 024,3	83
1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (الاحتياجات المعتمدة)	3 000,0	60
1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (الاحتياجات المقترحة)	3 000,0	95

124 - وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، ستواصل البعثة العمل على تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحقيق فوائد فورية ملموسة في حياة الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة، عن طريق قسم الشؤون المدنية التابع لها، ومن خلال الاستعانة بالمشاريع السريعة الأثر، تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ ولايتها بفعالية من خلال بناء الثقة في البعثة وفي ولايتها وفي عملية السلام. وستنفذ المشاريع الرامية إلى النهوض بتقديم الخدمات الإدارية والاجتماعية عن طريق 12 مكتباً ميدانياً (بما في ذلك بانغي) على نطاق ثلاثة عناصر، وهي: (أ) الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، لتحسين الحماية المجتمعية؛ و (ب) دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة؛ و (ج) مكافحة الإقلاص من العقاب، ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون. وستركز المشاريع السريعة الأثر على ما يلي:

(أ) الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان: تحسين قدرة السكان على تنظيم أنفسهم لتحسين الوقاية من الحوادث الأمنية وتنبه البعثة والسلطات الوطنية وقوات الأمن إلى هذه الحوادث كي يتسنى التعامل معها بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب. وبالتنسيق مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية

والدولية، سيواصل الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للبعثة توسيع نطاق نظم وشبكات الإنذار المبكر كي تشمل المناطق التي لا تغطيها حالياً، وتوسيع نظم الاتصالات والتنسيق اللازمة بما يكمل أنشطة حماية المدنيين التي تنفذها البعثة، وتحسين قدرات المجتمعات المحلية على تنظيم نفسها، وتحسين صلة هذه النظم بنظام الحماية الخاص بالبعثة (15 مشروعاً بتكلفة قرابة 40 000 دولار لكل مشروع)؛

(ب) دعم العملية السياسية وعملتي السلام والمصالحة: استهداف النساء والشباب والمجتمعات المحلية التي تشهد نزاعات بمشاريع لتعزيز الحوار وبناء الثقة وتحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي والتعايش السلمي داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. ووفقاً للسياسة التي تنظم المشاريع السريعة الأثر، ستحدد هذه المشاريع من خلال المشاركة الشعبية، وستنسق على مستوى عناصر البعثة وأقسامها وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين. وإضافةً إلى تهيئة أنشطة مدرة للدخل، ستهدف هذه المشاريع إلى التقريب بين الجماعات المتخاصمة في المجتمعات المحلية من أجل تحقيق أقصى زيادة في دخلها على المدى الطويل مع تقليل احتمالات نشوب نزاعات فيما بين هذه الجماعات. وسيواصل توسيع نطاق الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و/أو مع برنامج الأغذية العالمي من أجل تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية الزراعية، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنمية أسواق المجتمعات المحلية وإصلاح الجسور، بما يعزز التبادل الاقتصادي الذي يحدث أثراً إيجابية في حياة النساء والشباب (60 مشروعاً بتكلفة قرابة 30 000 دولار لكل مشروع)؛

(ج) مكافحة الإفلات من العقاب، ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون: تحسين القدرة على تقديم خدمات الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية، من قبيل إصلاح مؤسسات الإدارة العامة وتجهيزها وتشغيلها من أجل تحسين أعمال الميزنة والتخطيط على المستوى المحلي وتحسين خدمات السجل المدني والأمن والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، إضافة إلى تحسين خدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء والزراعة. وستكفل استدامة هذه المشاريع من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة تكمل بعضها بعضاً بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والوزارات الوطنية المعنية. وستكفل الاستدامة الأولية لهذه المشاريع من خلال تنفيذ سلسلة من أنشطة بناء القدرات التي تكمل بعضها بعضاً والموجهة إلى المسؤولين وموظفي الخدمة المدنية في المؤسسات المحلية، بهدف ضمان الأداء الفعال لهذه المؤسسات، ومن خلال تخصيص أموال للاستثمار على الصعيد المحلي ستحصل عليها الحكومة من كل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة دعماً لتغطية التكاليف التشغيلية واتباع ممارسات الحوكمة المحلية الرشيدة (20 مشروعاً بتكلفة قرابة 30 000 دولار لكل مشروع).

ثالثاً - تحليل الفروق⁽¹⁾

125 - ترد في الفرع باء من المرفق الأول لهذا التقرير المصطلحات الموحدة المستخدمة في تحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

(1) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(484,9)	(6,0)	المراقبون العسكريون

• الإدارة: التغيير في نشر الأفراد

126 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى تطبيق معدل شغور أعلى يبلغ 12,5 في المائة في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر لأغراض التمرکز والتأویب والإعادة إلى الوطن على أساس مستويات شغل الوظائف الحالية وبسبب طول فترة التوظيف المتوقعة نظراً للقيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مقارنة بمعدل الشغور البالغ 7,5 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(758,9)	(0,2)	الوحدات العسكرية

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

127 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف التسديد المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات بسبب التحسن في أماكن إقامة أفراد الوحدات العسكرية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة، بالنظر إلى إكمال البعثة بناء الجدران الصلبة، الذي يسير على النحو الصحيح للفترة 2021/2020، وارتفاع المعدل المتوقع لعدم الصلاحية التشغيلية على أساس الاتجاهات الأخيرة؛ و (ب) انخفاض التعويضات المتوقعة عن الوفاة والعجز استناداً إلى اتجاه الإنفاق؛ و (ج) انخفاض تكاليف حصص الإعاشة من مياه الشرب الاحتياطية بسبب توافر مياه الشرب النظيفة في المناطق النائية عقب إنشاء محطات معالجة المياه المملوكة للأمم المتحدة.

128 - ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) زيادة في الاحتياجات اللازمة لتسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية نتيجة انخفاض التسوية المقدرة لتسديد التكاليف القياسية المتصلة بنشر ما هو غير موجود أو غير صالح للاستعمال من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، تمشياً مع قرار الجمعية العامة 261/67، وذلك بفضل التحسينات التي أدخلتها البلدان المساهمة بقوات على صلاحية التشغيل الفعلية لمعداتهما، مقارنة بالتسوية المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ب) تطبيق معدل شغور أدنى قدره 2,0 في المائة في حساب تسديد التكاليف القياسية بسبب استمرار تحسن نشر الأفراد العسكريين، مقارنة بالمعدل البالغ 3,0 في المائة الذي طبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(1 100,8)	(5,6)	شرطة الأمم المتحدة

• الإدارة: التغيير في نشر الأفراد

129 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تطبيق معدل شغور أعلى يبلغ 8,0 في المائة في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن على أساس مستويات شغل الوظائف الحالية وبسبب طول فترة التوظيف المتوقعة نظرا للقيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مقارنة بمعدل الشغور البالغ 3,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(141,3)	(0,3)	وحدات الشرطة المشكّلة

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

130 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض تكاليف التسديد بالمعدلات القياسية نتيجة ارتفاع التسوية المقدرة لتسديد التكاليف للبلدان المساهمة بأفراد شرطة فيما يتصل بنشر ما هو غير موجود أو غير صالح للاستعمال من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 261/67، واستنادا إلى الاتجاهات السابقة فيما يتعلق بصلاحية التشغيل الفعلية لمعداتنا، مقارنة بالتسوية المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 456,7	0,9	الموظفون الدوليون

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

131 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين بسبب اقتراح إنشاء ثلاث وظائف، واقتراح تحويل خمس وظائف دولية مؤقتة إلى وظائف ثابتة؛ و (ب) تطبيق معدل أعلى في حساب استحقاقات بدل الخطر استنادا إلى الجدول المنقح، مقارنة بالمعدل المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
3 145,7	15,6	الموظفون الوطنيون

• بارامترات التكاليف: التغيير في جدول المرتبات

132 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تطبيق متوسط أعلى للرتب/الدرجات في جدول المرتبات لحساب مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة، مقارنة بالرتبة/الدرجة المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ب) أثر ارتفاع قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أدى إلى تطبيق سعر صرف يبلغ 549,286 فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة، مقارنة بالسعر البالغ 587,512 فرنكا المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ج) اقتراح إنشاء وظيفتين؛ و (د) تطبيق معدل شغور أدنى قدره 4,0 في المائة في حساب مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة فيما يتعلق بالجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لشغل وظائف شاغرة منذ فترة طويلة، مقارنة بالمعدل البالغ 6,5 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

133 - ويقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئيا تطبيق معدل شغور أعلى قدره 10,5 في المائة في حساب تكاليف مرتبات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية بسبب استمرار التحديات المتصلة بالمرشحين المناسبين المتاحين في سوق العمل المحلي، مقارنة بالمعدل البالغ 8,5 في المائة الذي طبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 907,6	9,5	متطوعو الأمم المتحدة

• الإدارة: التغير في معدلات الشغور

134 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل شغور أدنى قدره 5,0 في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة في حساب البدلات بسبب الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لشغل الوظائف الشاغرة، مقارنة بالمعدل البالغ 12,5 في المائة الذي طبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ب) اقتراح إنشاء ثلاث وظائف دولية ووظيفتين وطنيتين لمتطوعي الأمم المتحدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
276,5	1,9	المساعدة المؤقتة العامة

• الإدارة: زيادة المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

135 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى حصة البعثة من التكاليف المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة المتصلة بأنشطة مشروع دعم تنفيذ نظام أوموجا، مقارنة بحصة التكاليف المخصصة المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020، وتطبيق معدل شغور أدنى قدره 10,0 في المائة، مقارنة بالمعدل البالغ 16,5 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020. ويقابل الزيادة في الاحتياجات انخفاض تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين بسبب اقتراح تحويل خمس وظائف دولية مؤقتة إلى وظائف ثابتة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
625,8	0,9	المرافق والهياكل الأساسية

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

136 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف خدمات الأمن بسبب تعزيز إحدى منظومات الطائرات التكتيكية الصغيرة غير المأهولة القائمة ونشر منظومتين إضافيتين من منظومات الطائرات التكتيكية الصغيرة غير المأهولة لتعزيز القدرات على المساعدة في تخطيط الاحتياجات التشغيلية وحماية المدنيين وأفراد البعثة؛ و (ب) اقتناء مرافق جاهزة ومعدات للإقامة والتبريد لتحل محل المباني التي نقلت إلى البعثة من سابقتها، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تدهورت منذ ذلك الحين ولحققت بها أضرار بالغة، وللاستعاضة عن المعدات المتضررة والمتروكة في مرافق الإقامة التابعة للبعثة الواقعة في المناطق وفي معسكرات المرور العابر؛ و (ج) اقتناء مولدات ومعدات كهربائية من حيث صلتها بنظام شمسي هجين يعمل بالديزل تمشيا مع خطة البعثة الرامية إلى خفض أثرها البيئي الناجم عن انبعاثات الكربون، من خلال الحد من اعتمادها على توليد الطاقة باستخدام الديزل، واقتناء أجهزة استشعار وقطع غيار للشبكة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أماكن حفظ معدات الاتصالات التابعة للبعثة المنتشرة في جميع أنحاء منطقة عملياتها، وهو ما لم تدرج له اعتمادات في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

137 - ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئيا انخفاض الاحتياجات من أجل: (أ) التشييد والتعديلات والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية بسبب عدم وجود اعتمادات غير متكررة لتشيد ساحة لخدمة الطائرات ومدرج في مطار بانغي مبوكو الدولي وحظائر للطائرات في كاغا باندورو وبوار وبريا وبانغاسو، أدرج لها اعتماد في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ب) اقتناء اللوازم الهندسية بسبب عدم الحاجة إلى أجهزة ولوازم إدارة الكابلات واقتناء عدد أقل من الكابلات والتمديدات الكهربائية نظرا لاكمال توحيد شبكة الكابلات الأساسية في ثلاثة مكاتب إقليمية، مقارنة بعمليات الشراء المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(1 287,8)	(7,8)	النقل البري

• عوامل خارجية: التغير في مستويات سعر السوق

138 - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض الاستهلاك المتوقع البالغ 6,2 ملايين لتر من الوقود للمركبات بمتوسط تكلفة أقل قدره 1,401 دولار للتر الواحد استنادا إلى مستويات الاستهلاك الفعلية للفترة والاتجاهات الحالية، مقارنة بـ 6,6 ملايين لتر بمتوسط تكلفة قدره 1,593 دولار للتر الواحد حسبما هو مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(1 691,7)	(2,6)	العمليات الجوية

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

139 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض متوسط التكلفة المتوقعة لوقود الطيران إلى 1,023 دولار للتر الواحد، مقارنة بمتوسط التكلفة البالغ 1,181 دولار للتر الواحد المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ب) انخفاض صافي تكاليف استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والطائرات المروحية بسبب الاستعاضة عن طائرات هليكوبتر هجومية مكلفة بطائرات هليكوبتر للخدمات أقل تكلفة، قابله جزئياً الاستعاضة عن طائرة ثابتة الجناحين ذات تكاليف تشغيلية عالية بطائرتين ثابتتي الجناحين أصغر حجماً وأكثر كفاءة وتتمتعان بقدرات أكبر.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(3 813,0)	(8,4)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

140 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) اقتناء عدد أقل من أصناف معدات الاتصالات والتكنولوجيا نظراً لتوقع إنجاز عملية تحسين الهياكل الأساسية للتوصيل بشبكة الإنترنت التي تسير على المسار الصحيح للفترة 2021/2020، وتوقع وجود مخزون كافٍ من معدات الشبكات والتخزين والمستخدمين النهائيين، أدرجت له اعتمادات في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ب) الاستعانة بعدد أقل من الخدمات الإعلامية والعامة بسبب انخفاض العدد المتوقع للمواد الترويجية ومواد الطباعة، وخدمات البث الإذاعي والتلفزيوني نظراً لانتهاء العملية الانتخابية الرئاسية والتشريعية، مقارنة بعدد المواد والخدمات المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

141 - ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة الاحتياجات من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكية لدعم توسيع عرض النطاق الترددي في بانغي والمكاتب الإقليمية لضمان توفير خدمات دعم احتياطي كافية لتلبية الطلب المتزايد على الاعتماد على التطبيقات السحابية، بما في ذلك الأدوات التعاونية لعقد اجتماعات ودورات تدريبية افتراضية، وتبادل الوثائق، ولدعم زيادة الطلب على عمليات المراقبة بواسطة البث بالفيديو من النظم الجوية غير المأهولة اللازمة لتنفيذ ولاية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
1 639,6	90,9	الخدمات الطبية

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

142 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) اقتناء معدات طبية، بما في ذلك مجموعات الإسعافات الأولية للأفراد النظاميين الذين تم نشرهم في المناطق النائية لتيسير إجراء الإسعافات الأولية خلال عملية نقل الإصابات إلى أقرب المرافق الصحية وقبلها، تمشياً مع استمرار تعزيز جهود البعثة الرامية إلى خفض عدد القتلى من أفراد حفظ السلام، وفقاً لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام؛ و (ب) ارتفاع التكاليف المتوقعة للخدمات الطبية لتعزيز قدرة البعثة على استخدام الإسعاف الجوي التجاري، عندما لا يمكن استخدام أصولها الجوية في ظروف خاصة، في عمليات الإجلاء الطبي، كما هي الحال خلال جائحة كوفيد-19، مقارنة بتقدير التكاليف المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(1 169,3)	(3,0)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

143 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الاستعانة بالشركاء المنفذين والمنح لدعم الأنشطة البرنامجية التي مُنحت الأولوية استناداً إلى استعراض اتجاه التنفيذ وتأثيره، ومع مراعاة التحديات المتوقعة نظراً لتدهور الحالة الأمنية، مقارنة بالأنشطة المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ب) انخفاض تكاليف الشحن فيما يتعلق بنقل اللوازم والأثاث والمعدات، نتيجة قلة عدد عمليات الاقتناء المتوقعة، مقارنةً بالتكاليف المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2020.

144 - ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً الاستعانة بالمزيد منفراد الموظفين المتعاقدين لتقديم خدمات الأمن في غرف مراقبة الأمن المركزية في مختلف المواقع في ما يتعلق بتنفيذ مشروع كاميرا المدينة الذكية ومرافق الحجر الصحي في المطار، وهو ما لم يدرج له اعتماد في ميزانية الفترة 2021/2020.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

145 - ترد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) اعتماد مبلغ 936 258 700 دولار للإنفاق على البعثة لفترة الإثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022؛

(ب) قسمة مبلغ 351 097 000 دولار كإنصبة مقررة للإنفاق على البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛

(ج) قسمة مبلغ 585 161 700 دولار كإنصبة مقررة للفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 بمعدل شهري يبلغ 78 021 560 دولاراً، إذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

خامساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قرارها 284/74، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

(القرار 284/74)

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب

القرار/الطلب

تتضمن المبادئ التوجيهية الواردة في الفرع 6 (التماس العروض) من دليل مشتريات الأمم المتحدة، بصيغته المحدثة في 30 حزيران/يونيه 2020، وتحديدًا تلك الواردة في الفرع 6-3 (طرق التماس العروض)، موجزاً عن طرق التماس العروض وتوجيهات لتحديد الحالات المناسبة لاستخدامها.

وقد تعاقدت الأمانة العامة مع خبير استشاري لاستعراض ممارسات الأمم المتحدة المتصلة بالمشتريات من خدمات الطيران، وتقييم الوضع الحالي لتلك الممارسات، ووضع توصيات لمواصلة تعزيز النضج والقدرات فيما يتصل بالمشتريات من خدمات الطيران. وتركز الدراسة على مختلف منهجيات التماس العروض المتبعة (الدعوة لتقديم العطاءات مقارنة بطلب تقديم العروض) في إطار المشتريات من خدمات الطيران، وعلى الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة حتى الآن. ويُتوقع أن تُتاح نتائج الدراسة في المستقبل القريب.

ينص في الفرع 1-4 من دليل المشتريات أن الشفافية تعني أن جميع المعلومات المتعلقة بسياسات وإجراءات وفرص وعمليات الشراء معروفة

تطلب إلى الأمين العام أن يضع أطراً ومبادئ توجيهية واضحة لتحديد إجراءات المناقصات، سواء كانت دعوة لتقديم العطاءات أم طلباً لتقديم العروض، التي يتعين اتباعها لجملة أغراض منها اقتناء أنواع مختلفة من السلع والخدمات، بما في ذلك خدمات الطيران، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة وفقاً لذلك (الفقرة 9)

تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لضمان امتثال المنظمة لأفضل ممارسات المشتريات العامة من حيث درجة شفافيتهما

بوضوح، وأنه قد تم الإعلان عنها أو إطلاع جميع الأطراف المهمة عليها في الوقت نفسه. ويتسم أي نظام شفاف بآليات واضحة لضمان الامتثال للقواعد السارية (من قبيل مواصفات غير متحيزة، ومعايير تقييم موضوعية، ووثائق التماس موحدة، وتقديم المعلومات نفسها إلى جميع الأطراف، وسرية العروض). ويمكن الآن الاطلاع على تفاصيل منح العقود وأوامر الشراء التي تقدمها جميع كيانات الأمانة العامة على الموقع الشبكي لشعبة المشتريات وفي تطبيقها المعد للأجهزة المحمولة.

وأدرجت الأمم المتحدة ذلك الشرط أيضا في التوجيهات الواردة في دليل المشتريات، وتحديدا في الفرع 10-2-1 (الإعلان عن العقود الممنوحة). وقد جرى تحديث الموقع الشبكي لشعبة المشتريات بزيادة إمكانية الوصول إلى معلومات إضافية مثل توقعات الطلب للبعثات الخاصة ومنح عقودها. وسيُوفر مزيد من التحديثات التي تنطوي على معلومات إضافية بحلول الربع الثاني من عام 2021.

ويمكن للموردين الذين رُفضت عروضهم بعد المشاركة في عطاءات تتجاوز قيمتها 200 000 دولار الحصول على معلومات إضافية، من خلال عملية شرح رسمية، عن الأسباب التي تقف وراء عدم فوز العروض التي قدموها. ويجوز لمقدمي العروض الذين يظلون غير راضين تقديم طعن في عملية الشراء يقوم مجلس مستقل باستعراضه.

واعتبارًا من 1 آب/أغسطس 2020، يمكن للموردين الذين قدموا عطاءات أو عروضاً حضور جميع مناسبات فتح المناقصات عبر الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً للإجراءات المتوخاة في الفرع 7 من دليل المشتريات (إدارة العروض المقّمة)، تظل التقارير المتعلقة بفتح المناقصات المقّمة رداً على الدعوات لتقديم العطاءات أو طلبات تقديم العروض متاحة لمقدمي العروض للاطلاع عليها لمدة 30 يوما من تاريخ فتح المناقصة.

وينص الفرع 13 من دليل المشتريات (إدارة العقود والتنظيم الإداري للعقود) على أنه يجب على موظفي المشتريات، عملاً بمبدأي الشفافية والمساءلة المتبّعين في عمليات الشراء، وبغية تيسير عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، الاحتفاظ بملفات موثقة بشكل كامل عن كل التماس عروض وكل عقد.

وفيما يتعلق بخدمات النقل الجوي، وفي إطار عمليات الدعوة لتقديم العطاءات، يطلع البائعون عند فتح العطاءات على أنواع الطائرات التي قدمها جميع مقدمي العروض مع معلومات مفصلة بشأن الأسعار المحددة

بسبب منها نشر معلومات إضافية تكون متاحة للعموم بشأن نتائج عمليات الشراء المجرة، بما في ذلك في مجال خدمات الطيران، وذلك لزيادة الشفافية في عمليات الشراء التي تقوم بها المنظمة، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة وفقاً لذلك (الفقرة 10)

لكل طائفة. وبعد منح العقد، تُنشر معلومات منح العقد التي تؤكد سعر العطاء الفائز على الموقع الشبكي لشعبة المشتريات.

يجري تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في البعثة منذ آب/أغسطس 2018. ويمكن النظام البعثة من القيام بما يلي: (أ) وضع خطة للبعثة بأكملها تستند إلى السياق المحلي وتركز على تعظيم أثر البعثة ضمن نطاق ولايتها؛ و (ب) تقييم أثر وفعالية عملياتها استناداً إلى البيانات والتحليلات؛ و (ج) القيام بانتظام بتتبع وتحديث خططها استناداً إلى التغيرات التي تطرأ على السياق المحلي والأدلة المحلية وإلى فعالية إجراءات البعثة.

من أجل تعزيز التخطيط المتكامل وتقييم الأداء، عززت البعثة تنفيذها للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، مما أدى إلى تحسين تحديد الأولويات الاستراتيجية للأنشطة التي كُلفت بها البعثة وتسلسلها من خلال الاتساق مع العمليات الأوسع نطاقاً للتخطيط والميزنة وصنع القرار في البعثة.

وواصلت البعثة زيادة وتعزيز تنفيذها للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وشمل هذا التنفيذ استخدام مؤشرات تساعد على تقييم أثر المهام التي صدر بها تكليف، وهو ما استرشدت به القيادة العليا في عملية صنع القرار. واسترشد بالمؤشرات والبيانات في صياغة تقرير الأمين العام. واستُخدمت كذلك البيانات والتحليلات المستمدة من النظام لإعداد صحيفة وقائع وزعت على أعضاء مجلس الأمن مع عرض أحدث تقرير للأمين العام في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ويتواصل العمل بشأن سبل زيادة التفاعل إلى أقصى حد ممكن بين النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء وعمليات التخطيط وصياغة الميزانية في البعثة بحيث يعزز كل منها الآخر، وذلك من خلال التشاور الوثيق بين إدارة عمليات السلام، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، والبعثات الميدانية.

عززت البعثة التكامل على نطاق البعثة، فجمعت مهام تنسيق إدارة المخاطر ومراجعة الحسابات والامتثال تحت إشراف رئيس الموظفين. ويتولى رئيس الموظفين الإشراف على التخطيط وإدارة المخاطر والتوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات وإجراءات مجلس التحقيق، ويعمل عن كثب مع مكتب مدير دعم البعثة لتحسين إدارة ميزانية حفظ السلام بالتنسيق مع فريق القيادة العليا من خلال فريق التنفيذ التوجيهي الاستشاري.

تلاحظ العمل الجاري لوضع مؤشرات للأداء تستند إلى قياس أثره وذلك في إطار تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يضمن تقريره المقبل معلومات عن الكيفية التي ستقيس بها هذه المؤشرات أداء البعثة للمهام المنوطة بها وأثر تخصيص الموارد على ذلك الأداء وعن الكيفية التي ستسهم بها المؤشرات في تحديد الموارد اللازمة لكل مهمة مشمولة بالولاية (الفقرة 11)

تطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل خطة عمل وتحليلاً يتناولان تنفيذ النظام الشامل الجديد لتقييم الأداء، بما في ذلك ارتباطه بتخطيط البعثات ووضع الميزانيات، بغية تيسير نظر الجمعية العامة في طلبات الموارد المقدمة لتنفيذ النظام (الفقرة 12)

تشدد على أهمية نظام المساءلة المعمول به في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز سبل إدارة المخاطر والضوابط الداخلية في إدارة ميزانيات حفظ السلام من أجل تيسير تنفيذ الولايات وزيادة الشفافية، وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل (الفقرة 13)

ترتبط جميع الأنشطة البرنامجية التي تنفذها البعثة ارتباطاً مباشراً بولايتها. وتتمحور تلك الأنشطة حول عناصر رئيسية للولاية، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة بسط سلطة الدولة، وهي ذات أهمية بالغة لمنع نشوب النزاعات وحلها، وبالتالي لتحقيق الهدف الاستراتيجي للبعثة.

ترد تفاصيل الأنشطة البرنامجية التي يقترح أن تنفذها البعثة للفترة 2021/2022 في الفرع ثانياً-طاء من هذا التقرير.

ستُدْرَج الردود الواردة من جميع بعثات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فيما يتعلق بمعالجة المسائل المثارة، في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

توفر خلية المنظومات الجوية غير المأهولة وقسم تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية التابعين للبعثة الرقابة التقنية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المنظومات الجوية ومنظومات الطائرات غير المأهولة. وقد تلقى الأفراد المسؤولون عنها تدريباً كافياً ولديهم المؤهلات التقنية اللازمة.

من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الأخطار التي تتهدد أفراد الأمم المتحدة، واصلت البعثة تنفيذ التوصيات الواردة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لتحسين أمن حفظة السلام، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الأداء العملي وتحسين واجب العناية في حالات الحوادث التي تتطوي على صدمات أو إصابات أو أمراض من خلال توفير خدمات طبية كافية في بيئة آمنة ومأمونة وتحسين النفاذية والاستجابة، وخاصة في ما يتعلق بإجلاء الضحايا. وعززت البعثة أيضاً الإجراءات التي تقوم بها من أجل دعوة السلطات الوطنية إلى التصديق على الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها

تشدد على المساهمة الهامة التي تقدمها الأنشطة البرنامجية في تنفيذ ولايات البعثة، بما في ذلك لأغراض منع نشوب النزاعات وحلها، وعلى أن جميع هذه الأنشطة يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بولايات البعثة (الفقرة 18)

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل أن تكون البعثة مسؤولة عن استخدام مواردها البرنامجية وخاضعة للمساءلة بشأنها، بما يتسق مع التوجيهات ذات الصلة ومع مراعاة السياق المحدد الذي تعمل البعثة في ظلّه، وأن يضمن مقترحه المقبل للميزانية وتقديره المتعلق بالأداء معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية للبعثة، بما يشمل معلومات عن كيفية إسهام تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثة وصلاتها بالولايات المذكورة وعن الكيانات المنفذة واضطلاع البعثة بالرقابة المناسبة (الفقرة 19)

تعرب عن القلق حيال ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها في بعثات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تنفيذ سياسته المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة وأن يبلغ عن ذلك في سياق تقريره المقبل عن المسائل الشاملة (الفقرة 20)

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك الموظفين العاملين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على ممارسة الرقابة التقنية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المنظومات الجوية ومنظومات الطائرات المسيّرة بدون طيار (الفقرة 21)

تسلم بالتحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وتؤكد من جديد التزامها بتحسين سلامة وأمن أفراد البعثة، ولا سيما الأفراد النظاميون، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز التدابير المتخذة في هذا الصدد وأن يوافي الجمعية العامة بمعلومات عن ذلك في مشروع الميزانية المقبل للبعثة (الفقرة 22)

لكفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب. وأعطيت الأولوية لوضع خطط وتدريبات وتمارين للدفاع عن المعسكرات، من أجل اختبار الخطط الدفاعية وتحسينها، والتعلم من الدروس المستفادة، وتقيد القوات باعتبارات حماية القوة والمبادئ التوجيهية التي وضعها.

يجري التأكيد على الدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في تنفيذ ولاية البعثة من خلال الاتجاه نحو معدل استخدام للموارد بنسبة 100 في المائة للفترة 2020/2019 والفترات السابقة.

ويمثل تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة أولوية عليا لقيادة البعثة. ويتحقق ذلك من خلال ما يلي: (أ) الرصد الدقيق لمختلف مراحل الموافقة والتنفيذ للمشاريع السريعة الأثر، التي يتم الدخول فيها وإدارتها من خلال قاعدة بيانات؛ و (ب) المرونة في تخصيص الموارد المالية لمختلف الأقسام المسؤولة عن تنفيذ المشاريع والسماح بإعادة تخصيص الموارد المالية على أساس الأداء.

وتتولى لجان المشاريع المحلية اختيار المشاريع، بما يتماشى مع المعايير المعمول بها. ويولى اهتمام خاص للأثر الذي تحققه المشاريع، ويجري في الوقت نفسه التصدي للتحديات التي تواجهها على وجه السرعة. وتحدد درجة الأولوية للمشاريع بالتعاون مع المجتمعات والسلطات المحلية استنادا إلى الحاجة الملحة لمتطلبات المجتمع المحلي وأهميتها.

وتجرى عمليتا مراجعة خارجية وداخلية لتقييم فعالية تنفيذ المشاريع، بما في ذلك أثر المشاريع المنفذة، والتوصية بتحسينات محتملة وتدابير تصحيحية، عند الحاجة.

واجهت البعثة تحديات في تحديد المرشحين المناسبين للوظائف الوطنية. ولذلك، قد تتباطأ عملية إسناد المهام إلى العناصر الوطنية. وجرى الإعلان عن بعض الوظائف مرارا دون أن يثمر ذلك عن مرشحين مناسبين، وبناء على ذلك، اقترح خفض رتبة بعض الوظائف الرئيسية.

تعكف البعثة على وضع استراتيجيات لكفالة شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وهي تركز على ملء الوظائف الشاغرة بموظفين من البعثات التي يجري تقليص حجمها أو إغلاقها.

استعرضت البعثة الوظائف الثابتة والمؤقتة في ملاك موظفيها المعتمد التي ظلت شاغرة لأكثر من 24 شهرا، وترد مبررات الاحتفاظ بها في المعلومات التكميلية لهذا التقرير.

تؤكد مجددا أحكام الجزء الثامن عشر من قرارها 276/61، وتسلم كذلك بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في دعم تنفيذ الولايات المنوطة بالبعثة، وتشدد على ضرورة تنفيذ جميع هذه المشاريع في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز أثرها مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية التي تواجهها (الفقرة 23)

تطلب إلى الأمين العام أن ينظر عند وضع مشاريع الميزانية في خيارات تكفل إيكال مزيد من المهام للعناصر الوطنية، وذلك بما يتناسب مع ولايات البعثات واحتياجاتها (الفقرة 24)

تكرر الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الشواغر في إطار الملاك الوظيفي للمدنيين، وتكرر كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة 25)

تطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر وأن يقترح في مشروعه المقبل للميزانية إما الإبقاء عليها مع تقديم مبررات واضحة للاحتياج إليها وإما إلغاؤها (الفقرة 28)

أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات السلام، بمساهمات من البعثة، تقييماً مقارناً للخدمات التي تقدمها الكيانات المعنية بأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة. وتشمل خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام المقدمة دعماً لتنفيذ ولاية البعثة التخلص من الذخائر المتفجرة؛ والتخلص من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع؛ وإدارة الأسلحة والذخيرة؛ وتقييم مخاطر المتفجرات وإدارتها. وتحافظ البعثة على قدراتها في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتتفد عمليات إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة من خلال وحداتها العسكرية. ويستعين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الشريك المنفذ لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بخبراته الفنية المتخصصة لتقديم الدعم في مجال التدريب على التوعية بالمخاطر، والتدريب على التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، وإدارة الأسلحة والذخيرة. وقد تبين من التقييم أن أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها الوحدات العسكرية التابعة للبعثة وتلك التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متكاملة رغم تمايزها.

تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يجري تقييماً مقارناً للخدمات التي تقدمها الكيانات المعنية بأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام وأن يعرض نتائج هذا التقييم في سياق تقريره المقبل (الفقرة 29)

واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين الآخرين، وعززت تنسيق الشراكات من أجل النهوض بالدعم الانتخابي والجهود الإنمائية والإنسانية. وقد تمكنت البعثة، بفضل ذلك التنسيق المعزز وأوجه التآزر مع الجهات الفاعلة الإقليمية وفريق الأمم المتحدة القطري، من تنفيذ ولايتها على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال النهوض بتنفيذ اتفاق السلام، والتحضير للانتخابات، وإعادة بسط سلطة الدولة، وحماية المدنيين، من بين مهام رئيسية أخرى.

تسلم بالدور الهام الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام، وتشجّع الأمين العام في هذا الصدد على تعميق الشراكة والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للولايات ذات الصلة، وعلى تقديم معلومات في سياق تقريره المقبل عن أوجه التفاعل المعمق المذكورة (الفقرة 30)

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/74/737/Add.10)

أجرت البعثة تقييماً فصلياً لاستهلاك الوقود في إطار كل من المرافق والنقل البري لاستعراض اتجاهات الاستهلاك وإعداد تقارير استهلاك الوقود، التي يجري إطلاع مقر الأمم المتحدة عليها من خلال تقرير صحيفة وقائع البعثة الفصلية. والهدف من هذا الإجراء هو ضمان توثيق مستويات الاستهلاك واتجاهاته توثيقاً جيداً، وتقديم تقارير عنها، واستخدامها في إعداد مقترحات الميزانية المقبلة.

لذلك ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للبعثة إجراء تقييم لاستهلاك الوقود في إطار كل من المرافق والهياكل الأساسية (المولدات الكهربائية) والنقل البري (المركبات) والإبلاغ عن النتائج، واقتراح التدابير اللازمة إذا اقتضى الأمر، في الميزانية المقترحة المقبلة (الفقرة 22 (ب) '2)

تتطلع اللجنة أيضا إلى استعراض المعلومات المتعلقة بالمشاريع البيئية، بما في ذلك تكاليفها وقدراتها والمكاسب المتوقعة من حيث الكفاءة، في تقرير الميزانية المقبل للبعثة (الفقرة 22 (ب) '2')

فيما يلي المشاريع البيئية الرئيسية التي نفذتها البعثة:

(أ) فيما يتعلق بإنتاج الطاقة، تواصل البعثة تحويل إنتاجها من الطاقة إلى مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الشراء المقترح لنظم هجينة للطاقة الشمسية تعمل بالديزل لتقليل اعتمادها على الطاقة المتجددة التي يتم توليدها بالديزل، وزادت من تزامن المولدات (بمعدل 73 في المائة للمعدات المملوكة للأمم المتحدة) للحد من استهلاك الوقود وما يتصل به من انبعاثات؛

(ب) إنشاء 57 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في مواقع مختلفة لتقليل أي مخاطر بيئية تتصل بمياه الصرف. وبالإضافة إلى ذلك، رُكِّبَ 172 عدادا للمياه لرصد استخدام المياه في البعثة والحد من الهدر؛

(ج) فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة، تنفذ البعثة حاليا مشروع إصلاح مدفن القمامة في كولونغو. ومن شأن هذا المشروع، إلى جانب اقتناء 21 محطة ترميد لإنشاء ساحة لإدارة النفايات، أن يحسن بدرجة كبيرة التخلص من النفايات الصلبة في جميع المواقع، مع الحد من مخاطر التلوث البيئي الناجم عن النفايات الصلبة. وسيتم اقتناء محطتي ترميد إضافيتين للنفايات الصلبة خلال الفترة 2021/2020 لإدارة النفايات الخطرة؛

(د) الاستعاضة عن الإضاءة الفلورية العادية بمصابيح ذات صمامات ثنائية باعثة للضوء لمواصلة الحد من متطلبات الطاقة عن طريق تحويل مصابيح الأنبوب الفلورية العادية إلى مصابيح ذات صمامات ثنائية باعثة للضوء، مما سيؤدي إلى خفض الطاقة بنسبة تزيد عن 50 في المائة.

المرفق الأول

التعاريف

ألف - المصطلحات المتصلة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

- استخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع أولاً):
- **إنشاء وظيفة:** وظيفة جديدة يقترح إنشاؤها عندما يلزم توفير موارد إضافية ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو استيعاب أنشطة محددة بأي طريقة أخرى في حدود الموارد المتاحة.
 - **إعادة ندب وظيفة:** وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة يُقترح أن تسند إليها مهمة تنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا صلة لها بالمهمة الأصلية. وقد ينطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير المكان أو المكتب الذي تؤدي فيه، على أن ذلك لا يُغير فئة الوظيفة أو رتبته.
 - **نقل وظيفة:** وظيفة معتمدة يقترح نقلها لأداء مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
 - **إعادة تصنيف وظيفة:** وظيفة معتمدة يقترح إعادة تصنيفها (رفع رتبته أو خفضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغييراً جوهرياً.
 - **إلغاء وظيفة:** وظيفة معتمدة يقترح إلغاؤها إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
 - **تحويل وظيفة:** فيما يلي ثلاثة خيارات محتملة لتحويل الوظائف:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة تُمول من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
 - تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة 11 من الجزء ثامناً من قرار الجمعية العامة 296/59، يقترح تحويل مهام فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين.
 - تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

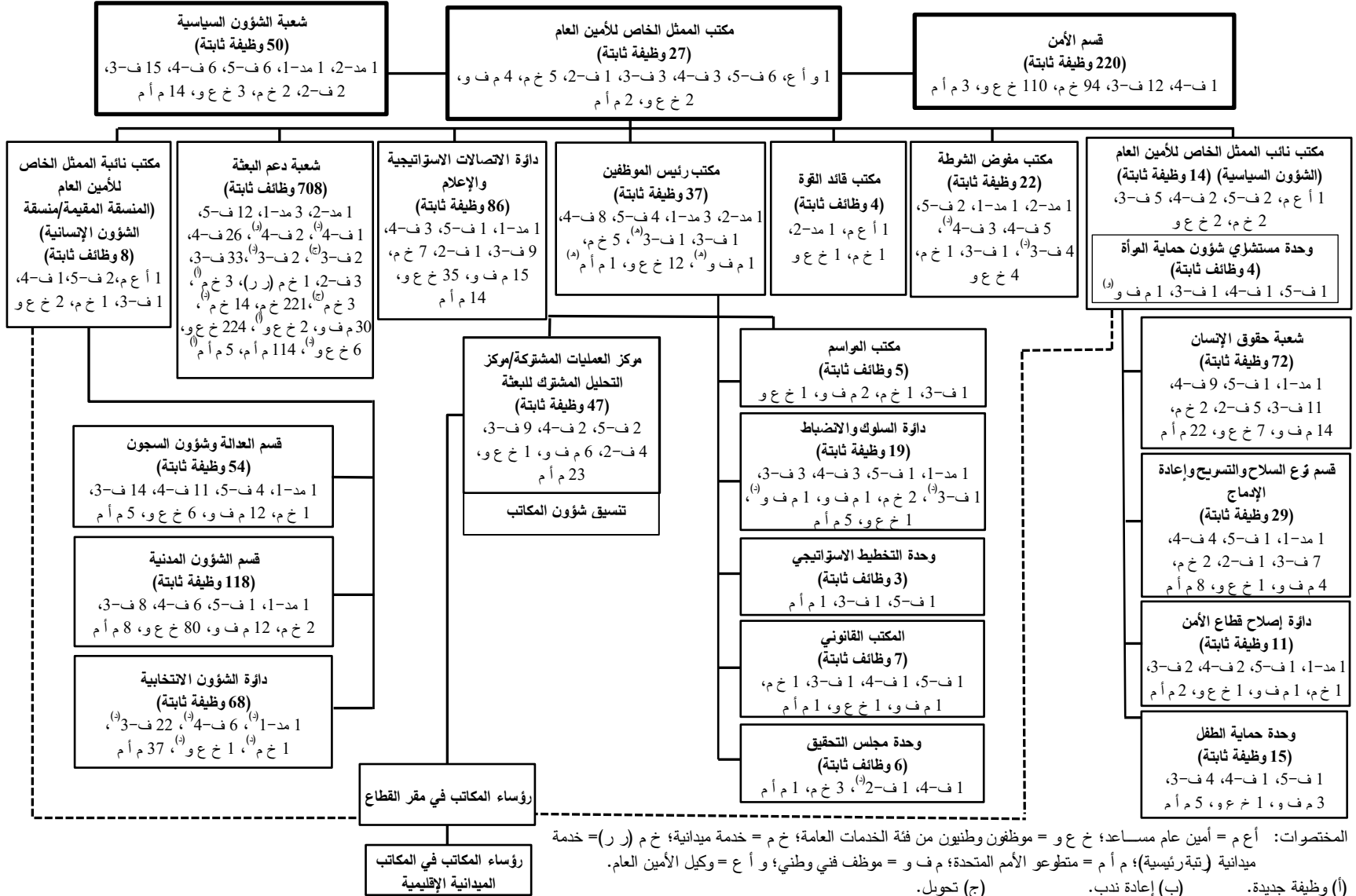
- يبين الفرع ثالثاً من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغييرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغييرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية.

- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة.
- **بارامترات التكاليف:** الفروق المترتبة على أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **الإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن التأخر في استقدام الموظفين).

المرفق الثاني

المخططان التنظيميان

ألف - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى



المختصات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ م ع و = موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة؛ م خ = خدمة ميدانية؛ م (ر) = خدمة ميدانية (تتبع رئيسية)؛ م أم = منطوق الأمم المتحدة؛ م ف و = موظف في وطني؛ وأ ع = وكيل الأمين العام.

- (أ) وظيفة جديدة. (ب) إعادة نذب. (ج) تحويل. (د) مساعدة مؤقتة عامة. (هـ) نقل. (و) إعادة تصنيف.

باء - شعبة دعم البعثة

